حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة - مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

العوامل المؤثرة في تصاعد الدور الصيني في أمن الخليج (2004-2023) وأثره على الأمن القومي الكويتي

Factors Affecting the Escalation of the Chinese Role in the Gulf Security (2004-2023) and its Impact on Kuwaiti National Security

هيله حمد المكيمي

قسم العلوم السياسية - كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

مجلس النشر العلمي

ISSN: 1560 - 5248

الحولية 45 - الرسالة 657

عدد (2) - 1446 هـ / 2024 م

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

فصلية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل
تعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في تخصصات
العلوم الإنسانية والاجتماعية

الحولية الخامسة والأربعون
الرسالة السابعة والخمسون بعد المئة السادسة/ عدد 2
1446 هـ/ 2024م

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية – جامعة الكويت

هيئـة التحريـر

- **أ.د. تغريد محمد القدسي -غبرا**
  رئيسة هيئة التحرير
  قسم دراسات المعلومات - جامعة الكويت
  Taghreed.alqdsi@ku.edu.kw
- **أ.د. باقر سليمـان النجار**
  جامعة البحرين - البحرين
  أستاذ زائر بقسم الاجتماع - جامعة الكويت
  baqer.alnajjar@ku.edu.kw
- **أ.د. نعمان محمود أحمد جبران**
  جامعة إربد - الأردن
  أستاذ زائر بقسم التاريخ - جامعة الكويت
  numan.jubran@ku.edu.kw
- **أ.د. عدنان يوسف العتـوم**
  قسم علم النفس - جامعة اليرموك - الأردن
  atoum@yu.edu.jo
- **أ.د. مشاعل الحملي**
  قسم اللغة الإنجليزية وآدابها - جامعة الكويت
  mashael.alhamly@ku.edu.kw
- **د. عبد الله محمد الجسمي**
  قسم الفلسفة - جامعة الكويت
  abdulla.hasan@ku.edu.kw
- **د. إبراهيم ناجي الهدبان**
  قسم العلوم السياسية - جامعة الكويت
  ibrahim.alhada@ku.edu.kw
- **د. أحمد مبارك الحصم**
  قسم الجغرافيا - جامعة الكويت
  ahmed.hassam@ku.edu.kw
- **د. أسعد هاشم الصالح**
  رئيس قسم لغات وثقافات الشرق
  الأوسط جامعة أنديانا
  الولايات المتحدة الأمريكية
  alsaleha@indiana.edu
- **أ. مهـا إبـراهيـم المسعد**
  مديرة التحرير - جامعة الكويت
  maha.almsad@ku.edu.kw

الهيئـة الاستشارية

- **أ.د. إبراهيـم السعافين**
  قسم اللغة العربية - الجامعة الأردنية
- **أ.د. حمدي حسن أبو العينين**
  كلية الإعلام - جامعة مصر الدولية
- **أ.د. سـاري حنفـي**
  رئيس الجمعية الدولية لعلم الاجتمـاع
  الجامعة الأمريكية - بـيروت
  sh41@aub.edu.lb
- **أ.د. عبد الله الوليعي**
  قسم الجغرافيا - جامعة الملك سعود
- **أ.د. مـأمـون فنـدي**
  مدير معهد لندن للدراسات الإستراتيجية
  المملكة المتحدة
- **أ.د. سليمان حوامدة**
  جامعة شمال تكساس
  Suliman.hawamdeh@unt.edu
- **أ.د. مهى عبد المجيد زراقط**
  كلية الاعلام - الجامعة اللبنانية
  Maha.zaraket@ul.edu.lb

قواعد النشر في حَوْليّات الآداب والعلوم الاجتماعيَّة

- حوليات الآداب والعلوم الإجتماعية: فصلية تنشرُ البحوثَ والدِّراساتِ الأصيلةَ باللّغتَيْن العربيَّةِ والإنجليزيَّة في مجال العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة التي يتوفر فيها ما يأتي:
- أنْ تُمثِّلَ الدِّراسةُ إضافةً جديدةً في حقل التّخصّص.
- لم يسبق نشر الدراسة بأي صورة كانت، ولم يسبق أيضًا تقديمها للنشر إلى جهة أخرى أثناء ورودها إلى الحوليات. ويلتزم الباحث بكتابة إقرار وتعهد بأن البحث المقدم لم يسبق نشره في أي وعاء نشر، أو أرسل إلى جهة أخرى.
- ألا يقل عدد كلمات الدراسة عن (15000) كلمة، شاملة المراجع والهوامش والجداول (بحدود 50 صفحة) وألا يزيد عدد الكلمات عن (60000) كلمة في حدود 200 صفحة.
- يطبع البحث بواسطة معالج النصوص Microsoft Word وعلى مسافة ونصف، وبنط Simplified Arabic 14 للبحوث باللغة العربية، وعلى مسافتين، وبنط Times New Roman 12 في حالة البحوث باللغة الإنجليزية. على أن يكون عنوان البحث معبراً عن الدراسة وبحدود 15 كلمة.
- يرفق الباحث ملخصاً للبحث، مطبوعًا باللغتين العربية والإنجليزية، في حدود (250) كلمة. على أن يحوي ملخص البحث: هدف الدراسة وأسئلتها، ومنهج الدراسة المستخدم، وأبرز النتائج المستخلصة وأهم الاستنتاجات، إضافة إلى الكلمات الدالة (المفتاحية).
- يرفق الباحث مع البحث سيرة علمية مختصرة، مطبوعة باللغتين العربية والإنجليزية، تشمل أهمّ مؤلفاته وأبحاثه.
- تقدم الخرائط والأشكال والرسوم (إن وجدت) بأصولها الصالحة للطباعة بصيغة JPG، وبمستوى دقة 600 × 800.
- في حالة رغب الباحث بنشر الصور أو الخرائط أو الأشكال البيانية الملونة يلتزم بدفع تكاليفها.
- يراعي الباحث عند كتابة البحث الالتزام بالطبعة الأخيرة (السابعة) من نظام جمعية علم النفس الأمريكية American Psychological Association (APA7) من حيث كتابة المراجع والهوامش في متن البحث، إضافة لقائمة المراجع. على الوجه الموضح أدناه.
- كتابة المرجع في المتن: اسم العائلة للمؤلف متبوعًا بفاصلة، ثم سنة النشر. (يرجى الرجوع إلى دليل التوثيق وفقًا لنظام (APA7).

مثال (Courtois, 2001)

- قائمة المراجع: يرجى الرجوع إلى دليل التوثيق وفقًا لنظام (APA7) للتفاصيل.

Jones, J. (2005). Writing With Style. Style Writing Journal, 12 (6),1433

ويمكن زيارة موقع APA لمعرفة القواعد الخاصة بنظام (APA7) على:

http://www.apastyle.org

- يجب أن تشتمل جميع البحوث على قائمة المراجع كاملة في نهاية البحث، على أن يكون بنط الكتابة بالنص الروماني (Times Roman Script).
- لمعرفة قواعد النشر وأخلاقياته الرجاء مراجعة موقع الحوليات الإلكتروني:

http://journals.ku.edu.kw/aass

شروط قبول البحوث في الحوليات:

- يجب أن يقدم البحث عن طريق نظام الـ OJS وليس البريد الإلكتروني؛ ليتسنى للحوليات البدء بالتقييم. - تقبل الحوليات البحوث التي تقدم إلكترونياً فقط من خلال الموقع:

http://journals.ku.edu.kw/aass

- لا تقبل مجلة الحوليات البحوث التي سبق نشرها بأي شكل أو وسيط.
- لا تقبل مجلة الحوليات نشر أبحاث الماجستير أو الدكتوراه أو أي مستلات منها.
- لا ترد ولا تسترجع أصول البحوث المقدمة للنشر، سواء نشرت أم لم تنشر.
- لا يجوز نشر البحوث مع جهات أخرى إلا بعد موافقة الحوليات على ذلك وإذا ثبت نشرها فستتخذ إدارة الحوليات الإجراءات القانونية المتبعة بهذا الشأن.
- يمكن للباحث نشر بحثه مع جهات أخرى، بعد الحصول على إذن كتابي سابق من رئيس التحرير، وبعد انقضاء ثلاث سنوات على نشره في الحوليات.
- يعرض البحث الذي تتوافر فيه القواعد المذكورة سابقًا وبعد موافقة هيئة التحرير، على محكمين اثنين لتقرير مدى صلاحية البحث للنشر في المجلة، ويكون التحكيم ثنائي الحجب (Double Blind Review).
- ستحاول المجلة نشر البحوث بعد تحكيمها خلال مدة لا تزيد عن ستة شهور.
- تمنح المجلة للباحث ثلاثين نسخة مجانية مطبوعة من بحثه المنشور.
- ترسل جميع المراسلات الخاصة بالحوليات ما عدا البحوث، إلى رئيس التحرير عن طريق البريد الإلكتروني للمجلة.

رئيس تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ص.ب : 17370 الخالدية

رمز بريدي : 72454 ـ الكويت

P-ISSN: 1560-5248

E-ISSN: 2960-2114

http://journals.ku.edu.kw/aass

E-mail: aass@ku.edu.kw

كلمة رئيسة التحرير

هذا هو العدد (2) من الحولية (45)، وكما ذكرت في افتتاحية العدد السابق (1) فإننا سنقوم باعتماد هذا الترقيم لسهولة تطبيقه وفهرسته فيما بعد، تماشياً مع سائر المجلات العلمية التي يصدرها مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت. ومن الآن فصاعداً سنبدأ مع العام الدراسي الأكاديمي، وننتهي معه، (1، 2، 3، 4).

وفي هذا العدد خمس رسائل متنوعة جغرافياً وموضوعياً، وآمل أن نوفق في سد احتياجات المكتبة العربية بما ننشر.

الرسالة الأولى تحمل رقم 657 بعنوان: "العوامل المؤثرة في تصاعد الدور الصيني في أمن الخليج (2023-2004) وأثره على الأمن القومي الكويتي" للدكتورة هيله حمد المكيمي من قسم العلوم السياسية - كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت. وقد تصدت الباحثة في هذه الدراسة- كما يشير العنوان- إلى تحليل ما جعل الدور الصيني يتصاعد في منطقة الخليج ويتزايد، وما أدى إلى الاتفاق الثلاثي السعودي -الإيراني- الصيني عام 2023. وقد اتبعت الدراسة المنهج الميداني وشمل العديد من المراكز البحثية والمقابلات الشخصية في بكين عاصمة جمهورية الصين الشعبية. استنتجت الدراسة أن الاتفاق السعودي - الإيراني كان نتيجة تأثير القيادات السياسية السعودية والإيرانية والصينية التي قامت بتبني الاتفاق والدفع تجاهه؛ وذلك لتعزيز مصالحهم القومية والإقليمية والدولية. كذلك تشير الدراسة إلى إمكان استفادة الكويت من هذه العوامل نفسها لزيادة مكتسباتها في استئناف المفاوضات مع إيران حول قضيتين مهمتين هما: الجرف القاري، وحقل الدرة النفطي.

الرسالة الثانية وتحمل رقم 658 بعنوان: "العلاقات الدبلوماسية بين السلطنات الإسلامية في الهند وسلطنة المماليك في مصر" للأستاذ الدكتور محمد نصر عبد الرحمن جاد من قسم الدراسات الاجتماعية بكلية الآداب - جامعة الملك فيصل بالمملكة العربية السعودية. هذه الدراسة تبين كيف أقامت السلطنات الإسلامية في الهند شبكة من العلاقات الدبلوماسية، كانت سلطنة المماليك من أهمها؛ إذ ارتبط الهنود بعلاقات دبلوماسية معها. اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي أي إنها حاولت

تفحص المصادر المملوكية وتحليلها، والنظر في طبيعة العلاقة بين المماليك وهذه الكيانات السياسية، هذا إضافة إلى مقارنة المصادر الهندية لهذه العلاقات وكيف نظرت إليها. وقد استنتجت الدراسة أن العلاقة بين سلطنة دهلي وسلطنة المماليك كانت الأبرز والأكثر أهمية، كما بينت الدراسة أن العلاقة بين سلطنة گجرات والمماليك كانت امتداداً للعلاقة مع سلطنة دهلي، وتطورت مع ظهور خطر خارجي آخر تمثل في الخطر البرتغالي في مياه المحيط الهندي. هذا، وقد أوضحت الدراسة أن العلاقات بين سلطنة البنغال وسلطنة المماليك بدأت متأخرة. كما أوضحت حرص سلاطين مالوه على الاتصال بالمماليك.

أما الرسالة الثالثة فتحمل رقم 659 بعنوان: "تحقيق شَواهِدِ سُورةِ الفَاتِحَة مِن كِتَابِ الإِسْعَاف بِشَرْح أبياتِ القَاضِي وَالكَشَّاف" تأليف: خضر بن عطاء الله الموصلي، للدكتور أَنَس أَحْمَد قَرْقَز، والدكتور محَمَّد مَحْمود الْعَمْرو، من قسم اللغة العربية بجامعة العلوم الإسلامية العالمية في المملكة الأردنية الهاشمية. أراد الباحثان في هذه الرسالة تحقيقَ جُزءٍ مِنْ مَخْطُوطٍ كَبِيرٍ أَلَّفَهُ خَضْرُ المَوْصِليُّ، وذلك لضَبْط النَّصّ -كما يقول الباحثان- وإخراجِهِ عَلى الصُّوْرةِ الَّتِي أَرَادَها مُؤلّفه، وتركيز القيمةِ العلميةِ، ولفت النظر لهذا الكِتَابِ. كما ذكر الباحثان بعض الأسئلة بشأن ما توصَّل إليه المؤلِّفُ من تحقيقٍ لأهدافِهِ التي وضعَها في مقدمةِ الكتاب والقيمة العلمية للكتابِ ككل؟ وهل يمكنُ أن يُعد مرجعاً لغويّاً أو نحويّاً؟ وما المصادر والمراجع التي اعتمد عليها؟ وكيفَ وظَّفَ المؤلّفُ ثقافتَهُ اللغويةَ والأدبيةَ والشِّعرية في عمله. اعتمد الباحثان على وصفِ العمل وتحليله للتوصّل إلى النتائج التي كان من أهمها عدم إمكانية اعتبار هذا العمل مَوْسوعةً، على الرغم مما أبداه المؤلف من أخلاقيات رفيعة تجلت في أمانته في النقل والتوثيق ونسبة الأقوال والآراء إلى أصحابها.

أما الرسالة الرابعة فتحمل رقم 660 بعنوان: "المنشآت الاقتصادية في مدينة نابلس خلال القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي: الوكالات التجارية أنموذجاً" للأستاذ الدكتور محمد ماجد الحزماوي من قسم العلوم الإنسانية بكلية الآداب والعلوم في جامعة قطر. وكما يستدل من العنوان تبحث هذه الدراسة في الوكالات التجارية التي وجدت في مدينة نابلس بالضفة الغربية المحتلة في القرن التاسع عشر

الميلادي باعتبارها إحدى المنشآت الاقتصادية والتجارية في نابلس. عرضت الدراسة أولاً بدايات نشوء الوكالات والمنشآت التجارية. وانتهجت نهج تفحص المادة الوثائقية التي حوتها سجلات محكمة مدينة نابلس الشرعية التي تعتبر مصدراً مهماً من المصادر التاريخية المعلوماتية المهمة لهذه المدينة. وكما يورد الباحث فقد اعتمد على عدة مناهج أهمها المنهج التاريخي التحليلي القائم على جمع المادة العلمية وتنسيقها وتنظيمها ثم تحليلها. إضافة إلى هذا فقد اعتمد -كذلك- على وصف المكان ومعاينته بالزيارات الميدانية له. وقد استنتج الكاتب أنّ هذه الوكالات التجارية قامت بعقد الصفقات التجارية مما شكل دليلاً واضحاً على المكانة الاقتصادية لنابلس حتى صارت من أكثر المراكز التجارية أهمية في بلاد الشام. مما أضاف إلى وظيفتها ووضعها أثراً حضارياً وثقافياً، فتجمع فيها الأشخاص من وافدين ومقيمين، فأسهمت في أداء وظيفتها الحضارية والثقافية والمعرفية ناهيك عن تبادل الخبرات بين الذين قطنوها.

الرسالة الخامسة تحمل رقم 661 بعنوان: "التجسس العسكري البيزنطي: دراسة في الكتابات العسكرية في القرن العاشر الميلادي" للأستاذ الدكتور المتولي السيد تميم من قسم التاريخ بكلية التربية في جامعة دمنهور بجمهورية مصر العربية. وتتحدث عن دور الاستخبارات العسكرية التي تجمع المعلومات والتقارير عن الطرق والمسارات التي توصي بأن يسلكها الجيش؛ ناهيك عن توافر المياه والعلف للحيوانات، إضافة إلى الأمور التي لها علاقة بالمعارك الحربية ودور الاستخبارات والمعلومات في صد أي هجوم معادٍ مفاجئ. ويعتبر موضوع التجسس العسكري البيزنطي موضوعاً مهماً؛ إذ يقدم الجواسيس معلومات وتفاصيل دقيقة للقادة العسكريين بشأن ما يدور في معسكرات جيش العدو وبلاده؛ وهو موضوع لم يسبق دراسته في الكتابات العربية من قبل. ويحاول الباحث في هذه الدراسة أن يحلل ما ورد من معلومات عن التجسس العسكري البيزنطي في الكتابات العسكرية البيزنطية في القرن العاشر الميلادي، مع ما يدعمها من المصادر الإسلامية، والاستعانة بما ورد في المصادر التاريخية البيزنطية والإسلامية أحياناً، من روايات تاريخية عن التجسس والجواسيس. ويذكر الكاتب أنه يتناول في الدراسة محاور عديدة من التجسس بشكل عام، ففي المحور الأول: أهميته وأهدافه، والكيفية والشروط لاختيار الجاسوس، ثم طريقة نقل المعلومات، وكشف

الجواسيس وتضليلهم؛ أما المحور الثاني فيتناول التجسس البحري وطرق مواجهته وحماية الموانئ والسفن من الجواسيس، وأنواع الإشارات المستخدمة في نقل المعلومات البحرية، وأنواع سفن التجسس/ والاستطلاع. والمحور الثالث -وهو الأخير- يتناول أنواع الجواسيس من المحترفين والتجار ورجال الدين والأصدقاء السريّين، وكذلك التجسس عن طريق البعثات الدبلوماسية والبعثات المحلية.

أ.د. تغريد القدسي-غبرا

رئيسة التحرير

Doi: https://doi.org/10.34120/aass.v45i657.85
الرسالة (657)

قدمت في: 2023/7/9
أجيزت في: 2023/12/27
• **للاستشهاد:**
المكيمي، هيله حمد. (2024). العوامل المؤثـــرة في تصاعـــد الدور الصيني في أمـــن الخليـــج (2004-2023) وأثره على الأمن القومي الكويتي. *حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية* (45) 657.

العوامل المؤثرة في تصاعد الدور الصيني في أمن الخليج (2004-2023) وأثره على الأمن القومي الكويتي

Factors Affecting the Escalation of the Chinese Role in the Gulf Security (2004-2023) and its Impact on Kuwaiti National Security

هيله حمد المكيمي
قسم العلوم السياسية - كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - الحولية الخامسة والأربعون 1446هـ/2024م

د. هيله حمد عبدالله المكيمي

- دكتوراه العلوم السياسية من جامعة بوسطن كولج، 2003.
- أستاذ مشارك في العلوم السياسية، والقائم بأعمال رئيس قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الإجتماعية، جامعة الكويت.
- متخصصة في الدراسات الروسية والأوراسية ومنطقة الخليج، أسست وحدة الدراسات الأوروبية-الخليجية في كلية العلوم الإجتماعية (2004-2009)، وتقلدت منصب وكيل وزارة الإعلام الأسبق لشئون التخطيط والتنمية المعرفية خلال الفترة (2013-2017).
- حائزة على جائزة جمهورية أذربيجان في الكتابة حول السياسة الإقتصادية للرئيس المؤسس حيدرعلييف (2023).
- حائزة على جائزة الرئيس الفلسطيني محمود عباس للدبلوماسية الأكاديمية (2021)
- حائزة على جائزة مؤسسة عبدالحميد شومان التابعة للبنك العربي ومقرها الأردن، كأفضل باحثة عربية لعام 2013-2014.
- البريدي الإلكتروني: haila.almekaimi@ku.edu.kw

الإنتاج العلمي:

- كتاب بعنوان "*الجيوبوليتيكية في النظام الدولي*"، الكويت: مركز طروس للنشر والتوزيع، (2023).
- "Digital Diplomacy in Kuwait's New Foreign Policy (2020-2024): Challenges and Opportunities," A Book Chapter for the upcoming book entitled, "*Innovations and Tactics for 21st Century Diplomacy*." IGI Publisher, (under publication)
- الإستمرار والتغير في السياسة الخارجية الروسية اتجاه القضية الفلسطينية منذ النشأة وحتى العام 2021. *مجلة دراسات: العلوم الإنسانية والإجتماعية*. عمان: الجامعة الأردنية، العدد30، رقم 3، 2023.
- سمات النخبة التشريعية لمجلس الأمة الكويتي السادس عشر الناتجة إثر ظاهرة التغيير السياسي المصاحبة لنتائج الإنتخابات البرلمانية للعام 2020. *مجلة العلوم الإجتماعية*. مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت. المجلد51، عدد1، 2023.
- جذور الصراع الأيديولوجي الفاشي خلال الحروب الروسية على اوكرانيا (2014-2022): رؤية تحليلية. *مجلة كلية الآداب*، جامعة القاهرة، المجلد82، العدد5، يوليو 2022.

المحتوى

الملخّص 15

مقدمة 17

تمهيد 17

المشكلة البحثية 18

أهمية البحث وأهدافه 18

الأسئلة البحثية 19

الدراسات السابقة 19

الفرضيات البحثية 25

المنهاجية البحثية 25

أولاً: دور القيادة السياسية في الصين وإيران والسعودية 26

ثانياً: تطور الشراكة الخليجية-الصينية (2004-2023) 34

ثالثاً: أثر صعود الدور الصيني في أمن الخليج والاتفاق الثلاثي (2023) 47

رابعاً: الولايات المتحدة الأمريكية الشريك الإستراتيجي للخليج ضمن شركاء إستراتيجيين 52

خامساً: سمات المرحلة الانتقالية للتعددية القطبية والصعود الصيني 58

سادساً: دور الكويت في دعم المتغيرات الجديدة في أمن الخليج 69

خاتمة البحث 76

مصادر الدراسة 80

الملخّص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة في تصاعد الدور الصيني في منطقة الخليج خلال الفترة (2023-2021) والذي أفضى إلى إطلاق الاتفاق الثلاثي السعودي-الإيراني-الصيني في العام 2023. تنهض الدراسة على مقولة إن تصاعد التقارب السعودي-الإيراني جاء نتيجة بروز قيادات إقليمية ودولية لعبت دوراً رئيساً في ذلك التقارب مدفوعة بجملة من المتغيرات الإقليمية والدولية. **المنهج:** اعتمدت هذه الدراسة على منهج تحليل صناعة القرار في قياس أثر القيادات السياسية في عملية إعلان الاتفاق السعودي-الإيراني. كما يعتمد هذا البحث على المنهج البنيوي في تحليل الصعود الصيني العالمي في منطقة الخليج. بالإضافة إلى استخدام المصادر الثانوية كالكتب والأبحاث والدراسات، فإن البحث عبارة عن دراسة ميدانية قامت بها الباحثة في العاصمة بكين في جمهورية الصين الشعبية خلال الفترة ما بين 29 مايو 2- يوينو 2023، شملت زيارة عدد من المراكز البحثية الصينية بهدف إجراء المقابلات الشخصية. **النتائج:** توصلت الدراسة إلى أن الاتفاق السعودي-الإيراني جاء نتيجة تأثير القيادات السياسية في كل من السعودية وإيران والصين التي تبنت ذلك الاتفاق تحت تأثير المتغيرات الإقليمية والدولية وتعزيز مصالحها القومية والإقليمية والدولية؛ كما بإمكان الكويت الاستفادة من تلك المتغيرات الإقليمية في تعظيم مكتسباتها السيادية خصوصا في استئناف المفاوضات مع إيران حول الجرف القاري وحقل الدرة بمشاركة الجانب السعودي كونه شريكا في حقل الدرة.

الكلمات المفتاحية الدالة: العلاقات الخليجية-الصينية، أمن الخليج، الاتفاق الثلاثي 2023، مبادرة الحزام والطريق، الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة.

مقدمة

يتناول هذا البحث العوامل المؤثرة في تصاعد الدور الصيني في أمن الخليج خلال الفترة (2021-2023) وأثرها في إعلان الاتفاق الثلاثي السعودي-الإيراني-الصيني (2023)، وذلك بهدف إيضاح واقع تطور العلاقات الخليجية-الصينية وأثرها في أمن الخليج والتحديات التي تواجهها وكيفية تطوير تلك العلاقات مستقبلاً. وتشمل تلك العوامل: دور القيادة السياسية في الصين وإيران والسعودية، التطور التاريخي للشراكة الصينية-الخليجية (2004-2023) وهي حقبة شهدت جهوداً دبلوماسية مكثفة بين الجانبين أسفرت عن إطلاق منتدى التعاون الصيني-العربي (2004)، الحوار الإستراتيجي الخليجي-الصيني (2010)، مشاركة دول الخليج في القمة التأسيسية لمشروع الحزام والطريق (2013)، الدبلوماسية الصينية النشطة بين العامين (2016-2018)، اتفاقية الربع قرن الصينية-الإيرانية عام 2021، مبادرة النقاط الخمس للأمن والاستقرار الصينية عام 2021. وتشمل بقية العوامل الاتفاق الثلاثي 2023، ودور الولايات المتحدة الأمريكية الجديد باعتبارها شريكاً إستراتيجياً ضمن شركاء إستراتيجيين، واستفادة الصين من المرحلة الانتقالية للتعددية القطبية في تعزيز وجودها في منطقة الخليج كمنطقة إمدادات الطاقة العالمية. وتتمثل الخاتمة البحثية بتناول أهم التحديات والاتجاهات الاستشرافية للعلاقات الخليجية-الصينية وآفاق تطوير تلك العلاقات مستقبلاً.

"إن منطقة الخليج يتعين أن تصبح "واحة للأمن" وليست مصدراً جديداً للاضطرابات".
الرئيس الصيني شي جين بينغ، 2018، في خطاب الشراكة الإستراتيجية الصينية-الإماراتية.

تمهيد

في 10 مارس 2023، صدر بيان ثلاثي يشمل المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية وجمهورية الصين الشعبية، مؤكداً أنه خلال الفترة من 6-10 مارس 2023، جرت مباحثات في بكين بين وفدي المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية برئاسة وزير الدولة وعضو مجلس الوزراء ومستشار الأمن الوطني السعودي الدكتور مساعد بن محمد العيبان والأدميرال علي شمخاني

أمين المجلس الأعلى للأمن القومي في الجمهورية الإيرانية. وذلك بحضور "وانغ يي" عضو المكتب السياسي للجنة المركزية ومدير المكتب للجنة الشؤون الخارجية التابعة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني. وقد تمخض عن تلك المباحثات موافقة جميع الأطراف على الاستجابة لمبادرة الرئيس الصيني "شي جين بينغ" لتطوير علاقات حُسن الجوار بين السعودية وإيران. وذلك من خلال استضافة المباحثات ورعايتها بين الطرفين رغبة منهما في حل الخلافات بينهما بالحوار والدبلوماسية في إطار الروابط الأخوية التي تجمع بينهما، والتزاماً منهما بمبادئ ومقاصد ميثاقي الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي والمواثيق والأعراف الدولية. كما توجهت جميع الأطراف بالشكر لجهود الوساطة التي بُذلت من قبل العراق وسلطنة عُمان خلال العامين الماضيين. وسبق أن أطلقت الصين مبادرة أمنية لتعزيز الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط في مارس 2021، تقوم على خمس نقاط رئيسة تشمل الاحترام المتبادل، والعدالة، وعدم الانتشار، والأمن الجماعي، والتعاون الإنمائي.

المشكلة البحثية

على الرغم من رعاية العراق وسلطنة عمان، للحوار السعودي-الإيراني الذي انطلق عام 2021 والذي شمل خمس جولات للحوار، فإن النجاح كان حليفاً للوساطة الصينية التي جاءت نتيجة للقمة الخليجية-الصينية التي عقدت في الرياض في 9 ديسمبر 2022 برئاسة الرئيس الصيني "شي جين بينغ" وولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان.

أهمية البحث وأهدافه

تكمن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على تطورات الدور الصيني في منطقة الخليج والذي بدأ مع إطلاق المنتدى الصيني-العربي عام 2004. وكانت بدايات هذا الدور متحفظة لاقتصارها على التعاون الاقتصادي والتجاري والثقافي. إلا أن التطورات الأخيرة جعلت الصين في قلب المعادلة الأمنية الخليجية كونها تؤدي دور الوساطة بين إيران والسعودية كأبرز القوى الإقليمية المهيمنة على أمن الخليج. لذلك يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

أ - شرح أبرز العوامل المؤثرة في صعود الدور الصيني في أمن الخليج.

ب - إبراز أثر القيادة السياسية في الصين وإيران والسعودية في دعم العلاقات الثلاثية.

ج - رصد تطور الشراكة الخليجية-الصينية التي انطلقت منذ بدء تدشين منتدى التعاون الصيني-العربي عام 2004 وصولاً إلى عقد الاتفاق الثلاثي عام 2023.

د - تحليل طبيعة المرحلة الانتقالية للتعددية القطبية وأثرها في منطقة الخليج لا سيما تصاعد الدور الصيني، وتغير الدور الأمريكي الجديد كشريك إستراتيجي ضمن شركاء إستراتيجيين آخرين أبرزهم الصين وروسيا وعدد من المنظمات والتكتلات الإقليمية الجديدة.

الأسئلة البحثية

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن عدد من التساؤلات المهمة وهي: ما العوامل المؤثرة في تصاعد الدور الصيني الدولي في منطقة الخليج والذي توج عبر إبرام الاتفاق الثلاثي السعودي-الإيراني-الصيني عام 2023؟ وما أثر ذلك الاتفاق في أمن الخليج؟ وما أهم التحديات والاتجاهات الاستشرافية للعلاقات الخليجية-الصينية وآفاق تطوير تلك العلاقات مستقبلاً؟

الدراسات السابقة

أرجعت الدراسات السابقة الصعود الصيني الدولي الذي انعكس بدوره على الوجود الصيني في منطقة الخليج كونها منطقة تنافس دولي، إلى أربعة عوامل رئيسة شملت السياسة الداخلية، والثقافية، والاقتصادية، والإستراتيجية.

يعتبر الكاتب الصيني "وانغ كه بينغ" من بين أبرز الباحثين الذين ركزوا على البعد الثقافي في الصعود الصيني. ويرى "وانغ" أن جوهر التقاليد الصينية يكمن في معتقدات المجتمع الصيني وطقوسه والممارسات المؤثرة فيه. فخلال العشرين سنة الماضية، شهدت الصين حركة ثقافية جديدة قادها الكونفوشيوسيون الجدد من خلال طرح فلسفة للتناغم الكوني كمسعى ثقافي وفلسفي عابر للثقافات مع الحفاظ على الهوية الثقافية الأصلية. وتقوم تلك الفلسفة الصينية على ثلاثة مفاهيم تُعنى بالاهتمامات الإنسانية هي "تياندي" أي الطبيعة، "شيانداو" أي طريق السماء، "تيانشيا" أي الأرض. وهي تشكل منظومة ثلاثية الأطراف في نظرية وحدة السماء والإنسان.

(بينغ، 2012 :15-103). يؤكد أسامة الجوهري محورية التاريخين الصيني والهندي اللذين شهدا تفوقاً حضارياً دائماً على جيرانهما؛ وهذا ما يفسر تسمية المنطقة الواقعة تحت نفوذها بالهند الصينية. وذلك لما لهما من موقع مثَّل إشعاعاً حضارياً استفادت منه شعوب جنوبي شرق آسيا. (الجوهري، 2020: 5-12).

كذلك الحال مع "شنغ" الذي يرى أن أحد أبرز مصادر القوة الصينية هو في الثقافة الصينية كونها من أهم الحضارات القديمة الأربع في العالم. فهي الحضارة الوحيدة التي لم تتعرض للانقطاع الثقافي؛ إذ استمرت في التطور حتى الوقت الراهن. وقد أسهمت تلك الاستمرارية في استفادة الصين من الانفتاحات والاندماجات الكبرى في التاريخ الصيني. وذلك ما يفسر تأثير الثقافة الصينية في جميع القضايا الرئيسة المعاصرة بما في ذلك الفكر والأخلاق والمفاهيم السياسية والدينية والاقتصادية والتقاليد والعلوم والتكنولوجيا والفن والأدب والتعليم (شنغ، 2010: 1-12).

يرى أصحاب البُعد الهيكلي-الداخلي، أن الصين تمكنت مراراً من إحداث إصلاحات داخلية هيكلية بحيث فتحت المجال أمام الكفاءات الوطنية؛ لأنها تؤدي دوراً في النهوض بعمل المؤسسات الحكومية. ويُرْجِع "تشانغ باي جيا" ذلك لأن الصين شهدت إصلاحات داخلية منذ أواخر سبعينيات القرن العشرين وذلك حينما رفع الحزب الشيوعي شعار الإصلاح والانفتاح. وبُنيت سياسة الإصلاح على أربعة مفاهيم شملت: التحديث، استعادة استقلال الأمة ومكانة الصين كقوة كبرى، إعادة توحيد البلاد، الإصلاح الاجتماعي وتأسيس مجتمع جديد بنظام جديد. وقد استمر ذلك الإصلاح لأكثر من ثلاثين عاماً كان له تأثير مباشر في النهوض بالمناطق الداخلية الصينية. كما كان سبباً في إحداث التنمية الصينية الاقتصادية ذات الارتباط المباشر في الاتجاهات السياسية والاقتصادية العالمية المعاصرة (جيا، 2017: 11-49). كذلك الحال مع "وو جينغ ليان" وآخرين الذين يرون أن الصعود الصيني يكمن في الإصلاحات الداخلية التي بدأت منذ أكثر من ثلاثين عاماً التي مكنت الشعب الصيني من تحقيق حلمه في النهوض. ويعتبر الإصلاح أساساً لإقامة نظام اقتصاد السوق بصورة شاملة. وقد شهدت الصين ظاهرة سخونة الاقتصاد الكلي وهي تجاوز الطلب الكلي العرض. لذلك تدخلت الحكومة في الاقتصاد للحفاظ على النمو الاقتصادي المستدام. وشملت تدابير تلطيف سخونة الاقتصاد

من خلال السيطرة على الاقتصاد الكلي بوساطة أدوات مثل سعر الصرف والودائع ونسبة الاحتياطي النقدي وغيرها. وقد أفضى تنامي الدور الحكومي في الاقتصاد إلى بروز ظاهرة الفساد واتساع الفجوة بين الأثرياء والفقراء. وذلك يحتم تحمل الحكومة المسؤولية لإقامة نظام الضمان الاجتماعي الذي يضمن الرعاية الاجتماعية الأساسية لأصحاب الدخول المنخفضة (ليان وآخرون، 2014: 13-24).

شغل المشروع الصيني "الحزام والطريق" حيزاً كبيراً في كتابات الباحثين حول الصعود الصيني. فعلى سبيل المثال - لا الحصر- يرى "برونو ماكايس" أن مشروع الحزام والطريق هو بمنزلة الرؤية الصينية للنظام العالمي الجديد. وأن تلك المبادرة ستكون أكثر المبادرات الجيوسياسية طموحاً في هذا العصر كونها سوف تؤثر في جميع عناصر الاقتصاد العالمي. وذلك يشمل الشحن والزراعة والصناعة والاقتصاد الرقمي، والسياحة والسياسة والثقافة. فهي تدشن مرحلة جديدة للصين كقوة عالمية طموحة سوف تعيد هيكلة الاقتصاد العالمي عبر تتويج بكين المركز الجديد للرأسمالية والعولمة (Macaes, 2018: 1-37).

يرى "بيتر فرانكوبان" أن المشروع الصيني في إعادة إحياء طرق الحرير المتعددة هو بمنزلة تذكير للعالم بأننا نعيش في عالم مترابط. وقد جاءت تلك المبادرة الصينية في ظل حالة تفكك المجتمعات الغربية لا سيما بعد الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي وسياسات ترامب في العزلة الأمريكية عن الشؤون العالمية. وقد أسهم التفكك الغربي في تعزيز مكانة الصين كقوة صاعدة تمكنت من طرح مشروع اقتصادي عالمي جديد يجعلها في محور الاهتمام العالمي(Frankopan, 2018: 1-16).

يتفق الباحثون الصينيون كذلك مع عالمية مبادرة الحزام والطريق ذات الأبعاد المتعددة الثقافية والدبلوماسية والاقتصادية. يرى "تشاو لي" أن مبادرة الحزام والطريق جاءت من أجل إعادة توازن الاقتصاد العالمي عبر معالجة العلاقة بين الاقتصاد والثقافة. فالاتجاه المستقبلي سوف يُبنى على ثقافة الاقتصاد واقتصاد الثقافة، وذلك يدفع بضرورة تكيف الشركات والمدن مع الاتجاهات المستقبلية. وذلك عبر الانتقال من الهدف الوظيفي إلى التطلع الثقافي الإنساني وتبادل الخبرات والتجارب والمعلومات في مجال الإنتاج والصناعة والمعرفة (لي، 2018: 11 - 21). يرى "يانغ جيه ميان"، أن

مبادرة الحزام والطريق تقع في صلب الدبلوماسية الصينية الرامية إلى الانتقال التدريجي من الدول الكبرى إلى الدولة العظمى. وتمر الدبلوماسية الصينية الحالية بثلاث مراحل تشمل: التعايش السلمي القائم على تعزيز القوة الداخلية، التكافل السلمي ويتحقق عن طريق النمو الداخلي ودفع التفاعل مع الخارج لتعزيز مفهوم التكافل، التكافل المتناغم وهي مرحلة طويلة المدى تسعى الصين من خلالها إلى الارتقاء بالعلاقات العالمية إلى مستوى أعلى مادياً ومعنوياً (ميان، 2017: 9-33). يؤكد كذلك "وانغ بي وي" أن مبادرة الحزام والطريق خطة اقتصادية عالمية تهدف إلى تحقيق الترابط العالمي عبر خمسة مجالات هي السياسات والبنى التحتية والتجارة ورؤوس الأموال والتواصل بين الشعوب. وقد انطلقت المبادرة عبر مختلف أشكال المنطق التي تشمل العولمي والإستراتيجي والحضاري والسياسي والدبلوماسي والإدراكي. كما يؤكد أن المشروع يواجه العديد من التحديات التي تتطلب تضافر الجهود الدولية لتجاوزها لا سيما مخاوف الدول الصغيرة الواقعة على خطوط طريق الحرير مثل كمبوديا والتعاون الصيني-الأوروبي البحري، وإدارة أسواق الطرف الثالث في أمريكا اللاتينية التي تحتاج إلى التعاون الصيني مع الدول الأوروبية (وي، 2017: 11-23).

أما الدراسات التي تناولت البُعد الإستراتيجي في الصعود الصيني، فمعظمها يرجع إلى العلاقة المتشابكة والمعقدة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية. ويعتبر كتاب "الانصهار العظيم" (2009) لزاكري كارابيل-الرئيس السابق لإحدى المحافظ الصينية-الأمريكية عالية التصنيف-أحد أهم الكتب الكلاسيكية في العلاقة الصينية-الأمريكية. ويرى "كارابيل" أن العلاقة الصينية-الأمريكية المعقدة بدأت حينما استدعت الصين الشركات والخبرات الأمريكية للعمل في الصين من أجل تسريع إصلاحاتها الاقتصادية القوية؛ إذ وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها مدينة للصين حينما كانت تجني ثمار النمو الصيني. إلا أنه مع مرور الوقت، شعر كلا البلدين بعدم الارتياح، فالصين بدأت تتشكك في الحكمة من الاستمرار لهذا الاحتضان الأمريكي، أما الولايات المتحدة الأمريكية المدعومة بقروض من الصين، فبدأت تشعر بمستوى من التبعية والتداخل. فقد أسهمت تلك العلاقة الصينية-الأمريكية في تعزيز الاقتصاد العالمي، إلا أنها قوضت سيادة كلا البلدين. لذلك يرى "كارابيل" أن الاندماج عميق ولا يمكن

التخلص منه من دون ضرر. ويخلص إلى نتيجة مفادها أن التحدي يكون في قدرتنا على القبول الكامل لنموذج جديد (Karabell, 2009: 1-36).

على نقيض "كارابيل" الذي يرى إمكانية الحل لتلك العلاقة المعقَّدة، يقف العديد من الكتَّاب الغربيين الذين يرون حتمية المواجهة الصينية-الأمريكية سواء على النفوذ العالمي أو على قضايا خلافية مثل مصير تايوان وهونغ كونغ وتنامي القوة البحرية الصينية. لذلك يرى الجنرال الأمريكي المتقاعد "روبرت سبالدينغ" أن النخبة السياسية والمالية الأمريكية عززت تنامي النفوذ الصيني في الولايات المتحدة الأمريكية منذ الحرب الباردة وصولاً إلى الإدارات الأمريكية المتعاقبة. وأن ذلك يشكل تهديداً مباشراً على الديموقراطية والحريات العامة. وقد تمكنت الصين من التغلغل عبر العديد من الوسائل بما فيها: انتشار مراكز الكونفوشية في الجامعات الأمريكية، القيام بعمليات استخباراتية لإضعاف الشركات الأمريكية، الحرب الرقمية، حروب الجيل الخامس، سرقة الملكية الفكرية، الهيمنة على العالم من خلال البنية التحتية، توقيع اتفاقية لمدة 30 عاماً مع الولايات المتحدة الأمريكية تسمح بمشاركة الصين في البرنامج النووي السلمي وتتضمن الاطلاع الصيني على المعرفة النووية الأمريكية (Spalding, 2019:1-19).

كذلك الحال مع مايكل بيلسبري - رئيس مركز الدراسات الصينية الإستراتيجية في معهد هدسون الأمريكي، الذي يرى أنه طوال الأربعين سنة الماضية سعت الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تطوير الاقتصاد الصيني تحت القناعة بأن ذلك سوف يؤدي إلى التعاون والدبلوماسية والتجارة الحرة. إلا أن إستراتيجية الصين السرية كانت تسعى إلى أخذ مكانة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى عالمية. وتسعى الصين إلى تحقيق ذلك عام 2049 والذي يصادف مرور الذكرى المئوية على قيام جمهورية الصين الشعبية. ويبني "بيلسبري" استنتاجاته من خلال اتصاله مع صقور القوات العسكرية الصينية واطلاعه على أدبيات الجيش الصيني التي تُبنى على تعليمات التقاليد السياسية الصينية (Pillsbury, 2016: 1-16).

وتدعم دراسة "لي فاكسين" أهمية التحديث العسكري في الصعود الصيني والذي يشمل جميع القوات البرية والجوية والبحرية. كما انخرط جيش التحرير في عمليات حفظ السلام الأممية والتعاون والتبادلات الدولية والمناورات المشتركة والمساعدات الإنسانية.

وتعتبر التطورات العسكرية للجيش الصيني فيما وراء البحار أحد أهم التطورات العسكرية لارتباطها المباشر بالتنافس مع القوات الأمريكية في بحر الصين الجنوبي وغيرها من مناطق عالمية ساخنة ذات اهتمام مشترك بين البلدين. واستعرضت الدراسة -على وجه الخصوص- الأنشطة العسكرية الصينية في الشرق الأوسط بما فيها مواجهة القرصنة الصومالية وعمليات إنقاذ السفن والإسعافات البشرية وعمليات إجلاء وحماية المغتربين الصينيين في ليبيا والحراسة وإمدادات السفن والتعاون الدولي (فاكسين، 2013: 1-130).

يسلط "روس تيريل" الضوء على تايوان كإحدى القضايا الخلافية بين الصين والعالم الغربي. فعلى إثر انتقال إدارة تايوان من اليابان إلى الصين في نهاية الحرب العالمية الثانية برزت أزمة الهوية لدى تايوان. ففي حين تتمسك جمهورية الصين الشعبية بسياسة الصين الواحدة، تطالب تايوان الديموقراطية ذات الـ 23 مليون نسمة بالاستقلال. في البداية اتسمت العلاقة بين الطرفين بمحدودية الاتصال حتى تطورت العلاقات على المستوى الاقتصادي وأصبحت ضمن كبرى الشراكات الاقتصادية. ويشكل النموذج التايواني الديموقراطي ومضيق تايوان إحدى أبرز القضايا الأمنية لدى الصين (تيريل، 2010: 215-241). كذلك الحال مع "مارك كليفورد" الذي تناول مستقبل هونغ كونغ كإحدى القضايا الأخرى الخلافية التي بالإمكان أن تتفجر مستقبلاً في ظل تصاعد التنافس الصيني-الأمريكي. فخلال الـ 150 سنة الماضية، كانت هونغ كونغ بمثابة مركز تجارة حرة يتمتع قاطنوه بحرية التعبير والحريات المدنية. وضمن استعدادات تسلم هونغ كونغ للصين عام 1997، تعهد الرئيس الصيني "دينغ" بأن المدينة سوف تتمتع بالاستقلالية لمدة خمسين عاماً أخرى. وتم الاتفاق على معاهدة دولية تضمن: نظاماً سياسياً منفتحاً وعملة وطنية وحكومة إدارية ونظاماً قضائياً وحرية التعبير والصحافة والدين. وبحلول عام 2022، يرى أن الصين سعت إلى نقض تلك الاتفاقية عبر مصادرة حق الانتخاب وسجن المعارضين والمضايقات السياسية، وإصدار قانون الأمن الوطني. وقد تنامى هذا الدور الصيني المضيِّق للحريات في هونغ كونغ في ظل تزايد الدور الصيني العالمي. لذلك يرى الكاتب أن ما يحدث اليوم في هونغ كونغ هو ما سوف يحدث في العالم والمناطق التي سوف تقع تحت الهيمنة الصينية (Clifford, 2022: 1-5).

الفرضيات البحثية

يقوم هذا البحث على عدد من الفرضيات البحثية وهي:

- هناك جملة من العوامل البنيوية التي أسهمت في الصعود الصيني العالمي بما في ذلك منطقة الخليج وتشمل دور القيادة السياسية، ظهور ملامح ومقومات التعددية القطبية، تراجع الدور القيادي الأمريكي في القيادة والمبادرة العالمية.
- شكَّل تصاعد حدة التوتر الأمني بين الغرب والعالم الإسلامي- إثر تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر والحرب على أفغانستان والعراق (2001-2003) والتي تخللها هجوم إعلامي أمريكي على المملكة العربية السعودية - حاجة دول الخليج لا سيما المملكة العربية السعودية إلى شركاء إستراتيجيين دوليين.
- شهدت العلاقات الإستراتيجية الخليجية-الصينية نمواً مطرداً منذ عام 2004 حتى بلغت الشراكة الإستراتيجية والوساطة أوجها في توقيع الاتفاق السعودي-الإيراني عام 2023.

المنهاجية البحثية

يقوم البحث على منهج صناعة القرار السياسي لا سيما من خلال التركيز على دور القيادة السياسية في إيران والسعودية والصين في قبول الوساطة الصينية واتفاق التعاون الإقليمي. كما يعتمد هذا البحث على المنهج البنيوي في تحليل الصعود الصيني العالمي في منطقة الخليج والتي تشمل القيادة السياسية، تطور العلاقات الخليجية-الصينية، تذبذب السياسة الأمريكية تجاه منطقة الخليج وظهور ملامح ومقومات التعددية القطبية. وبالإضافة إلى استخدام المصادر الثانوية كالكتب والأبحاث والدراسات، فإن البحث هو دراسة ميدانية قامت بها الباحثة في العاصمة بكين في جمهورية الصين الشعبية خلال الفترة ما بين 29 مايو-2 يوينو2023، شملت زيارة عدد من المراكز البحثية الصينية بهدف إجراء المقابلات الشخصية وضمت كلاً من: معهد الدراسات الشرق أوسطية وفرع مكتبة الملك عبدالعزيز في جامعة بكين، معهد الصين للدراسات الإستراتيجية الدولية، وأكاديمية العلوم الاجتماعية. ومن خلال تلك الزيارة تمكنت الباحثة من إجراء عدد من المقابلات الشخصية مع عدد من الشخصيات المختصة في الموضوع البحثي لا سيما مع بعض الأكاديميين الصينيين الذين أدوا

دوراً مباشراً في الدفع بالوساطة الصينية لتحقيق التقارب السعودي-الإيراني. وبذلك سوف تنقسم الدراسة إلى:

أولاً: دور القيادة السياسية في الصين وإيران والسعودية.

ثانياً: تطور الشراكة الخليجية-الصينية (2004 - 2023).

ثالثاً: أثر صعود الدور الصيني في أمن الخليج والاتفاق الثلاثي (2023).

رابعاً: الولايات المتحدة الأمريكية الشريك الإستراتيجي للخليج ضمن شركاء إستراتيجيين.

خامساً: المرحلة الانتقالية للتعددية القطبية والصعود الصيني.

سادساً: دور الكويت في دعم المتغيرات الجديدة في أمن الخليج.

أولاً: دور القيادة السياسية في الصين وإيران والسعودية

أدت القيادة السياسية في الصين والمملكة العربية السعودية وإيران دوراً حاسماً في التقارب الثلاثي والذي أفضى إلى الاتفاق السعودي-الإيراني بوساطة صينية.

أ - **الصين:** يعدُّ الاتفاق السعودي-الإيراني إلى جانب خطة السلام الصينية بين روسيا وأوكرانيا من أبرز مبادرات الرئيس الصيني "شي جين بينغ" (مواليد 1953) بعد توليه الولاية الرئاسية الثالثة. وتؤكد "تونق في"، رئيس قسم الدراسات الأمنية في الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، أن القيادة الصينية بذلت جهوداً دؤوبة ودبلوماسية نشطة لعدة سنوات للتوفيق بين الطرفين الإيراني والسعودي، وكانت تفضل العمل بهدوء كونها معنية بالنتائج وليس المزايدة الإعلامية. (في، 2023، مايو31).

يتكون النظام السياسي الصيني من رئيس الدولة، رئيس مجلس الدولة وهو السلطة التنفيذية ومجلس الشعب والسلطة القضائية. ذلك بالإضافة إلى النظام العسكري والمشاركة الشعبية التي تعتمد النظام الانتخابي والتعاون الحزبي والتشاور السياسي والديموقراطية القاعدية الشعبية (تشينغ، 2011: 3-120).

إن "شي جين بينغ" هو الرئيس السابع لجمهورية الصين الشعبية ورئيس اللجنة العسكرية المركزية والأمين العام للجنة المركزية في الحزب الشيوعي الصيني

وعضو اللجنة الدائمة لمكتبها السياسي؛ وصل إلى السلطة في مارس 2013، ثم أُعيد انتخابه عام 2018؛ إذ أُجريت في ذلك العام تعديلات دستورية سمحت بالترشح لفترات غير محدودة. لذلك تمكن من خوض الانتخابات والفوز بولاية ثالثة عام 2023. تعرض والد "شي جين بينغ" المحارب الشيوعي "شي هونغ شون" للنفي إلى مقاطعة ياسكاوا الريفية في أثناء الثورة البرتقالية؛ لقد نشأ "شي جين بينغ" في الريف الصيني ودرس الهندسة الكيميائية في جامعة تسنغ-هوا ومن ثم ارتقى في العديد من المناصب السياسية في الحزب الشيوعي. وفي عام 2007، شغل منصب السكرتير الأول للأمانة المركزية خلفاً لـ "هو جينتاو"، وعين نائباً لرئيس الجمهورية ونائباً لرئيس اللجنة العسكرية المركزية. وبذلك يكون أول أمين عام للحزب الشيوعي يولد بعد تأسيس الجمهورية. وانطلقت سياسة "شي جين بينغ" في مكافحة الفساد في الحزب الشيوعي وتبنى سياسة خارجية أكثر صرامة لا سيما في بحر الصين الجنوبي، وإزاء اليابان وكوريا الجنوبية وإطلاق مبادرة الحزام والطريق (Spalding, 2019: 1-33).

ومن الجدير بالذكر أنه تعاقب على القيادة السياسية في الصين خمسة أجيال من الحزب الشيوعي. الجيل الأول (1949-1976) يتكون من القادة الذين حققوا النصر الشيوعي في الحرب الأهلية الصينية. وهم بقيادة "ماتسوي تونغ" إلى جانب كل من: "تشو انلاي"، "زيهو دي" (شكلوا مجموعة ثلاثية حاكمة)، ليوشاوتشي، تشين يون، دينغ شياو بينغ، بينغ ديهواي، لين بياو. ولد العديد منهم بين عامي 1886 و1907 وكان ذلك قبل زوال حكم سلالة تشينغ. ويتميز الجيل الأول بأنهم قادة سياسيون وعسكريون؛ إذ تشكلت أيديولوجياتهم من الفكر الماركسي والماوي والمسيرة الطويلة والحرب اليابانية -الصينية الثانية والحرب الصينية الأهلية (شانغلين، 2023، يونيو1).

وخلال تلك الفترة برزت كذلك مجموعة سياسية يسارية عرفت باسم "عصابة الأربعة" وهم مسؤولون في الحزب الشيوعي برزوا في أثناء الثورة البرتقالية (1966- 1967) وتم اتهامهم بارتكاب سلسلة من جرائم الخيانة؛ وتضم المجموعة زوجة "ماتسوي تونغ"؛ وهم: جيانج كينج، تشانغ تشون تشياو، ياو ون يوان، وانغ هونغ ون. وتمكنت تلك المجموعة من السيطرة على مؤسسات الحزب الشيوعي خلال الفترة الأخيرة من الثورة البرتقالية. وقد تعرضت عدة قيادات شيوعية إلى التهميش بمن فيهم

"تشين يون" و"دينغ شياو بينغ" و"بينغ ديهواي" الذي احتجز وتُوفي في السجن. إلا أن الأولَيْن أديا دوراً بارزاً فيما بعد في تشكيل الجيل الثاني. وقد انطلقت قيادة الجيل الثاني خلال الفترة (1976-1992) والتي تزامنت مع وفاة "ماو وتشو" و"زيهو" عام 1976، والقبض على عصابة الأربعة إثر الانقلاب الذي جاء عقب وفاة ماوتسي تونغ (Gittings, 1990: 240-259).

بدأت تلك الحقبة بقيادة "هوا جيو فينج" والذي أعقبه "دينغ شياو بينغ" حيث استمر في السلطة حتى استقال عام 1992. وعرفت تلك الحقبة بحكم الثمانية الكبار وأبرزهم إلى جانب دينغ شياو بينغ كل من "لي شيان نيان" و"تشين يون". وخلال تلك الحقبة، طرح "بينغ" مبادئ الإصلاح التي تمثلت في التمسك بقيادة الحزب الشيوعي، وبلد واحد ونظامين والتحديثات الأربعة التي شملت التحديث الصناعي والزراعي والدفاع الوطني والعلمي-التكنولوجي (بينغ، 1987: 165-167).

أما الجيل الثالث فقد انطلق في الحكم عام 1992 وكان بقيادة جيانغ. وتلاه الجيل الرابع الذي شهد عام 2002 أول انتقال منظم للسلطة في الحزب الشيوعي وفق مدد محددة، فقد استقال جميع قيادات الجيل الثالث، وتم انتخاب القيادة الجديدة لعضوية المكتب السياسي للحزب الشيوعي؛ وتولوا مناصبهم الحكومية عام 2003 (Lam, 2003).

وفي مؤتمر الحزب الثامن عشر عام 2012، تنحى "هو جين تاو" عن منصبه كأمين عام للحزب فاسحاً المجال أمام وصول "شي جين بينغ" للسلطة عام 2013. وقد كان ممثلاً عن قيادة الجيل الخامس والتي يتكون معظمها من رواد الأعمال وكبار الإداريين والماليين والمدنيين الذين تعلموا في أفضل الجامعات الصينية وولدوا في سنوات ما بعد الحرب (1945-1955). وفي مؤتمر الحزب التاسع عشر سعى "شي جين بينغ" إلى توحيد السلطة وبذلك منع فرصة صعود الجيل السادس من الزعماء في مؤتمر الحزب العشرين عام 2022. وتمكن من خوض الانتخابات والفوز بولاية ثالثة عام 2023. وقد تولى العديد من المناصب بما في ذلك رئاسة لجنة الأمن القومي المشكلة حديثاً وعدد من اللجان الاقتصادية والاجتماعية المعنية بالإصلاح وإعادة الهيكلة. وقد تم دمج أفكار "شي" في دساتير الحزب والدستور الوطني واعتبر الحزب الشيوعي أيديولوجية شي بمثابة جوهر الثقافة الصينية، مما يعني ارتقاءه إلى مكانة توازي مكانة "ماو" الحزبية. (شينخوا، 2023).

ب - **المملكة العربية السعودية:** أدت القيادة السياسية الجديدة في المملكة العربية السعودية ممثلة بالملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود (2015) وولي العهد محمد بن سلمان آل سعود دوراً مهماً في تعزيز مكانة الصين كوسيط مقبول مع إيران؛ وذلك تماشياً مع ما تشهده المملكة من عملية تحديث سريعة على جميع المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية (الشريف، 2023، مايو30).

ومن الجدير بالذكر، أن الأطر العامة للسياسة الخارجية السعودية منذ النشأة اتسمت بالدفاع عن البعدين الإسلامي والعروبي. ويرجع ذلك إلى طبيعة نشأة الدولة التي قامت على تحالف المؤسستين المدنية والدينية. (كوساتش، ميلوكوميان، 2005: 25-30). وقد انعكست تلك الطبيعة المحافظة على اتجاهات النخب السعودية التي انقسمت إلى تيارين: ديني بجميع مشاربه، وحداثي يمثله البراغماتيون. وقد دل تنامي التيار الحداثي على أهمية الانفتاح السياسي ليتوافق مع الاحتياجات التنموية الحديثة والمطالب الاجتماعية المتصاعدة التي يتطلع إليها المجتمع السعودي (النعيم، 2012: 194-233).

لذلك استجابت القيادة السياسية لتلك الاحتياجات التنموية والإصلاحية على الصعيدين الداخلي والخارجي. فعلى الصعيد الداخلي، أطلقت جملة من الإصلاحات الإدارية ومكافحة الفساد ومنحت النساء مساحة أوسع لأداء أدوار في الحياة العامة السعودية، وأعادت تأهيل العديد من المواقع الأثرية بهدف إعادة اكتشاف الهوية السعودية الثقافية. لذلك تراهن المملكة العربية السعودية على الصين لأن تؤدي دوراً في جميع مشاريعها الاقتصادية المستقبلية لا سيما في مرحلة ما بعد البترول والتي تستوجب تنويع مصادر الدخل من الاقتصادات غير النفطية. كما تتطلع إلى السوق الإيراني كأحد الاقتصادات الواعدة للتعاون والتطوير والابتكار (بن صقر، 2023، يونيو15).

وتقوم رؤية السعودية 2030 على مشاريع كبرى بهدف التنويع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وذلك من أجل فتح مجالات جديدة للنشاط الاقتصادي وخلق فرص عمل للشباب والقضاء على البطالة الحقيقية والمقنعة. وتقوم تلك الرؤية على سبعة مجالات تشمل:

1) قطاع الطاقة ويضم عدة مشاريع تتمثل في: محطة تحلية بتقنية الامتصاص، مفاعل الأبحاث منخفض الطاقة، مصنع إنتاج الألواح الشمسية، مشروع تحلية المياه المالحة باستخدام الطاقة الشمسية.

2) قطاع التطوير الحضاري ويشمل: تطوير العلا، مصنع المواد المركبة لإنتاج هياكل الطائرات، بوابة الدرعية، الرياض الخضراء، مشروع مدينة الملك سلمان للطاقة، حديقة الملك سلمان، نيوم، القدية، مشروع سكاكا للطاقة الشمسية، توطين الصناعة "صنع في السعودية".

3) قطاع السياحة ويشمل: املا، السودة، البحر الأحمر.

4) قطاع البيئة ويشمل مشروع السعودية الخضراء والشرق الأوسط الأخضر.

5) قطاع الثقافة ويشمل: مشروع تطوير المساجد التاريخية، الرياض آرت، مسار الرياض الرياضي.

6) قطاع الإسكان ويشمل مشروع روشن.

7) قطاع الرعاية الصحية ويشمل مشروع جينوم السعودي (رؤية السعودية 2030).

ج - **إيران:** أدت القيادة السياسية ممثلة بقائد الثورة الإسلامية آية الله علي خامنئي دوراً مباشراً في دعم الوساطة الصينية والاتفاق السعودي-الإيراني وذلك عبر مشاركة علي شمخاني الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني الذي أوكلت إليه مهمة التفاوض وتوقيع الاتفاق، مما يؤكد أن ذلك الاتفاق جاء ترجمة لتوجيهات القيادة السياسية الإيرانية العليا (حسيني، 2023، يونيو11).

تأسس المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني من خلال مراجعة الدستور 1989. ويتولى رئيس الجمهورية رئاسة المجلس ويتكون من رؤساء السلطات الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية) ورئيس هيئة أركان القوات المسلحة، ومسؤولي الميزانية والتخطيط ووزراء الداخلية والأمن والخارجية وممثلين عن المرشد الأعلى. ويهدف المجلس إلى حماية المصالح الوطنية ودعمها، والثورة الإسلامية والسلامة الإقليمية والسيادة الوطنية. وحدد الدستور مسؤوليات المجلس في:

1) تحديد سياسات الدفاع والأمن القومي للبلاد في إطار السياسات العامة التي يحددها قائد الثورة.

2) تنسيق الأنشطة السياسية والمخابراتية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية المتعلقة بالسياسات العامة للدفاع والأمن القومي.

3) استغلال الموارد المادية والفكرية للبلاد لمواجهة التهديدات الداخلية والخارجية (Buchta, 2000 :2-74).

يقوم النظام السياسي الإيراني على تبني نظرية ولاية الفقيه؛ وهي أحد الاجتهادات السياسية في الفكر الشيعي الإثني عشري. يضع الدستور الإيراني قائد الثورة الإسلامية "المرشد الأعلى" على رأس هرم النظام السياسي الإيراني. وتضطلع قيادة الثورة بتحديد السياسات العامة والإشراف على سير السلطات الثلاث. وتحدد المادة 110 مهام قائد الثورة التي تتمثل في:

1) تعيين السياسات العامة بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.
2) القيادة العامة للقوات المسلحة.
3) نصب وعزل وقبول استقالة كل من: فقهاء مجلس صيانة الدستور، رئيس السلطة القضائية، رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون، رئيس أركان الجيش، القائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية، القيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي.
4) حل الخلافات وتنظيم العلاقة بين السلطات الثلاث.
5) حل مشكلات النظام من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام.
6) توقيع حكم تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه شعبياً.
7) العفو عن المحكومين أو التخفيف من عقوباتهم بعد اقتراح رئيس السلطة القضائية (Halm, 1997: 88-90).

وتتمثل سائر الأجهزة السياسية في النظام السياسي من: رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام فهو الهيئة الاستشارية العليا للمرشد الأعلى (أهل الحل والعقد) التي هي بمثابة محكمة تمييز بحيث تفصل في حال الخلاف الدستوري ما بين البرلمان ومجلس صيانة الدستور. يتكون المجمع من 31 عضواً ممثلين عن جميع التيارات السياسية لمدة 5 سنوات. يقوم المرشد الأعلى للثورة بتعيين الأعضاء الدائمين والمتغيرين منهم باستثناء رؤساء السلطات الثلاث الذين ينضمون تلقائياً للمجمع بحكم مناصبهم. كما يلتحق بعض الوزراء بصورة غير دائمة بعضوية المجمع في حال كانت بعض المسائل المطروحة متعلقة باختصاصاتهم وصلاحياتهم. كما أن هناك مجلس خبراء القيادة الإيرانية وهو

الهيئة التي عهد إليها الدستور مهمة عزل وتعيين قائد الثورة الإسلامية؛ تتكون الهيئة من 88 عضواً منتخبين لدورة واحدة لمدة ثماني سنوات. ويتم انتخاب الأعضاء عن طريق الاقتراع الشعبي المباشر لدورة واحدة بحيث تمثل كل محافظة بعضو واحد طالما كان عدد سكان المحافظة نصف مليون نسمة، ويزداد التمثيل بزيادة الكثافة السكانية. ورئيس المجلس في الدورة الحالية هو أحمد جنتي (2016-2024). وتتمثل السلطات الثلاث برئيس الجمهورية ومجلس الوزراء الذي يمثل السلطة التنفيذية، أما السلطة القضائية والسلطة التشريعية فممثلة بمجلس الشورى. وذلك بالإضافة إلى مجلس صيانة الدستور، وهو بمثابة المحكمة الدستورية؛ ويتكون من 12 عضواً، ستة يعينهم قائد الثورة من فقهاء المذهب الجعفري، وستة من الحقوقيين يرشحهم رئيس السلطة القضائية ويتم التصويت عليهم من قبل البرلمان. ويوافق مجلس صيانة الدستور على مرشحي مجلس الخبراء والانتخابات البرلمانية (عبدالله، الصياد، 2023).

وقد اتجهت القيادة الإيرانية إلى دعم الوساطة الصينية لثلاثة أسباب رئيسة هي: أولاً: تعثر جهود الإدارة الأمريكية في إعادة إحياء ملف مفاوضات الاتفاق النووي الإيراني. ثانياً: تنقسم الإدارة الإيرانية إلى اتجاهين في رسم السياسة الخارجية الإيرانية هما الاتجاه الغربي الذي يرى أهمية تعزيز العلاقات مع الدول الغربية، والاتجاه الشرقي الذي يراهن على الصين كبديل عن الغرب. لذلك فإن توقيع ذلك الاتفاق مع السعودية بوساطة صينية يعدُّ انتصاراً للقوى المحافظة المهيمنة على مجلس الثورة والتي ترى أن التقارب الصيني لا يفقدها مصداقيتها الثورية التي بنيت على العداء المستمر للغرب. بل إن هذه المدرسة ترى أن أي تقارب غربي قد يفضي إلى انهيار النظام السياسي كما حدث مع النظام البهلوي الذي كان حليفاً غربياً بامتياز إلا أن الغرب تخلى عنه حال فقده للدعم الشعبي الداخلي (أحمديان، 2023، يناير29).

ثالثاً: تردي الأوضاع الداخلية الإيرانية على المستوى السياسي والحقوقي والاقتصادي والأمني-الإقليمي. ففي لقاء مع محمد الثنيان، رئيس مركز طروس في الكويت أكد أن إيران تعيش حالة من الاحتقان السياسي منذ سنوات شملت مظاهرات واحتجاجات عامة كان آخرها تلك التي تفجرت إثر حادثة موت مهسا أميني. كما تشهد المناطق الجنوبية احتجاجات سياسية. فقد دعا زعيم السنة في إيران عبدالحميد زاهي إلى

إجراء استفتاء عام لتحديد طبيعة النظام السياسي في إيران حتى لو اختار الشعب نظاماً علمانياً لا تكون فيه المؤسسات الدينية صاحبة القرار. كما أن مشاركة ولي عهد إيران السابق رضا بهلوي في مؤتمر ميونخ ومطالبته بضرورة التحضير للانتقال إلى الديموقراطية مؤكداً تفضيله النظام الجمهوري على الملكي سببت المزيد من الضغوطات السياسية على النظام السياسي الإيراني.

وفي 30 فبراير 2023، أعلن الاتحاد الأوروبي فرض حزمة خامسة من العقوبات على الحكومة الإيرانية على خلفية انتهاكات حقوق الإنسان في إيران منذ اندلاع الاحتجاجات الشعبية شملت 32 مسؤولاً إيرانياً بينهم وزيران ومسؤولان في السلطة القضائية وبرلمانيون ومؤسستان في إيران. وعلى الصعيد الاقتصادي، شهدت العملة المحلية الإيرانية تراجعاً تجاوز مستوى 500 ألف ريال أمام الدولار؛ فقد فقدت العملة المحلية نحو 60% من قيمتها. ورصدت إيران هروب 13 مليار دولار من رؤوس الأموال خلال الشهور الستة الأولى من عام 2023. فإيران تعتمد على العراق كطريق بديل للتحويلات المالية والتهرب من العقوبات الأمريكية، إلا أن أزمات العراق الداخلية الاقتصادية والسياسية، أثرت سلباً في اشتداد الحصار الاقتصادي على إيران. وبذلك تراكم نحو 8 مليارات دولار من الأموال الإيرانية في العراق، وبذلك تتكبد إيران خسارة ملايين الدولارات شهرياً فيما يتعلق بموارد النقد الأجنبي غير المستخدمة في العراق. فانخفاض قيمة موارد الدينار العراقي، أثر سلباً في الوضع المالي في إيران لا سيما أن البنك المركزي الإيراني يقوم بطباعة الأموال بالاعتماد على احتياطات النقد الأجنبي المتراكمة في العراق (الثنيان، 2023، يونيو23).

وعلى المستوى الإقليمي، تشهد الساحة الإيرانية توتراً أمنياً مع عدد من الأطراف سواء كانت إسرائيل أو أذربيجان أو الولايات المتحدة الأمريكية. فأذربيجان تتهم بعض المؤسسات التابعة للحكومة الإيرانية بأنها تقف خلف الهجوم المسلح على سفارة أذربيجان في طهران. وتتهم الولايات المتحدة الأمريكية إيران بإيواء سيف العدل زعيم القاعدة بعد مقتل أيمن الظواهري. وأن إيران قامت بتوجيه ضربة لناقلة نفط إسرائيلية في بحر العرب. وأعلنت القيادة المركزية الأمريكية بأنها تمكنت من إسقاط طائرة إيرانية مسيَّرة في سورية تقوم بمحاولة إجراء استطلاع فوق حقل كونيكو بريف دير

الزور في سورية. وأن هناك ميليشيات تابعة لإيران قامت بالهجوم على حقل العمر النفطي في دير الزور وذلك بعد إسقاط أمريكا لطائرة إيرانية مسيَّرة، ونفذت ميليشيا لواء فاطميون التابعة لإيران مذبحة في البادية السورية بريف حمص. أما على صعيد العلاقات الإيرانية-الروسية، فالإعلام الأمريكي (صحيفة نيويورك تايمز) تتهم إيران بوجود أول قاعدة تحت الأرض للقوات الجوية الإيرانية بإسم عقاب 44، وأن هناك إمكانية تقديم روسيا مقاتلات سوخوي سو 35 إلى إيران للتخزين في هذه القاعدة. ويؤكد روبرت مالي-المبعوث الأمريكي الخاص بإيران- أن الأدلة تتزايد على استخدام الطائرات المسيَّرة الإيرانية من الجانب الروسي في أوكرانيا. وصرح رافائيل غروسي- المدير العالم للوكالة الدولية للطاقة الذرية- أنه على علم بما أوردته تقارير صحافية عن ارتفاع مستويات تخصيب اليورانيوم في إيران. وأوردت الصحف الغربية أن مفتشي الوكالة اكتشفوا جزيئات يورانيوم مخصب بتركيز 84% داخل منشآت نووية إيرانية؛ وهي نسبة قريبة من 90% الكفيلة بإنتاج القنبلة الذرية. لذلك صرح وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان في 18 فبراير 2023، على هامش مؤتمر ميونخ للأمن أن هناك حاجة إلى العودة إلى المفاوضات النووية مع إيران لكن بتوجه شمولي يشمل مشاركة دول الخليج ومعالجة المسيَّرات وتطوير الصواريخ (تطورات المشهد الإيراني فبراير 2023.طروس).

ثانياً: تطور الشراكة الخليجية-الصينية (2004 - 2023)

منذ إطلاق منتدى التعاون الصيني-العربي عام 2004، شهدت الشراكة الخليجية-الصينية تطوراً ملحوظاً في عدة مراحل شكلت تمهيداً لقيام الاتفاق الثلاثي عام 2023.

أ - منتدى التعاون الصيني-العربي (2004)

جاءت البدايات الأولى للحوار الخليجي-الصيني عام 2004 وكان ذلك في إطار منتدى التعاون الصيني العربي؛ فقد تمخض هذا الحوار عن زيارة الرئيس الصيني الأسبق "هو جينتاو" في 30 يناير 2004 إلى مقر جامعة الدول العربية الإعلان عن تأسيس منتدى التعاون الصيني العربي. وهو يهدف إلى تعزيز الحوار والتعاون والسلام (ولعلو، 2017: 243-250). وانطلق تأسيس المنتدى إثر تنامي دور الصين في العولمة الاقتصادية ورغبة الدول العربية في الانفتاح على مزيد من الكيانات

الاقتصادية الجديدة بهدف تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية وفرص الاستثمار والتنمية المستدامة (العاني، 2014: 53-78).

واعتمد المنتدى على أربع آليات رئيسة لتعزيز التعاون وتشمل:

1) الاجتماع الوزاري: على مستوى وزراء الخارجية وأمين عام جامعة الدول العربية مرة كل سنتين في الصين أو مقر الجامعة أو إحدى الدول العربية بالتناوب، بالإضافة إلى اجتماعات غير عادية للضرورة. يقوم مجلس الوزراء ببحث سبل تعزيز التعاون بين الطرفين في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، وتبادل الآراء حول القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك والقضايا المهمة المطروحة في اجتماعات الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة، ويتابع سير برنامج عمل المنتدى.

2) اجتماع كبار المسؤولين: وهو اجتماع دوري سنوي يستضيفه الطرفان بالتناوب أو وفق الحاجة وذلك بهدف الإعداد للاجتماعات الدورية لوزراء الخارجية ومتابعة تنفيذ التوصيات والقرارات عن هذه الاجتماعات، وعقد مشاورات سياسية إستراتيجية صينية-عربية رفيعة المستوى.

3) آليات أخرى: تنشأ تدريجياً في إطار المنتدى إلى جانب الاجتماعات السابقة وتشمل مؤتمر رجال الأعمال الصينيين والعرب، ندوة الاستثمارات وندوة العلاقات الصينية-العربية، والحوار بين الحضارتين الصينية والعربية ومؤتمر الصداقة الصينية-العربية ومؤتمر التعاون الصيني-العربي في مجال الطاقة وندوة التعاون الصيني-العربي في مجال الإعلام وإقامة مهرجان الفنون الصينية-العربية ومنتدى التعاون الصيني-العربي في مجال الملاحة عبر الأقمار الاصطناعية (بيدو)، منتدى المرأة الصينية والعربية وملتقى المدن الصينية-العربية وملتقى التعاون الصيني-العربي في مجال الإذاعة والتلفزيون بالإضافة إلى التعاون في مجال البيئة وتدريب الموارد البشرية.

4) مجموعة الاتصال: وتشمل سفارة الصين في مصر، ومجلس السفراء العرب وبعثة الجامعة العربية في بكين، وتقوم بالاتصال بين الطرفين ومتابعة تنفيذ القرارات والتوصيات بالتعاون مع مكتب الأمانة العامة الصينية لمنتدى التعاون الصيني-العربي في إدارة غربي آسيا وشمالي أفريقيا بوزارة الخارجية الصينية. ومنذ انطلاق المنتدى وحتى عام 2020، عقد منتدى التعاون الصيني-العربي 8 دورات

على المستوى الوزاري، و16 دورة من اجتماع كبار المسؤولين، و5 دورات من الحوار السياسي الإستراتيجي (منتدى التعاون الصيني-العربي، 2020).

ب - الحوار الإستراتيجي الخليجي-الصيني (2010)

في 4 يونيو 2010، تم التوقيع في بكين على مذكرة تفاهم بشأن حوار التعاون الإستراتيجي بين دول مجلس التعاون وجمهورية الصين الشعبية. وكان ذلك خلال انعقاد الاجتماع الوزاري المشترك الأول للحوار الإستراتيجي بين الطرفين والذي ضم من جانب مجلس التعاون الرئاستين الحالية والقادمة والأمانة العامة (في، 2023، مايو31). وشملت مذكرة التفاهم التعاون في عدة مجالات بما فيها التشاور حول القضايا السياسية والأوضاع الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، والمجالات التجارية، والاستثمارية، والطاقة، والثقافة، والتعليم، والبحث العلمي، والبيئة، والصحة. وفي 2 مايو 2011، عقد الاجتماع الوزاري المشترك الثاني للحوار الإستراتيجي في أبوظبي بالإمارات العربية المتحدة. وافق الطرفان على تطوير آليات التشاور والتنسيق والتعاون في جميع المجالات، ووضع آليات عمل وبرامج زمنية محددة لتنفيذها. وبناء على ذلك، أعد مجلس التعاون خطتين للعمل المشترك هما:

1) خطة العمل المشترك للتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني للأعوام 2012-2015، وأُقرّت في الاجتماع الأول للجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني المنعقد في مارس 2012.
2) خطة العمل المشترك للحوار الإستراتيجي 2013-2016، التي أُقرّت في يناير 2014 في الاجتماع الوزاري المشترك الثالث للحوار الإستراتيجي بمدينة بكين. وفي 25 أبريل 2016، عُقد الاجتماع المشترك لكبار المسؤولين للحوار الإستراتيجي في بكين لمناقشة القضايا الإقليمية والدولية (موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية).

ج- القمة التأسيسية لمشروع الحزام والطريق (2013)

تسعى الصين في سياستها الخارجية إلى تأمين إمدادات الطاقة وطرق التجارة لضمان صعودها الاقتصادي العالمي. كما أنها ترى ذلك الصعود هو استعادة لمكانتها

التاريخية والحضارية التي فقدتها بسبب الاستعمار. لذلك هي تسعى إلى إقامة نظام متعدد القطبية (وي، 2023، فبراير16).

في مارس 2013 ذكر الرئيس الصيني "شي جين بينغ" في كلمته خلال المؤتمر الأول للمجلس الوطني الثاني عشر للبرلمان ركائز رؤيته الإستراتيجية للسياسة الخارجية: "ننتهج على الدوام إستراتيجية الانفتاح المتصفة بالمنفعة المتبادلة والفوز المشترك، ونعمل على تنمية التعاون الودي مع مختلف دول العالم" (بينغ، 2013). انبثقت عن تلك الرؤية، دعوته إلى إعادة إحياء طريق الحرير البري والبحري. ففي سبتمبر 2013، خلال محاضرته في جامعة نزار بابيف في كازاخستان علق قائلا: "من أجل أن يصبح الاتصال الاقتصادي بين الدول الأوروبية والآسيوية أوثق والتعاون بينها أعمق، ومجال التنمية أوسع، يمكننا استخدام أسلوب تعاون مبتكر لنبني حزاماً اقتصادياً لطريق الحرير" (بينغ، 2014). وفي كلمته خلال الاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني-العربي عام 2014، ذكر "شي جين بينغ": "يعتبر الحزام والطريق، طريقاً ذا منفعة متبادلة، وفوزاً مشتركاً، سيؤدي إلى التكامل الاقتصادي الأوثق بين الدول المعنية" (بينغ، 2014). ونتيجة لانطلاق الحوار الإستراتيجي أصبحت دول الخليج أكبر مورد للنفط الخام للصين وسابع أكبر شريك تجاري لها. لذلك حينما أطلقت الصين القمة التأسيسية لمبادرة الحزام والطريق، حرصت الدول الخليجية على حضور الافتتاح والتفاعل في إطار المبادرة. وتشكلت معادلة التعاون 3+2+1 والمتمثلة في التعاون الإستراتيجي في عدة مجالات هي: الطاقة، مجال البنية التحتية وتسهيل التجارة والاستثمار، 3 مجالات ذات تقنية متقدمة تشمل الطاقة النووية والفضاء والأقمار الاصطناعية والطاقات الجديدة، والتعاون في الطاقة الإنتاجية (جيان وي، 2023، مايو21).

د- الدبلوماسية الصينية النشطة بين العامين (2016-2018)

على أثر توقيع الاتفاق الإيراني النووي عام 2016، وزيادة حدة التوتر بين إيران والسعودية والذي أفضى إلى قطع العلاقة الدبلوماسية بين البلدين، قام الرئيس الصيني "شي جين بينغ" بزيارة كلا البلدين خلال الفترة من 19-23 يناير 2016. وخلال تلك الزيارة عرض الرئيس الصيني الشراكة الإستراتيجية الشاملة على كل من السعودية وإيران (بينغ بينغ، 2023، مايو30).

• **الوثيقة الصينية للدول العربية للعام 2016:**

في 16 يناير 2016، أطلقت الصين أول وثيقة خاصة بسياستها تجاه الدول العربية. وقد شملت تلك الاتفاقية ديباجة تناولت تطور العلاقات الصينية-العربية سواء على الصعيد الحضاري التاريخي الذي يعود إلى 2000 سنة عبر تجارة طريق الحرير البري والبحري، أو التاريخ الحديث خلال الحرب الباردة وصولاً إلى الحقبة المعاصرة. وتشير الوثيقة إلى أن الصين تمكنت من إقامة علاقات دبلوماسية مع جميع الدول العربية البالغ عددها 22 دولة خلال الفترة (1956-1990). وقد دعمت الصين آنذاك حركات التحرر الوطني والاستقلال والسيادة والقضايا العربية، في المقابل وقفت الدول العربية إلى جانب الصين من أجل استعادة مقعدها الشرعي في الأمم المتحدة وفي قضية تايوان وغيرها (شانغلين، 2023، يونيو1) وبعد انتهاء الحرب الباردة، استمر التعاون الصيني-العربي على الصعيدين الاقتصادي والسياسي لا سيما قضايا السيادة والوحدة الترابية وكرامة الأمة والحلول السياسية للقضايا الساخنة والسلام في الشرق الأوسط وإصلاح مجلس الأمن وتغير المناخ ومفاوضات جولة الدوحة، بالإضافة إلى التواصل الثقافي والحضاري والإنساني. واشتملت الوثيقة على المبادئ الإرشادية لتطوير العلاقات الصينية-العربية وتشمل ثلاثة أجزاء هي: الجزء الأول: تعميق علاقات التعاون الإستراتيجي الصينية-العربية من خلال التعاون الشامل والتنمية المشتركة، الجزء الثاني: سياسة الصين تجاه الدول العربية المبنية على التعاون الإستراتيجي والمسؤولية الأخلاقية والمصلحة، المبادئ الخمسة المتمثلة في الاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الأراضي، عدم الاعتداء، عدم التدخل في الشؤون الداخلية، المساواة والمنفعة المتبادلة، التعايش السلمي، دعم جهود السلام وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، محاربة التطرف والإرهاب، التشارك في بناء الحزام والطريق، تكريس التنوع الحضاري العالمي، صيانة المقاصد والمبادئ لميثاق الأمم المتحدة مع تطبيق أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030. أما الجزء الثالث فيشمل آليات تعزيز التعاون الشامل في خمسة مجالات هي: المجال السياسي، مجال الاستثمار والتجارة، مجال التنمية الاجتماعية، مجال التواصل الثقافي والإنساني، مجال السلام والأمن. وتضمن الجزء الرابع

أهمية تعزيز منتدى التعاون الصيني- العربي، أما الجزء الخامس فهو تعزيز العلاقات الصينية مع المنظمات الإقليمية العربية لا سيما جامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية (وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية، 2016).

- **الشراكة الإستراتيجية الشاملة الصينية-السعودية للعام 2016:**

في عام 1990، أعلن كلا الطرفين السعودي والصيني بدء العلاقات الدبلوماسية. وقد أسهم إعلان الصين التزامها بالمحافظة على المبادئ الخمسة للتعاون الدولي وتحولها عام 1993 إلى مستورد للنفط بفعل زيادة الطلب على الطاقة كقوة صاعدة في تعزيز العلاقات بين البلدين. فقد أطلقت الصين مفهوم "أمن الطاقة" في الخطة الخمسية العاشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والذي ينص على: "ضمان وتأمين إمدادات النفط من الخارج إلى الحد الذي يضمن استمرار النمو الاقتصادي والتحديث في الصين". لذلك قام ولي العهد السعودي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز عام 1999 بزيارة بكين والتقى بالرئيس الصيني "جيانغ زيمين"؛ والذي قام بزيارة مماثلة للرياض في العام الذي يليه حيث التقى بالملك فهد بن عبدالعزيز. وبعد توليه السلطة، قام الملك عبدالله بن عبدالعزيز بأول زيارة لملك سعودي إلى بكين عام 2006، وهي زيارة تعبر عن أهمية الصين في السياسة السعودية الجديدة. دشنت تلك الزيارة كذلك التعاون الثقافي الصيني-السعودي، لا سيما حينما اقترح الملك عبدالله إنشاء فرع مكتبة الملك عبدالعزيز في جامعة بكين. وفي عام 2017، تم افتتاح المكتبة والتي تعدّ محطة رئيسة للطلبة الصينيين الدارسين للغة العربية. وبعد ذلك توالى افتتاح العديد من المراكز الثقافية من قبل دول الخليج بما في ذلك كرسي السلطان قابوس للدراسات العربية وكرسي دولة قطر للدراسات الشرق أوسطية (زيمينغ، 2023، مايو 30).

كما شهدت الرياض زيارتين للرئيس الصيني "هو جينتاو" في عامي 2006، و2009. وفور تقلد "شي جين بينغ" منصب نائب الرئيس، قام عام 2008 بجولة خارجية تضمنت كوريا الشمالية، منغوليا، السعودية، قطر، اليمن. والتقى خلال الزيارة بالملك عبدالله بن عبدالعزيز وولي العهد الأمير سلمان بن عبدالعزيز؛ وتم التوقيع على البيان المشترك لإعلان الارتقاء بالعلاقات الثنائية بين البلدين إلى مستوى الصداقة الإستراتيجية. وفي مارس 2014، زار ولي العهد الأمير سلمان بن عبدالعزيز بكين؛ إذ

التقى بالرئيس الصيني "بينغ" وأكد مشاركة السعودية في مشروع الحزام والطريق. كما التقى في تلك الزيارة بوزير الدفاع الصيني "تشانغ وان تشيوان". وشكلت تلك الزيارة بداية الارتقاء بالشراكة الإستراتيجية وتحضير للقاء المؤسس للقمة التاريخية بين القيادتين في الرياض عام 2016. وتكمن أهمية الصين للاقتصاد السعودي بأنها سوق طويل الأجل للطاقة السعودية، كما سمحت الصين بالاستثمار السعودي في البنية التحتية للطاقة الصينية (بينغ بينغ، 2023، مايو30).

في 19 يناير 2016 الذي يصادف الذكرى العاشرة للزيارة التاريخية للملك عبدالله بن عبدالعزيز إلى بكين، وصل رئيس الصين "شي جين بينغ" إلى الرياض تلبية لدعوة الملك سلمان بن عبدالعزيز. وتم التوقيع على 14 اتفاقية ومذكرة تفاهم شملت المواضيع التالية: تعزيز التعاون بشأن الحزام الاقتصادي لطريق الحرير ومبادرة طريق الحرير البحري، التعاون الإستراتيجي، مكافحة الإرهاب، التعاون في مجال البحث والتطوير بين شركة أرامكو ومركز بحوث التطوير الصيني، وأخرى بين أرامكو والشركة الصينية الوطنية للبتروكيماويات سينوبيك، التعاون لإقامة المفاعل النووي الذري ذي الحرارة العالية والمبرد بالغاز، الطاقة المتجددة، المجال الصناعي، الملاحة بالأقمار الاصطناعية، تنمية طريق الحرير المعلوماتي، التعاون الثقافي. كما شملت الزيارة إعلان الطرفين لاتفاقية الشراكة الإستراتيجية الشاملة بين البلدين التي تضمنت تطوير التعاون في 6 مجالات هي: المجال السياسي، الطاقة، مجال التعاون العملي، الأمني، المجالات الثقافية والإنسانية، الشؤون الإقليمية والدولية (منصور، 2021).

- **الشراكة الإستراتيجية الشاملة الصينية-الإماراتية لعام 2018:**

أعلن كلا الجانبين الإماراتي والصيني تدشين الشراكة الإستراتيجية الشاملة عام 2018. وتنطلق تلك الشراكة بناء على التنسيق بشأن القضايا الدولية، والشراكة في مبادرة الحزام والطريق. وانبثق عن تلك الشراكة إنشاء محطة الحاويات 2 في ميناء خليفة والمنطقة النموذجية الصينية-الإمارتية للتعاون في الطاقة الإنتاجية، والتعاون في قطاع الطاقة. وتحرص الصين على بلوغ حجم التجارة البينية بين البلدين إلى 200 مليار دولار بحلول عام 2030. كما تدعم الصين الجهود الإماراتية في إطلاق تعليم اللغة الصينية في 200 من مدارسها الحكومية. كما يتعاون كلا الطرفين في المجال الأمني لا

سيما في دعم جهود الصين في منطقة الأوغور الانفصالية. وتبدي الإمارات اهتماماً خاصاً في مبادرة الحزام والطريق لا سيما من أجل التعاون مع الصين في أسواق أطراف ثالثة؛ كما تسعى الإمارات إلى التوسع بالاستثمارات في الصين وزيادة إمدادات الطاقة إليها والتعاون في المجال المالي والطيران والتبادلات الثقافية والشعبية ودعم التعاون العلمي والتكنولوجي مع الشركات الصينية. وتدعم الإمارات بشكل خاص المبادرة الصينية التي حملت عنوان "بناء مجتمع.. مصير مشترك للبشرية". وهي مبادرة عالمية تحاول الصين من خلالها تعزيز قوتها الناعمة في مجال السلام والتنمية المشتركة العالمية (الصين والإمارات تتعهدان بتعزيز الشراكة الإستراتيجية الشاملة، 2017).

وخلال الفترة من 19-21 يوليو 2018، زار الرئيس الصيني "جي شين بينغ" دولة الإمارات تلبية لدعوة من القيادة السياسية الإماراتية وقد تمخض عن تلك الزيارة إعلان الشراكة الإستراتيجية الشاملة بين الصين والإمارات. وفي عام 2012، انطلقت البدايات الأولى لعلاقة الشراكة الإستراتيجية الصينية-الإماراتية، إلا أنه في عام 2018 سعى كلا البلدين من أجل الارتقاء إلى علاقة الشراكة الإستراتيجية الشاملة. وتمثلت بنود الاتفاقية كما يلي:

- **المجال السياسي:** تدعم الصين الدور الإماراتي الإقليمي في حين يشيد الجانب الإماراتي بالدور الصيني العالمي، تكثيف الزيارات المتبادلة رفيعة المستوى والتنسيق حول القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك وتنسيق المواقف في المنظمات الدولية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية، تعزيز آلية التشاور والحوار بين الطرفين، تعزيز صوت الدول النامية بما فيها الدول العربية من خلال إصلاح مجلس الأمن الدولي ، الدعم الثابت في القضايا المتعلقة بالسيادة الوطنية والاستقلال ووحدة الأراضي والأمن وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للجانب الآخر، الالتزام بمبدأ الصين الواحدة وعدم التدخل في الموقف الصيني تجاه تايوان وتحقيق السلام بين جانبي مضيق تايوان والتوحيد السلمي للصين، في المقابل تدعم الصين الموقف الإماراتي في قضايا السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.
- **المجال الاقتصادي والمالي:** ترحب الإمارات بمبادرة الحزام والطريق والمشاركة النشطة في مشاريع المبادرة وفي منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي. وسوف

يعقد كلا الجانبين مؤتمرات وندوات حول المبادرة للمساهمة في تعزيز التواصل والتفاهم، التعاون في مجال التجارة والاستثمار والبنية التحتية ومنطقة التجارة الحرة والتجارة الإلكترونية وتنسيق السياسات وتقاسم الخبراء والتدريب الاختصاصي. ويرحب الجانب الصيني بمشاركة الإمارات في معرض الصين الدولي للاستيراد، والتعاون في الطاقة الإنتاجية ودعم بناء الحديقة النموذجية للتعاون الصيني-الإماراتي في الطاقة الإنتاجية، والتعاون في مجال الابتكار ونقل التكنولوجيا وتنويع الاقتصاد وتبادل البيانات والمعلومات، وتعزيز دور القطاع الخاص من خلال الاستفادة من لجنة الأعمال الإماراتية-الصينية، وبناء الشراكات في مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها الخدمات اللوجستية، والنقل والصناعة والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والطاقة البديلة والمتجددة والأمن الغذائي ومزاولة الأعمال بين البلدين، وتوفير التدريب للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتبادل الخبرات في مجالات الموانئ الحرة والمناطق الاقتصادية الخاصة للتصدير وإقامة المشاريع الصناعية، وتحقيق التكامل الصناعي القائم على الشراكات الاستثمارية الفاعلة وتبادل الخبرات والتكنولوجيا الداعمة لصناعات الجيل الرابع وغيرها، زيادة الاستثمارات المتبادلة والمشتركة في أفريقيا وجزر الباسيفيك، التعاون المصرفي بين البنكين المركزيين للبلدين والتعاون بين المراكز المالية العالمية الإماراتية وبورصة شنغهاي، والتعاون في مجال الجمارك والضرائب وحماية الحقوق الملكية الفكرية، ومكافحة الفساد وتبادل الخبرات. ويشيد الجانب الصيني بانضمام الإمارات عضواً مؤسساً في البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، التعاون في مجال الطيران والنقل الجوي، وصناعة الطيران، وتبادل الخبرات في الصناعة وإجراءات التنمية الخضراء في القطاع الصناعي.

- **المجال التعليمي والعلمي والتكنولوجي**: يشمل إقامة المشاريع التعليمية بين المؤسسات التعليمية والتربوية، وتعزيز التعاون في الإبداع العلمي والتكنولوجي في إطار برنامج "الشراكة بين الصين والدول العربية في العلوم والتكنولوجيا"، وتشجيع العلماء الشباب الإماراتيين على إجراء بحوث علمية قصيرة المدى في الصين، والتعاون في مجال نقل التكنولوجيا بين الصين والإمارات، التعاون في مجالات الاستخدام السلمي للطاقة النووية والفضاء ومجالات الطاقة والطاقة المتجددة والتنمية المستدامة والزراعة والبيئة والتنمية الحضرية والرعاية الصحية المتقدمة وتبادل المعلومات والبحوث وتبادل الأفراد بين المؤسسات التعليمية بين البلدين.

- **مجال الطاقة المتجددة والمياه:** زيادة التعاون في مجال الطاقة وتوسيع الاستثمارات المتبادلة بين البلدين، التعاون في مجال توليد الكهرباء بالطاقة المتجددة والاستخدام السلمي للطاقة النووية للحد من تغيرات المناخ ودعم الشركات والمؤسسات البحثية لدى الجانبين لإجراء البحوث المشتركة، دعم الوكالة الدولية للطاقة المتجددة "آيرينا" والتعاون بشأن آلية التنمية النظيفة والاستفادة منها من خلال إنشاء شركات الطاقة والتطبيقات المعنية. دعم البحوث والتطوير العلمي المشترك والتعاون في المشاريع بهدف التصدي لندرة المياه الصالحة للشرب ورفع الكفاءة في استخداماتها وتبادل الخبرات في إنشاء السدود وزيادة حصة المياه، تعزيز التعاون في المجالات الزراعية والغابات والبيئة الإيكولوجية والإدارة المستدامة للنفايات، وتبادل الخبرات في مجالات الأمن الغذائي والاستثمار والتجارة الزراعية وبناء سوق المنتجات الزراعية ومكافحة التصحر وتحلية مياه البحر وتغير المناخ.
- **مجال النفط والغاز:** التعاون في مجال تجارة النفط والتنقيب وتطوير موارد النفط والغاز الطبيعي وخدمات البناء الهندسي لحقول النفط والتواصل حول التعاون في مجال مرافق التخزين الإستراتيجي وتكرير المشتقات والبتروكيماويات والصناعات والأنشطة التجارية ذات الصلة، والتعاون في مجال تجارة وتسويق الخام والمنتجات، والتقنيات المتقدمة والبحث والتطوير والخدمات الهندسية ومنصات وخدمات الحفر.
- **المجال العسكري وإنفاذ القانون والأمن:** التعاون العملي بين القوات المسلحة خلال الزيارات المتبادلة رفيعة المستوى والتواصل بينهما بمختلف القوات والأسلحة والتدريبات المشتركة وتدريب الأفراد وغيرها من خلال آلية التعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا وتطوير الصناعات الدفاعية من خلال وضع خطة عمل مشتركة، والتأكيد على رفض جميع أشكال الإرهاب والتعاون الأمني، ومحاربة الفساد والجريمة المنظمة، والجرائم الإلكترونية وغسل الأموال والاتجار بالبشر والمخدرات والهجرة غير المشروعة، وتبادل المعلومات في مجال الأمن البحري، التعاون في مجال التكنولوجيا النووية وتعزيز أنظمة التعاون الإقليمي والدولي في مجال عدم الانتشار النووي والترتيبات للسيطرة على الصادرات ذات الصلة والاشتراك في الجهود المبذولة لمكافحة تهريب المواد النووية.

- **المجال الثقافي والإنساني:** فتح المراكز والمشاريع الثقافية المشتركة وإقامة الفعاليات، وتطوير الحوار بشأن سياسات القوة الناعمة والسياسات الثقافية وتعزيز التعاون المشترك في مجالات الصناعات الثقافية والحفاظ على التراث والفن المعاصر وتعزيز التبادلات الفكرين بين الجانبين وتعزيز التعاون والتواصل في مجالات البيئة الحضرية والتنمية المستدامة، والحوار حول السياحة وتبادل المعلومات بشأن المبادرات ذات الصلة وأفضل الممارسات في تطوير السياحة المستدامة. وفي المجال القنصلي تسهيل انتقال المواطنين، زيادة تسهيل انتقال مواطني البلدين عبر اتفاقية الإعفاء الشامل من التأشيرة وتعميق الروابط الإنسانية وحركة السياحة والثقافة وسلامة المواطنين والشركات، وفي مجال آلية تنفيذ الشراكة الإستراتيجية، يدعم الجانبان دور آلية لجنة التعاون بين الحكومتين المنشأة وفق مذكرة التفاهم الموقعة بشأن إنشاء لجنة التعاون بين حكومة الإمارات والصين في 2 مايو 2017 مؤكدين على تعزيز دور هذه الآلية لتنفيذ بنود هذا البيان لتحقيق أهداف الشراكة الإستراتيجية الشاملة (بيان مشترك، 2018).

هـ- اتفاقية الربع قرن الصينية-الإيرانية للعام 2021

تعود متانة العلاقات الإيرانية-الصينية على أثر المقاطعة الغربية لنظام الملالي الذي تمكن من الوصول إلى السلطة بعد قيام الثورة التي أفضت إلى سقوط نظام الشاه. واستمر ذلك التعاون في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية. لذلك تعتبر الشراكة الإستراتيجية الشاملة التي عرضها الرئيس الصيني على إيران في يناير 2016، نواة لما سُمي لاحقاً باتفاقية ربع القرن التي أعلن البدء بتنفيذها في مارس 2021. وتعتبر اتفاقية ربع القرن سرية لأنها شاملة؛ فقد بلغت ما يقارب 200 صفحة تشمل التعاون في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية والأمنية، وفيها أجزاء لاتزال بحاجة إلى موافقة مجالس البلديات، وأجزاء قيد التنفيذ، وأجزاء قيد الدراسة (إيراني، 2023، أبريل 10).

وقد جاءت بنود تلك الاتفاقية على شكل تسريبات إعلامية تضمنت تعاوناً شاملاً لمدة 25 عاماً وتشمل الاستثمار الصيني في جميع القطاعات الصناعية والاقتصادية والزراعية والأمنية والعسكرية والتجارية والمالية والائتمانية في إيران، مقابل شرائها

النفط الخام الإيراني بأسعار مخفضة والذي يصل إلى 32% خصماً على مشتريات الصين من النفط والغاز. وتعددت أوجه الاستثمار في بناء مدن جديدة والمشاركة في البنية التحتية البحرية والموانئ والسفن وتوليد الكهرباء ونقلها بين إيران والدول المجاورة وبناء محطات طاقة وخطوط نقل الطاقة إلى باكستان وأفغانستان والعراق وسورية. وفي المقابل تعهدت إيران بتزويد باكستان والصين بالغاز باستخدام الممر الاقتصادي الصيني-الباكستاني. وذلك إلى جانب التعاون في المجال العسكري والدفاعي والأمني. وتصل قيمة الاستثمار الصيني في إيران إلى 400 مليار دولار: 280 مليار دولار ستكون في مجال صناعة النفط والغاز والبتروكيماويات، 120 مليار دولار في البنية التحتية للنقل والتحديث في إيران. وبذلك أدخلت تلك الاتفاقية إيران ضمن مبادرة الحزام والطريق. وتسمح الاتفاقية للصين بأن تؤدي مدفوعاتها باليوان الصيني أو بأي عملات تحصلت عليها من تجارتها في أفريقيا وآسيا الوسطى.

وتشمل الاتفاقية كذلك إمكانية تأجير الصين للجزر الإيرانية لإقامة قواعد عسكرية ونشر نحو 5000 جندي صيني على ضفاف الخليج لحماية الشركات الصينية. وعلى الرغم من نفي وزير الخارجية الإيراني (جواد ظريف) تأجير الجزر الإيرانية، فإن تلك التصريحات جاءت كرسالة إيرانية أنه بإمكان إيران تغيير المعادلة الأمنية في منطقة الخليج. فكما سعت بعض دول الخليج من أجل الاستعانة بالقوى الغربية، فإن إيران بإمكانها إنشاء قواعد عسكرية صينية، وإن كانت إيران ترى أنها ليست في حاجة إلى القواعد العسكرية الصينية؛ فهي قادرة على توفير العتاد العسكري لأمنها (إيراني، 2023، أبريل 10).

وتؤكد التطورات الأخيرة بشأن ميناء "جبهارد" الاتجاهات الإيرانية الجديدة. فقد تناقلت وسائل الإعلام الهندية ومنها موقع "ذا هندو" الذي تناول خبر إعلان إيران عن وقف الشراكة مع الهند لتأهيل ميناء "جبهارد" ومد طريق إلى "زاهدان" على الحدود الأفغانية، ليشكل طريقاً تجارياً إيرانياً-هندياً- أفغانياً لآسيا الوسطى. فقد أعلنت إيران عام 2020، بعد تأخر قيام الشركات الهندية لمدة أربع سنوات في إنهاء عملها، بأنها سوف تتكفل ببناء المشروع بكلفة 400 مليون دولار وسوف ينتهي العمل به عام 2022. وكانت الحكومة الأمريكية قد سمحت لتلك الشركات الهندية بالتعاون مع إيران ببناء الميناء كوسيلة لاحتواء ميناء جوادر الصيني-الباكستاني (المكيمي، 2020 يوليو27).

و- مبادرة النقاط الخمس للأمن والاستقرار الصينية للعام 2021

في 26 مارس 2021، أصدرت وزارة الخارجية الصينية مبادرة النقاط الخمس للأمن والاستقرار في الشرق الأوسط. والتي جاءت تماشياً مع إعلان الإدارة الديموقراطية الجديدة بقيادة الرئيس الأمريكي "بايدن" نيتها إجراء تعديل على سياستها في الشرق الأوسط بهدف إحداث تغييرات جديدة في الوضع الإقليمي بما في ذلك الملف الإيراني النووي وسورية وليبيا وفلسطين وغيرها (يو، 2023، مايو 31).

وتتمثل النقاط الخمس في:

1) الدعوة إلى الاحترام المتبادل: بفعل الموقع الحضاري لمنطقة الشرق الأوسط، تدعو الصين إلى التخلي عن النظرة التقليدية للشرق الأوسط كمنطقة جغرافية للتنافس إلى شركاء في التنمية والتعاون والسلام.
2) الإنصاف والعدالة في القضايا العربية لا سيما القضية الفلسطينية ودعم حل الدولتين.
3) تحقيق عدم الانتشار من خلال صياغة خارطة طريق وإطار زمني للولايات المتحدة وإيران لاستئناف الامتثال لخطة العمل الشاملة المشتركة. وأن تقوم الولايات المتحدة باتخاذ إجراءات جوهرية لرفع العقوبات الأحادية الجانب على إيران والولاية القضائية الطويلة المدى على أطراف ثالثة، وأن تستأنف إيران الامتثال المتبادل لالتزاماتها النووية لتحقيق الحصاد المبكر، وفي الوقت نفسه، دعم جهود المنطقة في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.
4) تعزيز الأمن الجماعي عبر محاربة الإرهاب والتطرف. وتقترح الصين عقد مؤتمر حوار متعدد الأطراف في الصين حول الأمن الإقليمي في منطقة الخليج لوضع آليات بناء الثقة والتي تشمل موضوعات ضمن سلامة المنشآت النفطية والممرات البحرية، بناء إطار عمل تدريجي من أجل الأمن الجماعي الشامل.
5) تسريع التعاون الإنمائي لا سيما في التنويع الاقتصادي لمصادر الدخل وتحقيق التعافي الاقتصادي والاجتماعي من آثار جائحة كورونا.

(Wang Yi Proposes a Five-Point Initiative, 2021, March26).

ثالثاً: أثر صعود الدور الصيني في أمن الخليج والاتفاق الثلاثي (2023)

كشف تطور الدور الصيني مع كل من إيران والسعودية لا سيما في إطلاق الشراكة الإستراتيجية الشاملة، ومن ثم الإعلان عن المبادرة الأمنية الخاصة بالنقاط الخمس للأمن والاستقرار بأن الصين تؤسس لتقارب إيراني-سعودي. لذلك أطلق الرئيس الصيني "شي جين بينغ" مبادرة حُسن الجوار بين السعودية وإيران. وذلك من خلال استضافة المباحثات بين الطرفين ورعايتها من أجل حل الخلافات بينهما بالحوار والدبلوماسية؛ والتي تنطلق من مبادئ ومقاصد ميثاقي الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي والمواثيق والأعراف الدولية. وقد شمل البيان الآتي:

- توصلت السعودية وإيران إلى اتفاق يتضمن الموافقة على استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما وإعادة فتح سفارتيهما وممثلياتهما خلال مدة أقصاها شهران.
- التأكيد على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.
- اتفاق أن يعقد وزيرا الخارجية في البلدين اجتماعاً لتفعيل ذلك وترتيب تبادل السفراء ومناقشة سبل تعزيز العلاقات بينهما.
- الاتفاق على تفعيل العمل باتفاقيات سابقة بما فيها اتفاقية التعاون الأمني الموقعة في 17 أبريل 2001، والاتفاقية العامة للتعاون في مجال الاقتصاد والتجارة والاستثمار والتقنية والعلوم والثقافة والرياضة والشباب الموقعة في 27 مايو 1998.
- حرص الدول الثلاث على بذل جميع الجهود لتعزيز السلم والأمن الإقليمي والدولي.

كما عبَّر كلا الجانبين عن شكرهما للعراق وسلطنة عمان لاستضافتهما جولات الحوار التي جرت بين الجانبين خلال عامي 2021-2022 والتي أدت دوراً مهماً في التقارب الثنائي. (موقع العربية سي إن إن، 2023، مارس 10).

سيكون للاتفاق الثلاثي آثار على المستويين الدولي والإقليمي.

فعلى الصعيد الدولي، يؤدي هذا الاتفاق دوراً محورياً في توفير السلامة الأمنية والإقليمية لمشروع الحزام والطريق الذي يمر عبر منطقة الخليج وصولاً إلى البحر الأحمر ومنطقة البحر المتوسط والقارة الأوروبية. كما يأتي هذا الاتفاق مكملاً للشراكات الاقتصادية الشاملة الصينية مع إيران والسعودية والإمارات لا سيما في تأمين إمدادات

الطاقة. أسهم الاتفاق الدولي كذلك في تقديم الصين كقوة دولية تسهم في عملية حل الصراع بدلاً من إدارة الصراع. وهو موقف سيكون له أثر في جميع القوى الدولية (بينغ بينغ، 2023، مايو30).

فقد تمكنت الصين من انتهاز الأرضية التي مهَّدت لها حكومة الرئيس العراقي الأسبق مصطفى الكاظمي والتي كانت تحظى برعاية أمريكية في تبني دور الوساطة في الحوار السعودي-الإيراني. فعلى أثر الانتقادات التي كانت موجهة إلى العلاقات العراقية-الإيرانية والتي تمنع العراق من الاضطلاع بدوره العروبي، أطلقت حكومة الكاظمي مبادرة استضافة الحوار السعودي-الإيراني عام 2021. وذلك حتى تثبت أن علاقة العراق بإيران لا تمنع العراق من أن يقوم بدوره العروبي الإقليمي. لذلك انطلقت عام 2021 خمس جولات من الحوار في بغداد. وفي الجلسة الخامسة قدم الجانب الإيراني مجموعة من الاقتراحات إلى الجانب السعودي لإعادة العلاقات بين الطرفين؛ ووعد الطرف السعودي بدراستها. والتقت الوفود الأمنية لكلا البلدين بعد ذلك في عمان. ويعلق السفير الإيراني في دولة الكويت محمد إيراني: "إن الجانب الإيراني شعر بأن السعوديين غير مهتمين بالحوار بعد الجلسة الخامسة. وأن الرئيس الصيني خلال حضوره القمة الصينية-الخليجية في الرياض في ديسمبر 2022، طرح إمكانية الوساطة الصينية من أجل إنجاح المفاوضات الإيرانية-السعودية والتي نجحت بالفعل" (إيراني، 2023 أبريل 10). ويؤكد ذلك التصريح أن إيران كانت الأكثر رغبة في الوصول إلى ذلك الاتفاق لكسر العزلة وتخفيف الضغوط الدولية، كما أن الصينيين انتهزوا الفرصة المواتية لتحقيق مكسب دولي كوسيط دولي ناجح. يؤكد ذلك زيارة الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي للصين في 14 فبراير 2023 والتقاؤه بالرئيس الصيني "شي جين بينغ"؛ وقد أصدرا بياناً مشتركاً أكدا من خلاله أن رفع العقوبات وضمان المصالح الاقتصادية لإيران يعد تنفيذاً مهماً للاتفاق النووي (فرانس 24، 2023، فبراير 14).

وعلى صعيد رد الفعل الروسي، سوف يسهم ذلك الاتفاق في تعزيز مساعي روسيا في إعادة تشكيل النظام الدولي إلى التعددية القطبية لا سيما في ظل خوضها حرباً ليست قصيرة مع الغرب في أوكرانيا (كازمتسوف، 2023، يونيو11). إلا أن تنامي الدور الصيني في الشرق الأوسط لا سيما في منطقة الخليج سوف يكون على حساب المحاولات

الروسية لأن تكون جزءاً من الأمن الخليجي. وسوف تكون هناك حساسية في العلاقة الروسية-الإيرانية على وجه الخصوص. فقد سبق أن قدم الروس مبادرة الأمن الجماعي لمنطقة الخليج في صيف 2019 والتي سبقت زيارة الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" لمنطقة الخليج، غير أن الإيرانيين سارعوا بإطلاق مبادرة هرمز للسلام مؤكدين أن أمن الخليج يقع على عاتق الدول والقوى الإقليمية في منطقة الخليج. وقد تصاعدت حدة التوتر الروسي-الإيراني على أثر طلب إيران أن تكون الصين مفاوضاً في الملف الإيراني النووي بدلاً من روسيا (قاسمي، 2023 أبريل 2). وهو توتر ينفيه الجانب الإيراني الذي يؤكد أن الموقف الروسي-الصيني كان دائماً إلى جانب إيران في إطار مفاوضات الاتفاق الإيراني النووي (إيراني، 2023 أبريل 10). لذلك فإن أي محاولات روسية لتقديم صيغة أمنية لمنطقة الخليج لا بد أن تأتي مكملة ومعززة للمبادرة والوساطة الصينية.

أما على صعيد القوى الأوروبية، فالغرب يرحب بالدور الاقتصادي الصيني لا سيما مبادرة الحزام والطريق والتي تستهدف الأسواق الأوروبية بشكل رئيس. أما الدور الأمريكي، فهو متوجس من تصاعد النفوذ الاقتصادي الصيني ويتهم الصين بالحصول على أسرار التقنية الغربية بطرق غير مشروعة، وذلك يفسر سعي الإدارات الأمريكية السابقة إلى مضاعفة الرسوم الجمركية على البضائع الصينية. أما على صعيد الدور الأمني، فلا ترحب الإدارات الأمريكية بأي دور أمني للصين في منطقة الخليج والتي تضم أكبر قواعد أمريكية خارج الأراضي الأمريكية ممثلة بالأسطول الخامس وغيرها من قواعد عسكرية منتشرة في معظم الدول الخليجية. وقد يفضي ذلك الخلاف إلى تصاعد التوترات الأمنية في بحر الصين الجنوبي بحيث تنشغل الصين في محيطها الإقليمي. وتعتبر أفغانستان وباكستان كذلك من البؤر المرشحة للتفجر مستقبلاً بفعل موقعيهما المحوري في مشروع الحزام والطريق (يونغ، 2023، مارس 16).

على صعيد المستوى الإقليمي، فإن الاتفاق يسهم في تعزيز مبادرات المملكة العربية السعودية التنموية. والتي تسعى إلى استخدام الأداة الاقتصادية في التعاون الاقتصادي ليكون بديلاً من المواجهات الأمنية والعسكرية وذلك يتجلى في رؤية 2030 التي بُنيت على مدن مستقبلية تكون محوراً للتعاون الإقليمي. كما يجنبها أي هجمات انتقامية تنفذها إيران في حال وقعت ضربة عسكرية أمريكية-إسرائيلية. (بن صقر،

2023، يونيو15). أما على الجانب الإيراني، فقد جاء هذا الاتفاق بمنزلة طوق نجاة من الاضطرابات الداخلية التي تعيشها إيران بفعل أحداث "مهسا أميني" والتي تكاد تعصف ببقايا النظام السياسي الإيراني. كما أن سقوط نظام سياسي لقوة إقليمية نووية سوف يلقي بظلاله الأمنية على جميع الأقاليم المحيطة بإيران بما فيها منطقة الخليج والقوقاز وآسيا الوسطى وشبه القارة الهندية (الثنيان، 2023، يونيو23). ويعدّ هذا الاتفاق كذلك بمنزلة نصر للقوى المحافظة في مواجهة القوى الليبرالية في داخل النظام الإيراني والتي تؤيد التقارب مع الغرب. فالمعسكر المحافظ يرى أن أي تقارب إيراني-غربي قد يسهم في إسقاط شرعية النظام التي بُنيت على العداء للمعسكر الغربي والذي كان حليفاً للشاه محمد رضا بهلوي. وقد أدى نظام الشاهنشاهي دور شرطي الخليج لمصلحة الغرب وسعى إلى تزويد إسرائيل بالبترول مجاناً حرصاً على كسب ود العالم الغربي. وعلى أثر تنامي الاضطرابات الداخلية لنظام الشاه، لم يسعَ الغرب إلى حماية النظام الذي سقط على أثر الثورة الاجتماعية الإيرانية التي أسهمت في إشعالها جميع القوى السياسية والاجتماعية الإيرانية (Keddie, 1981: 231-260).

لذلك أسهمت الشراكة الإيرانية-الصينية في تعزيز شرعية النظام السياسي، وقد حرص النظام على تغيير سلوكياته القائمة على التدخل في شؤون دول الجوار إلى احترام السيادة والبناء والإعمار من أجل الحفاظ على دعم الشريك الصيني. وقد تجلى هذا السلوك الإيراني بوضوح في إعادة إعمار وبناء عدد من المشاريع في طاجيكستان والتي احتاجت إيران إلى موافقتها كشرط للقبول في عضوية منظمة شانغهاي للتعاون؛ لأن طاجيكستان تعدُّ من ضمن الدول المؤسسة للمنظمة منذ قيامها عام 1995. فمنذ حصولها على الاستقلال، دخلت طاجيكستان في أتون حرب أهلية، وسعت إيران إلى دعم إحدى الفصائل السياسية، حتى تمكنت روسيا من توقيع هدنة سلام إقليمية. وقد أفضى ذلك، إلى سعي الرئيس الطاجيكي الأسبق إمام علي رحمان إلى قطع العلاقات مع إيران والتي استُؤنفت على أثر سعي إيران إلى الدخول في منظمة شانغهاي. وبناء على ذلك، اشترطت طاجيكستان على إيران استكمال عدد من مشاريع البنية التحتية بما فيها المترو والجسور والطرق والتي تمكنت من بنائها شركة فراب الإيرانية للطرق والمواصلات (غرايجيوسكي، 2021 سبتمبر15).

أما على صعيد سائر القوى الإقليمية، فهذا الاتفاق يشكل انفراجة لجميع دول الخليج التي تحتفظ بعلاقات جيدة مع إيران إلا أنها توترت إثر التضامن مع الموقف السعودي بعد أحداث 2016. فقطر تشترك مع إيران بأضخم حقول الغاز التي تملكها، والإمارات تعتبر أبرز الشركاء التجاريين مع إيران، وسلطنة عمان تحتفظ بعلاقات تاريخية واقتصادية دائمة مع إيران، أما الكويت والتي عانت بعضَ الأعمال التخريبية خلال حقبة الثمانينيات مدعومة بميليشيات ذات علاقة مع إيران، أو ظهور بعض الخلايا النائمة الإيرانية، إلا أن الكويت حريصة على التعامل مع تلك القضايا وفقاً للإجراءات القانونية، في الوقت الذي أبقت علاقاتها مفتوحة مع الجانب الإيراني. وتشير البحرين بأصابع الاتهام إلى إيران في التدخل في شؤونها لا سيما على أثر أحداث ثورات الربيع العربي، لذلك سوف ينعكس ذلك الاتفاق على تعزيز أمن جميع تلك الدول التي تعاني السلوك الإيراني القائم على التدخل في شؤون دول الجوار. كما يسهم هذا الاتفاق في تعزيز مفهوم الأمن القومي العربي الذي يرتبط بطبيعة الحال بالأمن الإقليمي الشامل (يونغ، 2023، مارس 16).

أما تركيا، وبفعل حساسية موقعها الجيوبيوليتيكي فهي تتبنى سياسة براغماتية مع جميع دول الجوار. لذلك يحظى هذا الاتفاق بدعم تركي لا سيما على أثر عودة العلاقات التركية-السعودية حيث تنطلق تركيا للاستفادة الاقتصادية من المشاريع الإقليمية المستقبلية التي تقودها السعودية والصين. أما على الصعيد التركي-الإيراني، فتركيا تتفق مع إيران في بعض الملفات لا سيما القضية الكردية والتعاون الاقتصادي مع الصين، إلا أنها تختلف معها في قضايا أخرى لا سيما في صراع النفوذ في منطقة القوقاز.

لذلك تعتبر الميليشيات في بعض الدول العربية من أبرز الخاسرين على المدى القصير، فقد اعتمدت على الدعم الإيراني في فرض كلمتها العليا أمام الكتل السياسية الأخرى لا سيما في العراق ولبنان واليمن. وتقف الصين موقف الرفض لتلك الميليشيات انطلاقاً من سياسة الصين الواحدة ورفضها لجميع الحركات الانفصالية لا سيما حركة الإيغور الإسلامية في إقليم سنجان (الطائي، 2016: 17-27).

إلا أن تلك الخسارة لن تستمر على المدى الطويل في حال استفادت القوى الوطنية من تلك الهدنة في تعزيز الحوار الوطني واستكمال بناء متطلبات الدولة

الدستورية لا سيما في العراق ولبنان واليمن. وتبقى إسرائيل أبرز الخاسرين في ذلك الاتفاق حيث جاء مغايراً لما تروج له بضرورة توجيه ضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية وإقامة حلف عربي شرق أوسطي لمواجهة إيران. بل إن ظهور التغيرات في توجهات القيادة الإيرانية نحو مزيد من الانفتاح يسهم في زيادة الضغوط على التوجهات اليمينية المتطرفة التي يتبناها السياسيون الإسرائيليون القائمون على تعزيز دولة الأبارتهايد والتمييز العنصري (أنال، 2023، أبريل 1).

رابعاً: الولايات المتحدة الأمريكية الشريك الإستراتيجي للخليج ضمن شركاء إستراتيجيين

أسهم التراجع الجزئي للدور الأمريكي في أمن الخليج والشرق الأوسط في صعود شركاء إستراتيجيين آخرين لا سيما الصين وروسيا. وقد تجلى ذلك بوضوح في القمتين الأمريكية-السعودية والأمريكية-الخليجية التي جرت خلال الفترة ما بين 15 - 16 يوليو 2022. فعلى هامش المؤتمر الصحافي لوزراء الخارجية، صرح وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان: "أن المنطقة نضجت.. وذلك يعني أننا طورنا علاقات إستراتيجية مع عدة شركاء.. وتبقى أمريكا الشريك الإستراتيجي الأساسي" (عبدالله، 2022، يوليو 16). وبذلك فقد أعطت دول الخليج للولايات المتحدة الأمريكية مكان الصدارة في الشراكة الإستراتيجية لا سيما الأمنية والعسكرية، إلا أنها ستكون ضمن شراكات أخرى طورتها دول الخليج خلال العقود المنصرمة لا سيما مع الصين وروسيا.

أ - العوامل التي أثرت في الشراكة الإستراتيجية:

العامل الأول: الوصول إلى تقنيات استخراج النفط الصخري مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تتصدر قائمة المنتجين والمستهلكين للنفط في آن واحد، وبذلك تغير موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه دول الخليج من قوة تسعى إلى حماية إمدادات البترول لحماية أمنها إلى قوة منافسة في أسواق الطاقة (القبلان، 2023، يونيو 10).

كما أن تلك الحماية أصبحت تصب في مصلحة منافسها الاقتصادي الصيني الذي استفاد من الوجود الأمريكي في تنفيذ مشروع الحزام والطريق عبر سلسلة من الطرق البرية التي انطلقت من الصين وصولاً إلى ميناء جوادر الباكستاني المطل على منطقة

الخليج. العامل الثاني: تبنت القيادة السياسية الأمريكية بمختلف اتجاهاتها السياسية المتعاقبة سواء كانت من الديموقراطيين أو الجمهوريين الشعبويين سياسة الانسحاب الأمريكي من الشرق الأوسط. وذلك إثر الحروب والمغامرات العسكرية التي قادها المحافظون الجدد إبان حقبة الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن. وأفضت إلى تراجع الاقتصاد الذي أسهم في حدة انقسام المجتمع الأمريكي من الداخل. وتتجه جميع الضغوط الداخلية إلى أهمية إعطاء الأولوية للداخل الأمريكي بدلاً من سياسة التوسع الخارجي. العامل الثالث: يرتبط التراجع الأمريكي كذلك بتصاعد التنافس الأمريكي-الصيني الجيواقتصادي؛ فقد أطلقت الدوائر الأمريكية أهمية الخروج الأمريكي من صراعات الشرق الأوسط لا سيما القضية الفلسطينية وسورية ولبنان واليمن والعراق وإيران وغيرها التي أسهمت في شل الحركة الأمريكية عن مواكبة تنامي النفوذ الصيني في بحر الصين الجنوبي (الغامدي، 2021: 57-421). كما أن تلك السياسة تحظى بدعم حلفاء أمريكا الآسيويين لا سيما اليابان وكوريا الجنوبية وفيتنام، بالإضافة إلى أستراليا ونيوزيلند وكندا.

ب - السياسات الأمريكية الانسحابية من منطقة الخليج والشرق الأوسط منذ مبدأ أوباما وحتى 2023.

شكلت حقبة الرئيس الأمريكي الديموقراطي الأسبق باراك أوباما بداية تدشين السياسة الانسحابية الأمريكية من الشرق الأوسط. والتي جاءت كمحاولة لإنقاذ الاقتصاد الأمريكي على أثر الحروب العسكرية الأمريكية التي انطلقت كرد فعل على تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر 2001 (Diwan, 2022, Septmeber1).

كما اتسمت سياسة أوباما في الشرق الأوسط في الفترة الرئاسية الأولى بالفشل في دعم التحولات السياسية والثورات العربية والتي عرفت بالربيع العربي. فقد انتهت معظم دول الثورات العربية إلى الانهيار والتفكك والدخول في أتون الحروب الأهلية كما حدث في سورية واليمن وليبيا. لذلك تعهد أوباما خلال حملاته الانتخابية بالتركيز على الداخل الأمريكي عبر تبني سياسة انسحابية من معظم الملفات الشرق أوسطية والتي شملت الوصول إلى الاتفاق النووي الإيراني والانسحاب من أفغانستان وعدم التدخل في سورية وإغلاق قاعدة غوانتانامو. وفي خطاب ألقاه أوباما في ويست بوينت عام 2014 انطلقت بدايات ما عرف

بمبدأ أوباما؛ وذلك حينما أكد أن "الولايات المتحدة ستستخدم القوة العسكرية، من جانب واحد إذا لزم الأمر، عندما تتطلب مصالحنا الأساسية ذلك. ولكن التهديدات غير المباشرة أو الإنسانية يجب علينا حشد الشركاء لاتخاذ إجراءات جماعية" (Obama, 2014 May28).

ويعتقد البعض أن مفهوم التعددية الأخلاقية الذي نادى به أوباما يعود إلى أفكار الفيلسوف "رينهولد نيبوهر" الذي دعم سياسة خارجية أمريكية تدخلية خالية من سوء التقدير الأخلاقي والغطرسة. لذلك أطلق مبدأ "القيادة من الخلف" والذي يشمل إفساح المجال للاعبين دوليين آخرين يقومون بتحمل أعباء الكلفة العسكرية للبؤر المشتعلة في الشرق الأوسط وذلك بالتنسيق مع الجانب الأمريكي الذي يتولى القيادة دون تصدر المشهد الدولي. وقد أفضت تلك السياسة إلى صعود الدور الروسي في عديد من الملفات الشرق أوسطية بما فيها سورية والعراق واليمن وليبيا ومنطقة الخليج. وفي عام 2016، أطلقت مجلة الأتلانتك الأمريكية حواراً مطولاً مع الرئيس الأمريكي باراك أوباما. وخلال تلك المقابلة حصر أوباما مفهوم الأمن الإقليمي بالأمن الإسرائيلي. وأكد أن هناك ثلاثة تهديدات تستدعي التدخل الأمريكي العسكري في الشرق الأوسط وهي: تهديد القاعدة، تهديد أمن إسرائيل، تهديد السلاح النووي الإيراني لأمن إسرائيل. وأكد أهمية ابتعاد الولايات المتحدة الأمريكية عن الحلفاء التقليديين لا سيما في الخليج. وطالب بأن يكون هناك سلام بارد بين السعودية وإيران. ووصف حلفاء أمريكا في الخليج "بالراكبين بالمجان" أي بالمستفيدين مجاناً من القوة العسكرية الأمريكية في الخليج، وأنهم يسعون إلى استخدام قوة أمريكا لضرب إيران. كما شن هجوماً على جميع الملفات الشرق أوسطية بما في ذلك سياسة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إزاء سورية، ورفض رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" حل الدولتين، والإخفاق الأمريكي في الملف الليبي الذي أفضى إلى وصول تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) للسلطة في ليبيا والتي قامت باغتيال السفير الأمريكي في ليبيا (Goldberg, 2016).

واستمرت تلك السياسة الانسحابية مع وصول الرئيس الأمريكي دونالد ترامب المنتمي إلى الجناح الجمهوري الشعبوي والذي رفع شعار "أمريكا أولاً" الداعم للانكفاء الأمريكي على الداخل والانسحاب الأمريكي من جميع الالتزامات الدولية بما فيها منطقة الشرق الأوسط. لذلك أعلن ترامب انسحاب القوات العسكرية الأمريكية من

سورية مؤكداً أنه صراع يعود إلى آلاف السنين. وقاد حرباً تجارية ضد الصين عبر رفع الضرائب الجمركية بأكثر من الضعف، وطالب الصين مباشرة بأن تتولى المهام الأمنية في منطقة الخليج والشرق الأوسط (جيه، 2017 أبريل 28).

وكان قدوم الإدارة الأمريكية الديموقراطية بقيادة الرئيس "جو بايدن" بمثابة عودة للسياسة الأوبامية. وقد تجلى ذلك في الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، وإيقاف بعض صفقات السلاح المرسلة للسعودية وسحب أحدث منظومة للدفاع الصاروخي وبطاريات صواريخ باتريوت من السعودية عام 2021 مما أدى إلى انكشاف المنشآت النفطية السعودية أمام الهجمات الحوثية. وعبرت السعودية عن احتجاجها على سياسة الإدارة الأمريكية في إخراج الحوثيين من قائمة الإرهاب. كما تنامت خلال تلك الفترة حروب الظل الإسرائيلية-الإيرانية حتى صرحت إسرائيل بأنها في حرب مباشرة ولا تعترف بحروب الوكالة أو الظل مع إيران (Roebuck, 2022, Septmeber1).

ج - رد الفعل الخليجي على السياسة الأمريكية الانسحابية من المنطقة:

شكلت سورية والاتفاق النووي الإيراني (2015) وتنامي النفوذ الإيراني في المنطقة العربية بفعل أخطاء السياسات الأمريكية في المنطقة نقاط التحول في العلاقة الخليجية-الأمريكية. فبعد استخدام النظام السوري غاز السارين في الغوطة، صرح سفير المملكة العربية السعودية في واشنطن بأن تلك الخطوة سوف تدفع الرئيس الأمريكي إلى اتخاذ قرار التدخل العسكري في سورية. إلا أن إدارة أوباما أحجمت عن اتخاذ أي خطوات وعهدت إلى روسيا بإدارة الملف السوري. كما انتقدت دول الخليج أسلوب الإدارة الأمريكية في الوصول إلى الاتفاق النووي الإيراني الذي اعتمد على السرية وعلى تأجيل قوة إيران النووية بدلاً من الحد منها (الزعتر، 2016: 88-113).

وعلى أثر ذلك انطلقت السياسات الخليجية في ثلاثة اتجاهات رئيسة: الاتجاه الأول تمثل في الاعتماد على القدرات الذاتية في الأمن الإقليمي والتي شملت إطلاق عاصفة الحزم 2015، الاتجاه الثاني تبني مشاريع إقليمية تنموية كالرؤى التنموية الخليجية خلال العقود القادمة، والاتجاه الثالث تعزيز الشراكات الإستراتيجية مع المنظمات والتكتلات الإقليمية والقوى الصاعدة لا سيما الصين وروسيا.

لذلك كان عام 2016 حاسماً على صعيد العلاقات الخليجية مع الصين وروسيا؛ ففي ذلك العام انطلق الحوار الإستراتيجي الخليجي-الروسي، إلى جانب اتفاق الشراكة الإستراتيجية الشاملة الصينية مع السعودية وإيران والإمارات. واستمر تنامي تلك الشراكات خلال حقبة الرئيس الأمريكي الجمهوري الشعبوي "دونالد ترامب"، والذي تبنى سياسات غير تقليدية في السياسة الخارجية الأمريكية أهمها الإعجاب الشخصي بعدد من الرؤساء وأهمهم الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" ورئيس كوريا الشمالية "كيم جونغ أون". وقد ساعد ذلك على استمرار الشراكات الخليجية مع كل من الصين وروسيا (جيه، 2017 أبريل 28).

لقد أسفرت تلك الشراكات الدولية الجديدة عن تحييد دول الخليج في قضايا الصراع الغربي لا سيما إبان الحرب الروسية-الأوكرانية (2022). فقد أفضت تلك الحرب إلى ارتفاع أسعار الطاقة؛ إذ مارست الدول الغربية ضغوطها على دول أوبك وأوبك بلس بما فيها دول الخليج، إلى زيادة الإنتاج، إلا أن دول أوبك رفضت الرضوخ لتلك الزيادات. وقد بررت موقفها الرافض بأن زيادة أسعار الطاقة جاءت نتيجة المضاربات في أسواق البترول وارتفاع كلفة ضريبة الكربون التي تفرضها الحكومات الغربية على منتجات الطاقة. لذلك طالبت دول الخليج الدول الغربية بخفض ضريبة الكربون والتي من شأنها تخفيض أسعار الطاقة على مواطنيها في المجتمعات الغربية (Dourain, 2022. Oct19).

وحينما أبدى الرئيس الأمريكي "جو بايدن" رغبته بزيارة السعودية في صيف 2022، حرصت دول الخليج على عقد قمم متوازية إلى جانب القمة الأمريكية-الخليجية، والتي شملت عقد اجتماع الحوار الإستراتيجي الخليجي-الروسي في صيف 2022، والقمة الخليجية-الصينية في ديسمبر 2022. حملت القمة الخليجية-الأمريكية التي عقدت في يوليو2022 في مدينة جدة شعار "الأمن والتنمية"، وهو شعار يترجم التحولات السياسية التي تشهدها دول الخليج ورغبتها في الخروج من معادلة النفط مقابل الأمن إلى النفط مقابل الأمن والتنمية والإنتاج والمسؤولية الدولية. وبذلك حدد بيان قمة جدة ركائز الأمن الخليجي في ثلاثة محاور: **المحور الأول**: الشراكة الإستراتيجية والسلام الدائم والذي جاء في البند الثاني من البيان المشترك وذلك من خلال التأكيد على الدور المركزي للمنطقة في ربط المحيطين الهندي والهادي بأوروبا وأفريقيا والأمريكتين، وأكد البند الثالث أهمية حفظ أمن المنطقة واستقرارها. **المحور**

الثاني: التنمية والاستدامة والتي جاءت في البنود 5، 6، 7؛ إذ نصت جميعها على أهمية التنمية المستدامة ومستهدفات المناخ والربط الكهربائي، وتحقيق أمن الطاقة والتأكيد على مبادرة السعودية الخضراء والشرق الأوسط الأخضر. **المحور الثالث:** الأمن الإقليمي والعالمي والقضايا الإقليمية؛ فقد أكد بيان القمة أن تحقيق الأمن الإقليمي هو جزء لا يتجزأ من الأمن العالمي لا سيما خلال البنود 8-9-10، التي تناولت أمن المنشآت النفطية وأمن الممرات، وتطبيق معاهدة عدم انتشار الأسلحة ومكافحة الإرهاب. ويتحقق ذلك بالوصول إلى تسويات لجميع القضايا الإقليمية التي جاءت في البنود من 11 إلى البند 19، بما في ذلك: سيادة العراق، وهدنة اليمن، وحل سياسي شامل للأزمة السورية، وسيادة لبنان، وحل الأزمة الليبية، واستقرار السودان، وحل أزمة سد النهضة، والحل السلمي للأزمة الأوكرانية، وإعادة بناء أفغانستان حتى لا تتحول مجدداً إلى منبع للإرهاب والتطرف. وذلك بالإضافة إلى البند الرابع الذي تناول بالتفصيل جميع المطالب الفلسطينية والعربية بضرورة إقامة سلام عادل وشامل ودائم بحل الدولتين والقدس الشرقية والدور الرئيس للوصاية الهاشمية وأهمية دعم الاقتصاد الفلسطيني. (البيان الختامي لقمة جدة للأمن والتنمية، 2022، يوليو 16).

وعلى صعيد الموقف الأمريكي إزاء الخليج، فقد نشر الرئيس الأمريكي "جو بايدن" مقالاً قبل زيارته إلى منطقة الخليج بعنوان "لماذا أنا ذاهب" أكد فيه أن زيارته من أجل إعادة توجيه العلاقات وليس قطعها، فلا يمكن قطع علاقات امتدت إلى نحو 80 عاماً حينما بدأت عام 1933 مع اتفاقية الامتياز للتنقيب عن البترول بين حكومة المملكة وشركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا (سوكال) ولقاء روزفلت والملك عبدالعزيز عام 1945. وقد جاءت تلك الزيارة في ظل عدد من الضغوطات الداخلية والخارجية للإدارة الديموقراطية التي تمثلت في: اقتراب التجديد النصفي للكونغرس في نوفمبر 2022، تداعيات جائحة كورونا، الحرب الروسية-الأوكرانية، تفاقم أزمات الغذاء والطاقة والتضخم، في ظل منافسة عالمية مع المحور الصيني-الروسي (Biden, 2022, July9).

لذلك صرح الرئيس الأمريكي "جو بايدن" على هامش مؤتمر جدة "لن نتخلى عن الشرق الأوسط ولن نترك فراغاً تملؤه الصين أو روسيا أو إيران في المنطقة"

(الحرة، 2022، يوليو16). وهو تصريح يتشابه مع تصريحات الرئيس فور وصوله للسلطة حينما أكد أن الإدارة الأمريكية لن تكرر أخطاء الماضي في الانفراد بالملف الإيراني النووي والتخلي عن حلفاء واشنطن التقليديين. إلا أن تلك التصريحات تناقضت مع سياسات الإدارة في إيقاف صفقات السلاح مع السعودية، وانسحاب متعثر من أفغانستان، واستمرار تبني السياسات الأوبامية تجاه قضايا الشرق الأوسط. وقد انعكس تذبذب السياسة الأمريكية تجاه منطقة الخليج، إلى ثبات الموقف الخليجي في الحياد إبان الأزمة الروسية-الغربية حول أوكرانيا. بل إن دول الخليج المنتجة للبترول قد دعمت قرارات أوبك وأوبك بلس في خفض الإنتاج مرتين في أكتوبر 2022، وكذلك في أبريل 2023 (سي إن بي سي عربية، 2023، أبريل 2). وقد بررت أوبك بلس قرار الخفض الأول بأنه جاء بناء على دراسة فنية تستشرف حالة الركود الاقتصادي مما سيؤثر سلباً في استقرار أسواق الطاقة. أما قرار الخفض في أبريل 2023، فقد جاء بعد سعي الدول الغربية إلى زيادة ضريبة الكربون على المشتقات النفطية.

خامساً: سمات المرحلة الانتقالية للتعددية القطبية والصعود الصيني

سمحت المتغيرات الدولية والمرحلة الانتقالية -التي يمر بها النظام الدولي والتي قد تفضي إلى التعددية القطبية- بصعود الدور الصيني عالمياً. وتتفاعل الصين في إطار النظام الدولي ضمن ثلاث دوائر هي البيئة المحاذية والبيئة الإقليمية والبيئة الدولية (عبدالحي، 2000: 145-146). ويأتي النشاط الصيني في منطقة الخليج ضمن إطار البيئة الدولية. بل إن دخول الصين في أحد أكثر الملفات تعقيداً والمتعلقة بالعلاقات السعودية-الإيرانية هو بمثابة الاختبار الحقيقي في الاعتراف بدور الصين دولياً. وبفعل الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج سواء بفعل موقعها الجغرافي أو ثروات الطاقة، فقد شكلت منطقة محورية لتعاقب القوى الدولية. فقد جذبت منطقة الخليج أنظار القوى الغربية سواء كانت البرتغالية أو الهولندية أو البريطانية وأخيراً الأمريكية. وقد أسهم الغزو العراقي لدولة الكويت عام 1991 في تفكيك المنظومة العربية مما دفع الكويت عام 1991 إلى مناشدة التحالف الدولي لتحريرها من ذلك الغزو. وقد سبق للكويت- التي تبنت الاتجاهات العروبية- رفض إقامة قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها. وبذلك، مثَّل تدشين حرب تحرير الكويت من براثن الغزو العراقي

عام 1991، انطلاقة النظام العالمي الجديد بقيادة الأحادية القطبية الأمريكية. فقد عانت الإدارات الأمريكية المتعاقبة عقدة فيتنام التي تسببت في إسقاط الرئيس الأمريكي الأسبق "ريتشارد نيكسون"، لذلك احتاجت الولايات المتحدة الأمريكية بعد تفكك الاتحاد السوفييتي إلى نصر عسكري سريع وحاسم لتعزيز موقعها في قيادة الأحادية القطبية، وقد تمثل ذلك النصر في حرب تحرير الكويت. لذلك حرص الرئيس الصيني "شي جين بينغ" حال فوزه بالولاية الثالثة عام 2023 على أن تظهر الصين بمظهر صانعة السلام. لذلك تقدم بمبادرة السلام لحل الحرب الروسية-الأوكرانية، إلى جانب إعلان الاتفاق الثلاثي السعودي-الإيراني-الصيني.

وتتجلى تلك المرحلة الانتقالية في العديد من السمات أهمها:

أ - الصراع الروسي-الغربي:

منذ تفكك الاتحاد السوفييتي، أطلق وزير الخارجية ورئيس الوزراء الروسي الأسبق يڤجيني بريماكوف مفهوم التعددية القطبية وضرورة انتقال النظام الدولي إلى عالم متعدد الأقطاب. وعلى الرغم من محاولات التقارب الروسي-الغربي لا سيما إبان حقبة الرئيس "بوريس يلتسن" وبدايات حكم الرئيس "فلاديمير بوتين"، فإن التنافس الجيوبوليتيكي استمر قائماً بين القوتين الأمريكية والروسية. فقد دعمت الولايات المتحدة الأمريكية دخول جميع دول المعسكر الشرقي السابق إلى الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي. كما دعمت الثورات الملونة في جميع جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق المستقلة وذلك للتخلص من جميع القوى السياسية الموالية لروسيا. لذلك أطلق الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" خطة إعادة النفوذ الروسي في تلك الجمهوريات لا سيما ذات الأهمية الجيوسياسية والتي تتضمن الإطلال على المنافذ البحرية بما فيها جورجيا وأوكرانيا (كازمتسوف، 2023، يونيو11).

وقد اعتمدت روسيا على تنفيذ تلك الخطط من خلال الشركات الخاصة كقوات "فاغنر" بدلاً من الجيوش النظامية؛ بالإضافة إلى تنفيذ العمليات العسكرية القصيرة التي تستهدف دعم الأقليات الروسية في تلك الجمهوريات وجلب الموالين السياسيين لروسيا إلى الحكم. وشملت تلك العمليات كلاً من قيرغيزستان، طاجيكستان، جورجيا، وأوكرانيا. وقد أسهمت الحرب الروسية-الأوكرانية الأولى (2014) التي استهدفت

سيطرة روسيا على شبه جزيرة القرم إلى إذكاء القومية الأوكرانية المتشددة وتنامي النزعة الغربية لدى السياسيين الأوكرانيين (Kuzio, 2017 :314-355).

لذلك حينما أطلقت روسيا الحرب الروسية-الأوكرانية الثانية (2022)، بهدف دعم الأوكرانيين الموالين لروسيا للوصول إلى السلطة ودعم الهيمنة الروسية على شرق أوكرانيا لتأمين الوصول الروسي إلى البحر الأسود وشبه جزيرة القرم، تمكن الغرب من دعم الجانب الأوكراني الموالي للغرب. وتحولت تلك الحرب إلى صراع مفتوح ما بين روسيا والدول الغربية.

ب - ظهور المنظمات الدولية والإقليمية الجديدة:

شهد النظام الدولي حركة دؤوبة في ظهور المنظمات الدولية والإقليمية الجديدة والتي اتخذت ثلاثة اتجاهات رئيسة: **الأول**: اتجاه القيادة الإقليمية ذو الأبعاد الدولية ومن خلاله تسعى القوى الدولية والإقليمية إلى قيام منظومة إقليمية تسعى إلى قيادتها من أجل تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية. ومنها على سبيل المثال القيادة الصينية لمنظمة شنغهاي، والقيادة الروسية للاتحاد الأوراسي ومنظمة الأمن الجماعي، والقيادة السعودية لمبادرة الشرق الأوسط الأخضر والسعودية الخضراء لمواجهة التغيرات المناخية. **الثاني**: اتجاه التنافس الدولي وذلك عبر إنشاء منظومات جديدة من قبل القوى الصاعدة لتنافس منظومات أخرى تقودها القوى التقليدية وعلى رأسها منظمة بريكس التي تشمل البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا؛ والتي أنشئت في موازاة منظمات شبيهة كمجموعة السبع الكبار (جي 7) وهي مجموعة الدول الصناعية السبع. **الثالث:** اتجاه التحالفات الإقليمية والدولية وهي منظومات إقليمية ودولية تقوم على إطلاق حوارات إستراتيجية لمجموعة من الدول التي تسعى إلى التعاون الاقتصادي الإقليمي وغير الإقليمي أي من دون رابط جغرافي كما هي الحال مع رابطة المحيط الهندي والحوار الأوروبي-الخليجي ومنتدى حوار التعاون الآسيوي وغيرها. وقد حرصت الصين على وجودها في جميع تلك الاتجاهات الإقليمية والدولية الجديدة كجزء من تطور الدبلوماسية الصينية التي مرت بثلاث مراحل شملت الدبلوماسية الثورية (1949-1978)، والدبلوماسية التنموية (1979-2009)، ودبلوماسية الدول الكبرى وتطوراتها المعاصرة (تشي، تشينغ، 2017: 51-78).

ج - هيمنة قضايا البيئة والمناخ والقضايا الإنسانية على المسرح الدولي:

يعتبر الخلاف الدولي بشأن قضايا البيئة والمناخ من أبرز سمات النظام الدولي الجديد. فبحكم تصدر الصين كمصنع العالم، تصدرت الصين والولايات المتحدة الأمريكية قائمة الدول الأكثر انبعاثاً لثاني أكسيد الكربون والذي يعتبر المصدر الأساسي للتلوث البيئي والتغيرات المناخية. ويكمن الخلاف الصيني-الغربي حول المناخ، بأن الغرب يحمِّل الصين تلك المسئولية قياساً إلى إصداراتها الحالية والمستقبلية من الكربون، في حين ترى الصين أن الغرب يتحمل المسؤولية بفعل دوره التاريخي في الأسبقية إلى التصنيع (ولعلو، 2017: 150-162). لذلك تحرص الصين على إبقاء تصنيفها ضمن الدول النامية حتى تتخلص من التبعات الدولية لمعالجة التغيرات المناخية.

في مطلع عام 2023، تم إطلاق تقرير المخاطر للمنتدى الاقتصادي دافوس، والذي يشمل أبرز المخاطر العشرة على المدى القصير (سنتين)، والمدى الطويل (عشرات السنوات). وجميعها تمركزت حول القضايا الإنسانية كالمعيشة والهجرة أو قضايا البيئة والمناخ كالكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية. وقد جاءت كالآتي:

أولاً: المخاطر على مدى العامين: ارتفاع كلفة المعيشة، الكوارث الطبيعية وتقلبات الجو الحادة، المواجهة الجيواقتصادية، فشل في تخفيف التغيرات المناخية، تآكل الترابط الاجتماعي والتمحور الاجتماعي، الحوادث البيئية الضخمة، الفشل في تبني التغيرات المناخية، توسع الجرائم السيبرانية وانعدام الأمن السيبراني، كوارث الموارد الطبيعية، الهجرات الطوعية الضخمة.

ثانياً: المخاطر على مدى السنوات العشر: الفشل في تخفيف التغيرات المناخية، الفشل في تبني سياسات التغيرات المناخية، الكوارث الطبيعية والتقلبات الجوية، فقدان التنوع البيولوجي وانهيار النظام الإيكولوجي، الهجرات الطوعية الضخمة، كوارث الموارد الطبيعية والمناخية، تآكل الترابط الاجتماعي والتمحور الاجتماعي، توسع الجرائم السيبرانية وانعدام الأمن السيبراني، المواجهة الجيواقتصادية، الحوادث البيئية التدميرية الضخمة (The Global Risks Report 2023 18th Edition,2023).

د - المواجهة الغربية مع الصين في المسرح الآسيوي:

إن تصاعد التنافس والتوترات الأمنية في المسرح الآسيوي لا سيما بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية يعدّ كذلك ضمن المناطق الدولية الساخنة التي تشهد المرحلة الانتقالية في التعددية القطبية (نادكارني، 2020: 297-333). فمنذ إطلاق الصين الكتاب الأخضر الذي كشف عن تنامي القوة الصينية التقنية، زادت حدة التنافس الصيني-الأمريكي. وقد تجلى ذلك بوضوح خلال حقبة الرئيس الأمريكي الأسبق "دونالد ترامب" الذي زاد الضرائب الجمركية إلى الضعف. واستمرت تلك الحدة في العلاقات الأمريكية-الصينية مع وصول الرئيس الأمريكي الديموقراطي "جو بايدن" والذي دشن حقبته بالهجوم على الصين ومحاصرتها في بحر الجنوب الصيني. وقد تجلى ذلك التوتر الصيني-الأمريكي في القمة الرئاسية الأولى التي جمعت بين الرئيسين في آلاسكا عام 2020؛ فقد تبادل كلا الطرفين الاتهامات حول مصدر فيروس كورونا وحقوق الملكية الفكرية.

لقد أدركت الصين نوايا التصعيد الأمريكي في منطقة نفوذها الآسيوية والمتمثلة في بحر الصين الجنوبي، لذلك سعت إلى إطلاق شراكات اقتصادية مع حلفاء أمريكا التقليديين في آسيا (2020). وسارعت بنقل معركة النفوذ من منطقة بحر الصين الجنوبي إلى الشرق الأوسط وذلك عبر التباحث في اتفاقية الربع قرن مع إيران منذ عام 2016 حتى أطلقت رسميا عام 2021؛ والتي تبعها الإعلان عن البيان الثلاثي المشترك السعودي-الإيراني-الصيني عام 2023. ومن الجانب الأمريكي، تمثل إعادة إحياء حلف كواد الرباعي وإطلاق حلف أوكوس الثلاثي أبرز خطوات التصعيد الغربي ضد الصين. وبذلك تتسم المواجهة الغربية-الصينية في آسيا بما يلي:

- **الصين في صدارة التقنية العالمية:** يشكل التنافس التقني الصيني-الغربي إحدى أبرز سمات المرحلة الانتقالية للتعددية القطبية. فالصين تعد أكبر دولة تجارية في العالم في السلع فهي مسؤولة عن نحو 10% من التجارة العالمية. وتصنف ثلاث شركات شحن صينية من بين أكبر عشر شركات شحن حاويات في العالم؛ إذ يتم نقل معظم البضائع الصينية عن طريق السفن. كما تمتلك الصين 8 موانئ شحن تعد من أكبر عشرة موانئ للحاويات في العالم وأهمها ميناء شنغهاي. وقد أفضت تلك

الحاجة التجارية إلى اهتمام الصين في بناء السفن وبذلك أصبحت ثالث أكبر دولة مالكة للسفن في العالم والأكبر في مجال بناء السفن. وتُعنى الشركات الصينية في مجال بناء الموانئ حول العالم وإدارتها. إن هذه التطورات التقنية في مجال صناعة السفن وإدارة الموانئ مهدت للصين إطلاقَ مشروعها الاقتصادي الحزام والطريق الرامي إلى مد شبكات دولية عبر الطرق البحرية وزيادة التجارة العالمية. وزادت حدة التوتر الصيني-الأمريكي على أثر قيام الصين بنشر مشروع "الكتاب الأخضر" الذي يتضمن المشروع الصيني المسمى "صنع في الصين 2025". وتسعى الصين من خلال هذا المشروع إلى منافسة الغرب في مجال الصناعات الذكية والنظيفة وهي صناعات محتكرة من قبل الغرب ويشمل عشرة قطاعات هي: تكنولوجيا المعلومات المتقدمة الجديدة، الآلات المأتمتة والآليون، معدات الفضاء والطيران، المعدات البحرية والشحن البحري المتطور، القطارات الحديثة، السيارات الكهربائية، معدات الطاقة والزراعة والمواد الجديدة، والأدوية الحيوية ومنتجات الطب المتطورة. وتنصب الاتهامات الغربية للصين بأنها تحاول الوصول إلى أهدافها عبر الحروب السيبرانية وشراء الشركات الغربية العاملة في تلك المجالات أو الإسهام فيها، وسعي الصين إلى الاستحواذ على ما يقرب الصناعة الكاملة بدلاً من تجزئتها كما هو معمول به الآن وذلك بحلول عام 2025 (المكيمي، 2021، أغسطس 30).

- **القوة الصينية البحرية الصاعدة في المحيط الهادئ وبحر الصين:** في نهاية عام 2020، تمكنت الصين من امتلاك نحو 350 سفينة قتالية وغواصة مقارنة مع 297 سفينة لكامل الأسطول الأمريكي الدولي، ومن المتوقع أن ترتفع تلك القوة الصينية إلى 400 سفينة عام 2025، و425 سفينة عام 2030. كما تمتلك الصين 40 غواصة هجومية بينها ست غواصات نووية يمكنها إطلاق صواريخ نووية. في حين تعتمد واشنطن على 21 غواصة هجومية وثماني غواصات نووية حاملة لصواريخ نووية في المحيط الهادي لا سيما في بيرل هاربير. وتقوم القوة العسكرية الأمريكية على نشر 5 من حاملات طائراتها الإحدى عشرة، في حين بدأت الصين ببناء ثالث حاملة طائرات. أما المدمرات، فالبحرية الصينية تمكنت خلال الفترة 2015-2019، من بناء 132 سفينة، مقابل 58 لأمريكا، 48 للهند، 29 لليابان، 17 لفرنسا،

9 لأستراليا، 4 لبريطانيا؛ فالجهد البحري الصيني يشكل أكثر من 55% من موازنة الدفاع الصينية (الحرة، 2021، سبتمبر 17). وما يجري حالياً من حرب إعلامية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين حول تايوان ليس إلا ترجمة واقعية لتلك المواجهات المحتملة، وقد ذكرت الصين صراحة بأن الضغوط الغربية على الصين لتغيير سياساتها تجاه تايوان سوف تفضي إلى حرب مواجهة لا محالة.

- **الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة ومنظمة شنغهاي في مواجهة كواد وأوكوس "الهندي والهادي"**: إن اشتداد الصراع الأمريكي-الصيني في المسرح الآسيوي يعكس حالة التوتر في منطقة الباسفيك والهندي والتي تعتبر مناطق جوار مباشر للولايات المتحدة الأمريكية. فذلك الخطر يعكس بعداً أمنياً جديداً على العقيدة العسكرية الأمريكية التي اعتادت على شن حروب بعيدة عن الجغرافيا الأمريكية لا سيما في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من تصاعد القوة العسكرية الصينية فإن الصين تفضل الأداة الاقتصادية في تلك المواجهة لا سيما من خلال الحزام والطريق وإطلاق الشراكات الإقليمية. وقد انتهزت الصين حالة التضامن الدولي خلال جائحة كورونا لتسرع من إقرار الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة مع شركاء الولايات المتحدة الأمريكية التقليديين في آسيا. وقد انطلقت مفاوضات تلك الشراكة عام 2012، إلا أنها وقَّعت رسمياً في نوفمبر 2020 في قمة الآسيان في كمبوديا. وهي اتفاقية تجارة حرة تجمع بين الدول العشر الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا (بروناي، كمبوديا، إندونيسيا، لاوس، ماليزيا، ميانمار، الفلبين، سنغافورة، تايلند، فيتنام)، والدول الست الأعضاء في اتفاقية التجارة الحرة وهي الصين واليابان والهند وكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزيلندا. وبذلك يبلغ عدد سكان تلك الكتلة التجارية 3.4 مليار نسمة (2017)، ويبلغ إجمالي الناتج المحلي الإجمالي 49.5 تريليون دولار، أي نحو 39% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتشكل الصين والهند مجتمعتين ما يفوق نصف ذلك المجموع (تشومي، 2022، مارس 30).

مقابل ذلك، أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية حلفاً أمنياً ثلاثياً مع أستراليا وبريطانيا بهدف ضمان حرية الملاحة ومن أجل الحفاظ على الردع وتحسينه في منطقة بحر الصين

الجنوبي. كما سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة إحياء حلف "كواد" الأمني الرباعي مع كل من أستراليا واليابان والهند. وقد تأسس "كواد" على أثر تسونامي المدمر عام 2004 وصار تكتلاً رسمياً عام 2007. إلا أن الحلف لم يظهر له نشاط ملحوظ على الساحة الدولية حتى تصاعدت التوترات الأمريكية-الصينية؛ فقد عقد الرئيس الأمريكي بايدن قمة في مارس 2021 لإعادة إحياء هذا التجمع. وناقش المؤتمر ضرورة التعاون العملي في مجالات مثل مكافحة كوفيد- 19، والتعامل مع أزمة المناخ، والشراكة في التكنولوجيات الناشئة والفضاء الشبكي، وتعزيز الحرية والانفتاح بمنطقة المحيطين الهندي والهادي. وتسعى الولايات المتحدة من خلال "كواد" إلى ضمان استخدام القوة الناعمة ودعم شركائها من أجل الحفاظ على منطقة المحيطين الهندي والهادي خالية بشكل خاص من الهيمنة الصينية. وذلك يفسر قيام الولايات المتحدة بتأسيس "أوكوس" كبديل أمني للمواجهة مع الصين (المكيمي، 2021، أكتوبر 28).

- **أزمة تحالف "أوكوس" مع فرنسا:** تزامن مع قيام حلف "أوكوس" الثلاثي، إعلان أستراليا إلغاء صفقة الغواصات مع فرنسا واستبدلت بها صفقة الغواصات مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ مما أفضى إلى قيام أزمة دبلوماسية مباشرة مع فرنسا. فهي خسارة كبيرة مُني بها القطاع العسكري الفرنسي. لذلك سارعت فرنسا إلى استدعاء سفيرها من الولايات المتحدة الأمريكية ووصفت بريطانيا بالعجلة الثالثة للاتفاقية. وعلق وزير الخارجية الفرنسي "جان إيف دريان" على تلك الصفقة بقوله: "هذا القرار الجائر الأحادي، وغير المتوقع يذكرني كثيراً بما كان يفعله السيد ترامب.. أنا غاضب.. إنه أمر لا يمكن فعله بين الحلفاء.. إنها صفعة على الوجه.. أقمنا علاقة ثقة مع أستراليا وقد تعرضت هذه الثقة للخيانة.. على كانبيرا أن تشرح كيف تعتزم الخروج من الصفقة فنحن لم ننته بعد" (العربية سي إن إن، 2021، سبتمبر 18).

لقد عكست أزمة الغواصات النووية ضعف البيت الأوروبي؛ وهو ضعف أدركته الإدارة الأمريكية التي سعت إلى تعزيز حليف جديد متمثل في أستراليا في منطقة إندو-باسيفيك يكون إما بديلاً وإما موازياً للحليف الفرنسي القديم. وتقوم الإستراتيجية الفرنسية في منطقة الإندو-باسيفيك على أنها قوة دولية دائمة تحتفظ بعدد من الجزر وأربع قواعد بحرية في تلك المنطقة. وتبنت عام 2018 رؤية جديدة تقوم

على الانفتاح على جميع الأطراف؛ لتدفع بالاتحاد الأوروبي إلى تبني رؤية مماثلة. وقد تكون تلك التغيرات في السياسة الفرنسية التي دفعت أستراليا وبريطانيا إلى الاستعاضة عن الحليف الفرنسي بالحليف الأمريكي.

- **توتر العلاقات الصينية-الأسترالية في مواجهة تنامي التحالف الأسترالي-الأمريكي.** تحتفظ أستراليا بعلاقات اقتصادية مع الصين وشراكات أمنية مع الولايات المتحدة وهي علاقات بدأت تتضارب في ظل تنامي التنافس الأمريكي-الصيني في دائرة الباسيفيك. وتعتبر الصين أكبر شريك تجاري لأستراليا؛ فسعت الصين -بعد الإعلان عن قيام أوكوس- إلى وقف استيراد المشروبات الكحولية والفحم الحجري من أستراليا مسبباً خسائر تبلغ 12 مليار دولار سنوياً. وهددت بوقف استيراد خام الحديد الذي تصل خسائره إلى 100 مليار دولار سنوياً.

أما الشراكة الأمنية الأسترالية-الأمريكية فهي تاريخية وتعود إلى هزيمة البريطانيين على يد الجيش الياباني في سنغافورة عام 1941؛ إذ بدأت أستراليا بالتقرب من الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على أمنها الخارجي. ومنذ عام 1942، أقيمت أول القواعد العسكرية الأمريكية في أستراليا حتى بلغت ما يقارب ثماني قواعد في تلك الأراضي، وفي عام 1951 وقّعت الاتفاقية الأمنية بين البلدين، والتي لا تزال قائمة حتى الآن؛ وذلك ما يفسر اشتراك أستراليا في عديد من العمليات الحربية الأمريكية بما فيها الحرب الكورية 1950، وفيتنام 1961-1975، وحرب تحرير الكويت، وأفغانستان 2001، والعراق 2003، وليبيا وسورية 2011.

وقد جاءت صفقة الغواصات لتعزز تلك الشراكة، والتي سوف تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بموجبها بتزويد أستراليا بثماني غواصات نووية مما يعني زيادة قدرة أستراليا في الدفع النووي الذي يسمح بتحرك أكبر للغواصات في المحيط. وأتى ذلك بديلاً من الصفقة الفرنسية المتمثلة بتزويد كانبيرا بعدد 12 غواصة تقليدية فرنسية؛ إذ كانت أستراليا تمتلك ست غواصات سويدية من طراز "كولينز" تعمل بالديزل والكهرباء. وتكون بذلك قد قبلت الولايات المتحدة الأمريكية أن تشرك أستراليا في التقنية العسكرية الأمنية الخاصة بطاقة الدفع النووي التي تسمح للغواصة بالانتشار وسرعة الدفع والتخفي وتجنب الكشف. وتؤدي أستراليا دوراً

مهماً في عديد من الملفات الأمنية الأمريكية ومنها: إثارة الشكوك من بناء الصين لشبكات الجيل الخامس وقدرتها على الوصول إلى الأسرار العسكرية. وشاركت أستراليا الجهود الأمريكية في تأمين سلامة المرور في الخليج عام 2019. فقد انضمت أستراليا إلى التحالف البحري بقيادة أمريكا تلبية لنداء واشنطن بضرورة إطلاق قوة دولية في يونيو 2019 على أثر هجمات استهدفت سفن شحن عدة في الخليج؛ وضم ذلك التحالف الرباعي آنذاك كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والبحرين وأستراليا. كما تعول أستراليا على الولايات المتحدة في إمكانية حصولها على التقنيات المتقدمة في مجالات الذكاء الاصطناعي وقدرات الضربة بعيدة المدى والأنظمة تحت الماء لتطوير قدراتها العلمية والدفاعية (المكيمي، 2021، أكتوبر 28).

- **الحياد النيوزيلندي-الكندي:** أفضى تنامي التوتر الصيني-الأمريكي في المحيط الهادي-باسفيك إلى حيادية كل من نيوزيلندا وكندا؛ إلا أن تلك الحيادية مرتبطة بطبيعة التوجهات السياسية الحكومية. فقد تمكنت رئيسة وزراء نيوزيلند "جاسيندا أردن" من تبني سياسة الحياد والتوازن في سياستها الخارجية، ونادت بجعل المنطقة خالية من السلاح النووي. وعند وصول صفقة الغواصات النووية أكدت أنها لن تسمح لتلك الغواصات بالدخول في مياهها الإقليمية في إشارة إلى ابتعاد نيوزيلندا عن أي أعمال عدائية مستقبلية ضد الصين (الفلاحي، 2022، يونيو 15).

تبنت كندا موقفاً مشابهاً من خلال تأكيد الإعلام الكندي عدم رغبة كندا في الدخول في صراع الكبار الدائر بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية. وقد جاءت تلك القناعة على أثر تجربة مريرة عرفت بـ "دبلوماسية الرهائن". وذلك عندما قامت الصين عام 2018 باعتقال الكنديين: "مايكل كوفريج" و"مايكل سبافور" كرد فعل على قيام السلطات الكندية بوضع المديرة المالية لشركة هواوي "مينغ وانزهو" وهي ابنة عملاق تكنولوجيا الاتصالات هواوي قيد الاعتقال تمهيداً لتسليمها للولايات المتحدة الأمريكية. وقد استمرت تلك الأزمة نحو ثلاث سنوات ما بين الصين وكندا والولايات المتحدة الأمريكية؛ ثم انتهت كجزء من دبلوماسية الحوار الثلاثي (الشامي، 2021، فبراير 18).

ومن الجدير بالذكر أن تلك المواقف تبنتها حكومات ديموقراطية، ومن الممكن أن تتغير في حال وصول الأحزاب اليمينية المتطرفة إلى السلطة. لا سيما أن كلاً من كندا ونيوزيلندا شريكان أمنيان للولايات المتحدة الأمريكية. فكلاهما عضوان ضمن "معاهدة العيون الخمس" وهي تحالف استخباراتي أنشئ عام 1941 بعضوية كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبريطانيا وأستراليا ونيوزيلندا.

- **تعزيز التعاون الصيني-الروسي:** جاء أول رد من قبل الصين على التحالف الثلاثي الجديد "أوكوس" على لسان الناطق باسم الخارجية الصينية "تشا وليجيان" والذي ذكر أن سعي الولايات المتحدة إلى تصدير "تكنولوجيا الغواصات النووية إلى أستراليا يثبت مرة أخرى أنهما يستخدمان الصادرات النووية لتحقيق مكاسب جيوسياسية، وهو أمر غير مسؤول". (الجزيرة نت، 2021، سبتمبر16).

كما أعلنت الصين رغبتها بالانضمام لاتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي والتي كان الرئيس الأمريكي الأسبق "باراك أوباما" يسعى إلى احتواء الصين من خلال انضمامها لتلك الشراكة والتي رفضت من قبل الرئيس ترامب.. إلا أن واقع تنامي قوة البحرية الصينية يدفع الغرب إلى الاعتقاد بأن الصين قد تسعى يوماً ما إلى المحصلة الصفرية في ظل تنافسها مع العالم الغربي. فقد كان للتسابق العسكري البحري آثاره في إشعال سباق الغواصات في آسيا؛ إذ تتسابق الدول الآسيوية إلى شراء الغواصات من أجل منع القوة الصينية من الانتشار بالقرب من سواحلها. ففي مطلع 2021، نشرت فرنسا غواصة "إيمرود" النووية الهجومية في المحيط الهادي للمرة الأولى منذ عام 2001. كما تمتلك كل من: اليابان 23 غواصة، وكوريا الجنوبية 18 غواصة، وسنغافورة 2، وروسيا 12 غواصة. وسعت فيتنام إلى شراء 6 غواصات روسية، وماليزيا 2، وطلبت إندونيسيا 6 غواصات من كوريا الجنوبية، والفلبين تبحث أيضاً عن فرص بناء أسطول من الغواصات.

جاءت ردود الفعل الأولية في الإعلام الروسي بأن البعض عبّر عن سروره لنشوء خلاف ما بين المعسكر الغربي، إلا أنه بعد ذلك بدأ يسود الاعتقاد بأن روسيا وليست بكين فقط قد تكون مستهدفة من قبل هذا التحالف الأمني الجديد. فالروس يخشون من وصول تلك الغواصات الأسترالية إلى ساحل جزيرة سخالين الروسية وشبه جزيرة كامتشاتكا أو حتى عبور مضيق البيرنج في المحيط المتجمد الشمالي؛ وهي في الأصل

إحدى المناطق المرشحة لأن تكون إحدى الساحات الجديدة في التنافس الدولي لا سيما بفعل ظاهرة التغير المناخي وذوبان الأنهار الجليدية؛ وأصبحت الملاحة متاحة فيها. وتمتلك روسيا أدوات التفوق لما لديها من كاسحات الجليد وتقنيات مهمة دأبت على تطويرها خلال العقود الماضية متفوقة بذلك على القوى الأخرى المطلة على تلك المنطقة بما فيها كندا والولايات المتحدة الأمريكية. والحقيقة أن الموقف الروسي المتذبذب ما بين كلا المعسكرين الصيني والغربي ينعكس كذلك على الدور الروسي في المحيط الهادي. فالغرب يرى أن التعاون الروسي العسكري مع كل من الهند وفيتنام بمثابة توازن إقليمي للصين لا سيما أن الهند تعتبر إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها الإستراتيجية الأمريكية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. والهند ترى ضرورة إشراك روسيا في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، حتى لا تترك خارج المنطقة وبذلك يكون حافزاً للتقارب الروسي-الصيني (للواني، جيكوب، 2023، فبراير3).

سادساً: دور الكويت في دعم المتغيرات الجديدة في أمن الخليج

يعتبر الأمن أحد أهم الهواجس الوطنية التي تأتي على سلم أولويات الأجندة الحكومية في دولة الكويت. ويعتبر الحفاظ على أمن الكويت جزءاً جوهرياً في الحفاظ على أمن الخليج. وتقوم المنظومة الأمنية الوطنية-القومية في الكويت على البعدين الداخلي والخارجي. ويشمل البعد الداخلي استقرار العمل السياسي والدفع بخطة التنمية لا سيما تعزيز الاقتصاد غير النفطي والانتقال من الاقتصاد الأحادي إلى اقتصاد متعدد الموارد. أما البعد الخارجي فهو يشمل الشراكات الأمنية الكويتية الإقليمية والعالمية. لذلك فإن سياسة الكويت تجاه المتغيرات الجديدة في أمن الخليج والمتمثلة بصعود الدور الصيني والاتفاق السعودي-الإيراني ستؤثر بصورة مباشرة في الأمن القومي الكويتي وأمن الخليج على حد سواء. وتمنح تلك المتغيرات للكويت فرصة استئناف المفاوضات الكويتية مع إيران حول عدد من الملفات التي توقفت على أثر انقطاع العلاقات الدبلوماسية عام 2016 والتي جاءت تضامناً مع الموقف السعودي آنذاك. وأبرز تلك الملفات يكمن في الجرف القاري وحقل الدرة. وبذلك فإن تلك المتغيرات الإقليمية تؤثر في الكويت من الجانب السياسي والأمني والاقتصادي.

أ - **الجانب السياسي:** في ظل الحرب العراقية-الإيرانية خلال حقبة الثمانينيات، وعلى

أثر وقوف الكويت إلى جانب العراق بفعل الانتماء العروبي، أصبحت الكويت ضمن أكثر الدول استهدافاً في العمليات الإرهابية من قبل عدد من الجماعات المتطرفة المدعومة من إيران. وقد شملت تلك الأحداث تفجيرات المقاهي الشعبية والسفارات الأجنبية بالإضافة إلى اختطاف الطائرات. وشكل وقوف إيران إلى جانب الكويت في ظل الغزو العراقي على الكويت صفحة جديدة في العلاقات الكويتية-الإيرانية. وفي عام 2014، قام أمير دولة الكويت آنذاك الشيخ صباح الأحمد بزيارة تاريخية إلى إيران. وفي عام 2015 هنأ أمير دولة الكويت إيران بالوصول إلى الاتفاق النووي الإيراني. وفي عام 2017، زار الرئيس الإيراني حسن روحاني الكويت تلبية لدعوة من أمير دولة الكويت. وعلى أثر أحداث اقتحام السفارة السعودية في طهران، خفَّضت الكويت التمثيل الدبلوماسي مع إيران، كما خفضت عدد الدبلوماسيين العاملين في السفارة الإيرانية وأغلقت المكاتب الفنية التابعة للسفارة الإيرانية وجمدت النشاطات المشتركة بينها وبين إيران. (جريدة الراي، 2017، فبراير 16). وعلى أثر انفراجة العلاقات السعودية-الإيرانية في ظل جولات الحوار الثنائي المشترك بين البلدين، أعادت الكويت سفيرها بدر عبدالله المنيخ إلى طهران بعد انقطاع دام سبع سنوات (أبو راس، 2023، أغسطس 15).

ب - **الجانب الأمني:** تشكل إيران هاجساً أمنياً للكويت على عدة أصعدة تتمثل في سلامة المنشآت النووية، وأمن الممرات ومكافحة الإرهاب والميليشيات المتطرفة واحترام السيادة وحسن الجوار. وتشجب الكويت السلوك الإيراني بالتدخل في شؤون دول الجوار عبر دعم الجماعات والميليشيات المتطرفة وهو سلوك تعانيه جميع دول الجوار الإيراني لا سيما دول الخليج. لذلك يسهم الاتفاق الثلاثي بوساطة صينية في ضمان ضبط السلوك الإيراني في احترام السيادة وحسن الجوار. كما يحرص الجانب الصيني على الحفاظ على أمن الممرات والذي يعد إحدى أهم الأولويات الصينية في منطقة الخليج كونها تعتمد بصورة شبه مطلقة على إمدادات الطاقة الخليجية. وذلك سوف يسهم في حجم السلوك الإيراني القائم على تهديد الممرات المائية وخطوط سير ناقلات البترول. ويكتسب الملف الإيراني النووي أهمية خاصة في أمن الخليج، لا سيما في سلامة المنشآت النووية من الحوادث النووية المحتملة لا سيما أن مفاعلي بوشهر وفودرو يقعان بالقرب من السواحل الخليجية. (سليمان،

2019، نوفمبر 6). وفي ظل تصاعد حروب الظل الإيرانية-الإسرائيلية والمتمثلة بضرب السفن وتفجير المواقع النووية عن بعد تتصاعد مخاوف دول الخليج من الآثار النووية مما يحتم أهمية التعاون الدولي في سلامة أمن الخليج.

ج - **الجانب الاقتصادي ومشروع الصبية وتأهيل الجزر:** تحتفظ الكويت والصين بعلاقات وطيدة مما يتيح فرص تعميق تلك العلاقات على أثر التفاهمات الإقليمية الأخيرة. وتعتبر الصين أول دولة شيوعية اعترفت باستقلال الكويت في يونيو 1961؛ وذلك على أثر إعلان الكويت إلغاء اتفاقية الحماية البريطانية للعام 1899. في الوقت الذي رفض فيه الاتحاد السوفييتي الاعتراف بالكويت منحازاً لموقف الرئيس العراقي الأسبق عبدالكريم قاسم. تبادلت الكويت ذلك الاعتراف بالصين عام 1971 حينما أجازت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم 2758 الرامي إلى "الاعتراف بأن ممثل حكومة جمهورية الصين الشعبية هو ممثل شرعي وحيد للصين في الأمم المتحدة. وأن الصين الشعبية هي إحدى الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي" (بهبهاني، 1984: 189-235).

يشكل تنويع مصادر الدخل والخطط التنموية الكويتية أحد أهم التحديات التي تواجه الكويت. لذلك طرحت الكويت تأهيل المنطقة الشمالية والجزر الكويتية لأهداف اقتصادية وإستراتيجية. ويشمل ذلك التأهيل تحويل تلك الوجهات إلى مناطق تجارة حرة مفتوحة لدول الجوار الثلاث السعودية والعراق وإيران؛ وذلك بهدف تعزيز التعاون الإقليمي وتجنب النزاعات الحدودية عبر الربط والتعاون الاقتصادي. وقد تعثرت تلك الرؤية على أثر الاضطرابات الأمنية الإقليمية؛ لذا فإن الاستقرار الإقليمي والتوافقات السعودية-الإيرانية-العراقية برعاية صينية سوف تسهم في إعادة إحياء تلك الطموحات الاقتصادية الإستراتيجية. وتتوافق خطط تنمية مدينة الصبية وتأهيل الجزر مع المشروع الصيني "الحزام والطريق"؛ مما سوف يعكس تعزيز أحد أهم الشراكات الدولية والمتمثلة بالشراكة الكويتية-الصينية.

د - الجرف القاري وحقل الدرة:

يشكل ترسيم الجرف القاري وتشغيل حقل الدرة إحدى أبرز القضايا التي تتطلع الكويت إلى أن تحصدها على أثر حالة التوافق الإقليمي التي سادت منطقة

الخليج بعد توقيع الاتفاق السعودي-الإيراني (2023). فالتفاوض حول حقل الدرة من الممكن أن يشكل أحد أوجه التعاون الإقليمي (القبلان، 2023، يونيو10). وقد سبق للكويت، بفعل التوافق ما بين القيادتين الكويتية والسعودية، الوصول إلى حلول في ترسيم المنطقة المقسومة (الصباح، 2023، فبراير 21).

وفي 11 ديسمبر 2022، وقعت الكويت والسعودية مذكرة تفاهم لتطوير حقل الدرة بقدرة تصل إلى مليار قدم مكعبة و84 ألف برميل من المكثفات يومياً. ويأتي ذلك تنفيذاً لمذكرة التفاهم المبرمة بين كلا الطرفين في 24 ديسمبر 2019، التي تتضمن إجراءات تطوير حقل الدرة المترتبة على تطبيق البنود المنصوص عليها في محضر الاجتماع الوزاري، وإعادة تقييم واستكمال الدراسات الهندسية لمشروع حقل الدرة وتشكيل فريق فني مختص لتنفيذ المشروع. ويقع حقل الدرة في المنطقة البحرية المتداخلة التي لم يتم ترسيمها بين الكويت وإيران، وتقع أغلب مساحة الحقل في المياه الكويتية والسعودية ويحتوي الحقل على مخزون كبير من الغاز يقدر بنحو 11 تريليون قدم مكعبة من الغاز الطبيعي إضافة إلى أكثر من 300 مليون برميل نفطي. وستقوم شركة عمليات الخفجي المشتركة وهي مشروع مشترك بين شركة أرامكو لأعمال الخليج والشركة الكويتية لنفط الخليج بالاتفاق على اختيار استشاري يقوم بإجراء الدراسات الهندسية اللازمة لتطوير الحقل وفقاً لأفضل الأساليب والتقنيات الحديثة والممارسات التي تراعي السلامة والصحة والحفاظ على البيئة ووضع التصاميم الهندسية الأكثر كفاءة وفاعلية من الناحيتين الرأسمالية والتشغيلية.

وقرر أن يقسم الإنتاج بالتساوي بين الشريكين بالاستناد إلى خيار الفصل البحري بحيث يتم فصل حصة كل من الشريكين في البحر. ومن هناك ترسل حصة شركة أرامكو لأعمال الخليج من الغاز الطبيعي وسوائل الغاز والمكثفات إلى مرافق الشركة في الخفجي؛ فيما ترسل حصة الشركة الكويتية لنفط الخليج من الغاز الطبيعي وسوائل الغاز والمكثفات إلى مرافقها في الزور. ومن الجدير بالذكر أن الكويت والسعودية سبق أن أعلنتا في 21 مارس 2022 اتفاقية تطوير حقل الدرة؛ فقد سارعت الخارجية الإيرانية آنذاك إلى إصدار بيان في 26 مارس 2022 باعتبار أن الاتفاق بين السعودية والكويت لتطوير حقل آرش (وهو الاسم الإيراني للحقل) خطوة غير قانونية مؤكدة احتفاظ إيران بحق الاستثمار في الحقل المشترك بين الدول الثلاث.

وأشارت الخارجية الإيرانية إلى أن هنالك أجزاء منه في نطاق المياه غير المحددة بين إيران والكويت داعية إلى دخول الدول الثلاث في مفاوضات حول كيفية استثمار الحقل المشترك. وأكدت استعداد إيران للدخول في مفاوضات مع السعودية والكويت حول آلية الاستثمار في هذا الحقل المشترك بالتزامن مع استمرار المفاوضات مع الكويت من أجل تحديد حدود الجرف القاري (عربي بوست، 2022، ابريل14).

وفي 29 مارس 2022 قال وزير الخارجية الكويتي آنذاك الشيخ أحمد ناصر المحمد الصباح خلال لقائه مع وزير الخارجية الفرنسي: إن حقل الدرة هو موضوع ثلاثي بين الكويت والسعودية وإيران. إلا أنه عاد وصرح في اليوم نفسه بأن حقل الدرة هو حقل كويتي-سعودي خالص، موضحاً أن ما ذكره في مؤتمره الصحافي كان المقصود به مفاوضات ترسيم حدود الجرف القاري بين الكويت والسعودية وإيران. (كونا، 2022، مارس29).

من جهته أعلن وزير النفط الإيراني جواد أوجي أن عمليات الحفر في حقل آرش الغازي المشترك ستبدأ قريباً، مؤكداً أن الدراسات الشاملة للحقل قد اكتملت بحفر بئر التنقيب وإنجاز المسح الزلزالي. وفي أبريل 2022 أطلقت الكويت والسعودية بياناً مشتركاً بصفتهما طرفاً تفاوضياً واحداً بدعوة إيران إلى ترسيم الحدود الشرقية للمنطقة المقسومة المغمورة بين البلدين. وفي 5 مارس 2023، التقى نائب وزير الخارجية الكويتي السفير منصور العتيبي بسفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية محمد إيراني الذي أعلن أن اجتماع تحديد الحدود البحرية بين البلدين سيعقد في طهران في المستقبل القريب. (وزارة الخارجية، 2023، مايو15)

يرتبط حقل الدرة بمنطقة الجرف القاري بين الكويت والسعودية وفق اتفاقية جنيف 1958 واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار للعام 1982. وقد عرفت المادة الأولى في اتفاقية جنيف الجرف القاري بأنه: "مناطق قاع البحار وما تحته من طبقات متصلة بالشاطئ، تمتد خارج البحر الإقليمي إلى عمق 200 متر أو إلى ما يتعدى هذا الحد إلى حيث يسمح عمق المياه باستغلال الموارد الطبيعية لهذه المنطقة".
(Convention on the Continental Shelf, 1958:311)

في عام 1949، أعلنت إيران كذلك بيانها السيادي على الجرف القاري ولكنه صدر رسمياً بقانون عام 1955 وارتكز على إقرار مبدأ العدالة لتقاسم الجرف القاري

مع دول الجوار. وفي 1949/6/12، أصدرت الكويت مرسوماً أعلنت فيه حقوقها السيادية في الجرف القاري، والذي نص على: "إن قاع البحر والتربة السفلية الواقعة تحت أعالي البحار للخليج العربي المتاخمة للمياه الإقليمية للكويت والتي تمتد باتجاه البحر إلى نقطة يتم تحديدها لاحقاً بعد التشاور مع الدول المجاورة يجب أن تكون ذات صلة بما يلي: تخضع الكويت لسلطتها القضائية وسيطرتها الحصرية، ستؤثر الإشارة في هذا الإعلان إلى المياه في هذه المناطق التي تعتبر أعالي البحار أو تؤثر في حقوق الصيد وصيد اللؤلؤ التقليدي في هذه المياه".

(Proclamation By the Ruler of Kuwait of 12 June 1949)

ترى الكويت أن تحديد الجرف القاري شرط مسبق للبدء باستغلال حقل الدرة من الجانب الإيراني. تم اكتشاف حقل الدرة عام 1967 في منطقة مقسومة ما بين السعودية والكويت، وتشمل حقل الخفجي والحوت واللؤلؤ والدرة. وتدير أرامكو حصة السعودية في حين تدير مؤسسة البترول الكويتية حصة الكويت. واندلع النزاع حول الحقل، حينما منحت إيران حق التنقيب والاستغلال للشركة الإيرانية-البترولية للنفط (بريتش بيتروليهم)، في حين منحت الكويت حق الامتياز لشركة رويال داتش شل المتعددة الجنسيات، وقد تداخل الامتيازان في الجزء الشمالي من حقل الدرة. احتجت الكويت على تنقيب إيران عن الغاز في الجزء الكويتي لا سيما قبل ترسيم حدود الجرف القاري بين البلدين. وتشكل الجزر الواقعة ما بين الكويت وإيران أحد عوائق ترسيم الحدود البحرية. فإيران التي اعتمدت على مبدأ خط الوسط وأهملت الجزر في ترسيم حدودها البحرية مع دول الخليج، أصرت على إعطاء صفة الأثر الكامل لجزيرة خرج التي تبعد عن الحدود الإيرانية 17 ميلاً بحرياً. وذلك بمخالفة اتفاقيات قانون البحار والجرف القاري، وترسيم الحدود البحرية الخليجية مع إيران التي اعتمدت خط الوسط كأساس لترسيم الجرف القاري. لذلك طالبت الكويت الجانب الإيراني بإعطاء جزيرة فيلكا التي تبعد عن الساحل الكويتي تسعة أميال فقط صفة "الأثر الكامل". وذلك من أجل استخدامها كقياس لحدود الجرف لوقوعها ضمن عرض البحر الإقليمي للكويت الممتد لمسافة 12 ميلاً بحرياً (السعدون، 2006).

ومن الجدير بالذكر أنه خلال الفترة ما بين 1967 وحتى عام 2000 لم تثر قضية حقل الدرة وترسيم الحدود البحرية ما بين البلدين. وفي فبراير 2000، أعلنت

إيران عن الاتفاق مع شركات أجنبية لتطوير حقل الدرة إلا أنها سرعان ما توقفت بعد تصاعد الخلاف بينها وبين الكويت والسعودية. وقد أفضت تلك التهديدات الإيرانية إلى ترسيم الحدود البحرية بين الكويت والسعودية فأصبحت السعودية شريكاً في حقل الدرة بناء على اتفاقية ترسيم الحدود الجديدة. وقد استمرت الوعود الإيرانية لا سيما خلال فترة الرئيس محمد خاتمي (1997-2005) للجانبين الكويتي والسعودي بترسيم تلك الحدود. وفي عام 2003 قام صباح الأحمد رئيس الوزراء الأسبق بزيارة لطهران؛ إذ شُكِّلت لجنة مشتركة لترسيم الجرف القاري دون نتيجة (البيان، 2003، يناير 13).

وفي عام 2006 أعلنت الكويت والسعودية رغبتهما في تطوير حقل الدرة إلا أن شيئاً لم يحدث. وارتفعت التوقعات الكويتية بإمكانية الوصول إلى حل مع إيران عام 2007 وذلك خلال زيارة وزير الخارجية الإيراني الأسبق منوشهر متكي إلى الكويت، ومشاركة الرئيس الإيراني أحمدي نجاد في قمة مجلس التعاون والإعلان عن تقارب سياسي ما بين الطرفين الإيراني والخليجي. وقد أفضى ذلك التقارب إلى زيارة ناصر المحمد رئيس الوزراء الأسبق الكويتي لإيران لمناقشة ترسيم الحدود البحرية؛ إلا أن إيران طالبت بمناقشة الملف في اجتماعات اللجنة العليا المشتركة بين الطرفين (الجزيرة نت، 2009، نوفمبر 21). وفي عام 2010، كشفت شركة النفط البحرية الإيرانية المقترح الإيراني بشأن التطوير والاستثمار الثنائي لحقل الدرة ما بين الكويت وإيران من دون السعودية (الأنباء، 2010، مارس7).

في نوفمبر 2011، خلال اجتماع وزير الخارجية الكويتي محمد الصباح مع نظيره الإيراني-على هامش اجتماعات المؤتمر العاشر لمنتدى حوار التعاون الآسيوي العاشر في الكويت- قال الشيخ محمد الصباح: "90% من الحديث كان عن الجرف القاري لأننا دائماً نقول إنها الشوكة التي بخاصرة العلاقات الكويتية- الإيرانية، وهذا الموضوع هو الذي بحثه رئيس مجلس الأمة خلال زيارته إلى إيران، ونحن نحتاج إلى القرار السياسي بأن يجلس الخبراء ما بين الكويت وإيران والسعودية حتى يتفقوا على نقطة تلاقٍ سياسية ومنها ننطلق في تحديد ورسم الجرف القاري، لذلك اتفقنا من حيث المبدأ أن يكون هناك اجتماع ثلاثي كويتي- سعودي- إيراني لحل هذه الاشكالية" (عبدالشافي، 2012).

وفي 27 يوليو 2016، قدمت السعودية والكويت رسالة احتجاج مشتركة إلى

الأمين العام للأمم المتحدة تخص الاعتداءات والتجاوزات المتكررة من قبل إيران على مياه المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة. تناولت الشكوى كذلك تجاوزات الزوارق العسكرية الإيرانية على مياه المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة بين السعودية والكويت (القبس، 2016). وفي عام 2019 وقعت السعودية والكويت ملحقاً إضافياً لتوضيح بعض التفسيرات المتعلقة باتفاقية الحدود البحرية الموقعة عام 2000. وبذلك لاتزال قضية الجرف القاري واستغلال حقل الدرة من القضايا العالقة بين إيران والكويت والسعودية، والوصول إلى حلول مشتركة سوف يسهم في تعزيز إجراءات بناء الثقة بين دول الجوار في منطقة الخليج العربي.

خاتمة البحث

يعتبر هذا البحث ضمن أول الجهود البحثية الساعية إلى تقييم الصعود الصيني في منطقة الخليج وأثره في توقيع الاتفاق السعودي-الإيراني (2023). وقد تمكن البحث من الوصول إلى عدد من الاستنتاجات المهمة ومنها:

- أثبت البحث أن للقيادة السياسية في الصين والسعودية وإيران دوراً حاسماً في تبني الاتفاق الثلاثي، وقد انعكس ذلك بوضوح من خلال حضور الرئيس الصيني للقمة الخليجية-الصينية في الرياض في ديسمبر 2022. والتي مهدت لدعوة الطرفين السعودي والإيراني لحضور اجتماع بكين الذي بلور الاتفاق. كما عكست مشاركة قادة الأجهزة الأمنية في كل من السعودية وإيران الرغبة المباشرة للقيادة السياسية للوصول إلى ذلك الحل الأمني.
- أدت المتطلبات والضغوطات الداخلية في البلدان الثلاثة دوراً رئيساً في توجيه اختيارات القيادة السياسية نحو الاتفاق الثلاثي. فالدبلوماسية الصينية في الخليج تعتبر أولى مهمات الرئيس الصيني "شي جين بينغ" بعد ولايته الثالثة لكسر الحصار الأمريكي للصين في بحر الصين الجنوبي ومضيق تايوان. كما تتطلع السعودية من خلال ذلك الاتفاق إلى إقفال الملف اليمني الذي يشكل عائقاً للخطط التنموية السعودية الطموحة. أما إيران فهي ترزح تحت وطأة المظاهرات والاحتجاجات الداخلية على أثر تردي المستوى المعيشي والتي تفجرت بفعل حادثة مقتل الناشطة مهسا أميني.

- أدت مراكز الأبحاث في جمهورية الصين الشعبية دوراً مهماً في رسم الإستراتيجية الصينية القائمة على أداء دور الوساطة بين السعودية وإيران. وذلك يؤكد أهمية أن تلتفت دول الخليج والمنطقة العربية إلى الاهتمام بمراكز الأبحاث ومستودعات التفكير وإشراكها في رسم القرارات الإستراتيجية وصناعتها لا سيما أنها تبنى على أسس علمية قائمة على الرصد والتحليل والاستشراف.
- على عكس ما يروج له الإعلام الغربي حول محدودية تأثير الرأي العام في السياسة الصينية، فقد تبين أن الرأي العام يؤدي دوراً مهماً بالتأثير في توجهات السياسة الصينية. فقد تعرض الأكاديميون الصينيون في البداية الذين قادوا الرأي العام إلى القبول بالوساطة الصينية بين إيران والسعودية إلى ضغوطات الرأي العام الصيني الرافض للتقارب الصيني-الإيراني بسبب أحداث مهسا أميني، إلا أنه بعد نجاح الدبلوماسية الصينية في التوفيق ما بين الطرفين الإيراني والسعودي، حظيت الجهود الأكاديمية بدعم الرأي العام الصيني.
- شكلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2002، البدايات الأولى لتغيير اتجاهات السياسة الخارجية السعودية في البحث عن شركاء دوليين آخرين إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية. لذلك توالت زيارات القيادة السياسية السعودية إلى بكين منذ أواخر التسعينيات بما فيها زيارة الملك عبدالله بن عبدالعزيز حينما كان ولياً للعهد، ومن ثم زيارته حينما تولى مقاليد الحكم عام 2006 بصحبة ولي العهد آنذاك الملك سلمان بن عبدالعزيز الذي أكمل تلك المسيرة في تعزيز العلاقات السعودية-الصينية.
- على عكس ما يروج له الإعلام الغربي، بأن العلاقات الصينية-السعودية هي ردة فعل على أثر الانسحاب الأمريكي من المنطقة والذي بدأ من العراق عام 2009، وأفغانستان في صيف عام 2021، إلا أن البحث توصل إلى متانة العلاقات التراكمية الصينية-السعودية وعمقها. والتي مرت بعدة مراحل شملت، التعاون في إطار منتدى التعاون الصيني-العربي (2004)، الحوار الإستراتيجي الخليجي- الصيني (2010)، المشاركة الخليجية في القمة التأسيسية لمشروع الحزام والطريق (2013)، إعلان الشراكة الإستراتيجية الشاملة الصينية-السعودية للعام 2016 وصولاً إلى الاتفاق السعودي- الإيراني 2022.

- على الرغم من أهمية الدور الصيني، فإن الصين لا تزال تتصارع مع طبيعة هويتها الدولية، فالصينيون يرفضون تسمية "القوة الصاعدة" التي يرون أنها تسمية يطلقها الإعلام الغربي، ويفضلون بدلاً منها تسمية "الاقتصادات الناشئة"، إلا أن واقع الحال، أن نجاح الوساطة أضاف إلى الصين رصيداً مهماً ضمن أبرز القوى الدولية.
- اتسمت الصين باتباع سياسة متوازية تُبنى على خطوط متساوية في علاقتها مع طرفي النزاع السعودي-الإيراني، وقد أسهمت تلك السياسة في تعزيز مكانة الصين كوسيط نظيف. وقد انعكس ذلك خلال تبني الصين الدبلوماسية النشطة بين العامين (2016-2018) والتي استهدفت كلا من إيران والخليج لا سيما السعودية بما فيها إطلاق الوثيقة الصينية للدول العربية للعام 2016، إعلان الشراكة الإستراتيجية الشاملة الصينية-السعودية للعام 2016 والشراكة الإستراتيجية الشاملة الصينية-الإماراتية للعام 2018، إبرام اتفاقية الربع قرن الصينية-الإيرانية للعام 2021، وإطلاق مبادرة النقاط الخمس للأمن والاستقرار الصينية للعام 2021 والتي جاءت بمثابة تمهيد لإعلان الاتفاق السعودي-الإيراني 2022.
- تمتاز اتفاقية ربع القرن بين إيران والصين التي وقعت عام 2021 بالضبابية، فبنودها لم تنشر، كما أنها تشمل العديد من الجوانب بما فيها التعاون العسكري والأمني. وفي ظل توقيع الاتفاق الثلاثي السعودي-الإيراني-الصيني، أصبح من اللازم إطلاع الجانب السعودي والذي بدوره يمثل الجانب الخليجي على فحوى ذلك الاتفاق من أجل تعزيز الشفافية والمصداقية بين الأطراف الثلاثة المعنية.
- على الرغم من الاعتقاد السائد في دول الخليج حول متانة العلاقة الصينية-الإيرانية، إلا أنه تبين من خلال هذا البحث أن كلا الطرفين يمارس سياسة الحذر تجاه الآخر. فالنظام السياسي في الصين يحتاج إلى توضيح أهمية علاقته مع إيران للرأي العام الصيني الذي يرفض التشدد السياسي والديني الذي يمارسه النظام السياسي في إيران في الداخل الإيراني. أما إيران، فمرجع سياسة الحذر، أنه لا يزال هناك من النخبة السياسية الإيرانية من يؤمن بأهمية التقارب مع الغرب للتخلص من العقوبات الغربية. كما أن الإدارة الأمريكية كانت تسعى إلى خلق محور إيراني-هندي من أجل التوازن مع المحور الصيني-الباكستاني. لذلك سمحت الإدارة الأمريكية للشركات

الهندية بالاستثمار في ميناء جابهارد الإيراني حتى يكون في مواجهة ميناء جوادر الباكستاني والذي يُعدّ جزءاً من الاستثمارات الصينية في الخليج.

- أسهمت السياسات الأمريكية الانسحابية من منطقة الخليج في تعزيز الشراكات الخليجية مع القوى الدولية الأخرى لا سيما الصين وروسيا، وبذلك أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تحظى بمكانة الشريك الأمني الإستراتيجي الأول لدول الخليج لكن ضمن شركاء إستراتيجيين آخرين.

وبذلك، فقد أثبت هذا البحث على عكس ما يقفز إليه الكثير من المحللين في الحديث عن دخول العالم إلى التعددية القطبية، بأن العالم لايزال يمر بالمرحلة الانتقالية وذلك من خلال عدد من السمات أهمها، الصراع الروسي-الغربي المفتوح حول أوكرانيا، استمرار ظهور المنظمات الدولية والإقليمية وتسابق الدول إلى الانضمام إليه، هيمنة قضايا البيئة والمناخ، المواجهة الغربية مع الصين في آسيا، التنافس الغربي-الصيني التقني، صعود الصين في مجال القوة البحرية لا سيما في المحيط الهادئ وبحر الصين والذي أدى دوراً مهماً في تغيير مواقف القوى الإقليمية في تلك المنطقة. كما أن حالة الانفراج الأمني الإقليمي التي وفرها الاتفاق الثلاثي لا بد أن تسعى دولة الكويت إلى استثمارها لتعظيم استفادتها كدولة تقع في محيط القوى الإقليمية الثلاث في المنطقة والمتمثلة بإيران والعراق والسعودية. وتكمن الاستفادة التي تعود بالنفع على الكويت في ملفاتها السيادية. وتعتبر أبرز تلك الملفات السيادية هي مفاوضات الجرف القاري والتي ترتبط بدورها بحصص الاستثمار في حقل الدرة الغازي. لذلك لا بد أن تسعى الكويت إلى تكثيف جهودها الدبلوماسية حتى تتمكن من الوصول إلى صيغة مقبولة إقليمية لترسيم حدودها والاستفادة من موارد حقل الغاز لتسد احتياجاتها من الغاز الطبيعي. وتسهم في الوقت نفسه في تعزيز صيغة السلام الإقليمي والذي سوف ينعكس إيجاياً على كامل المنطقة العربية.

مصادر الدراسة

أبوراس، عبدالجبار. (2023). بعد 7 أعوام.. الكويت تعيد سفيرها إلى طهران. *وكالة الأناضول*. تم الاسترجاع بتاريخ 4/4/2023 من:

https://www.aa.com.tr/ar/% %D9%89%20%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86.

أحمديان، حسن. (2023). إيران والاتجاه شرقاً بين الواقع والمرجو: نقاش حول نيات الصين. مركز *الجزيرة للدراسات*. تم الاسترجاع في 15/4/2023 من:

https://studies.aljazeera.net/ar/article/5538

الأنباء. (2010). *إيران تعرض على الكويت التطوير المشترك لحقل الدرة*. تم الاسترجاع بتاريخ 4/4/2023 من:

https://www.alanba.com.kw/ar/economy-news/98475/07-03-2010 /

البيان الختامي لقمة جدة للأمن والتنمية. (2022). *جريدة الاتحاد*. تم الاسترجاع في 5/6/2023 من: https://www.alittihad.ae/news/

البيان. (2003). *سلمه رساله من جابر: صباح الأحمد بحث وخاتمي التطورات في المنطقة*. تم الاسترجاع في 6/6/2023 من:

https://www.albayan.ae/one-world/2003-01-13-1.1261542

الثنيان، محمد. (2023). لقاء الباحثة مع رئيس مركز طروس، مقره دولة الكويت.

الجزيرة نت. (2021). اتفاق اوكوس مع استراليا.. الصين تعتبره تهديداً للاستقرار وبلينكت يرحب بدور أوروبي. *الجزيرة نت*. تم الاسترجاع في: 15 /4/ 2023 من:

https://www.aljazeera.net/politics/2021/9/16/%

الجزيرة نت. (2009). *رئيس وزراء الكويت في إيران اليوم*.

https://www.aljazeera.net/news/2009/11/21/%

الجوهري، أسامة. (2020). *تاريخ الدول والإمبراطوريات الصينية*. القاهرة: دار الكتب.

الحوار الإستراتيجي مع جمهورية الصين الشعبية. موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. تم الاسترجاع في 14/4/2023 من:

https://www.gccsg.org/arsa/CooperationAndAchievements/Achievements/Strategicdialogueswithcountriesandregionalgroups/Pages/StrategicdialoguewiththePeople.aspx

الرئيس الصيني يستقبل نظيره الإيراني مع وفد اقتصادي تجاري مشيداً بالعلاقات بين البلدين. (2023). *فرانس 24*. تم الاسترجاع في 2023/4/19 من:
https://www.france24.com/ar/%D8%

الزعتر، خالد بن فيحان. (2016). *إيران الخميني شرطي الغرب*. القاهرة: دار الكتب.

السعدون، محمد ثامر. (2006). *الحدود البحرية العراقية*. [رسالة دكتوراه]. جامعة بغداد.

الشامي، طارق. (2021). لماذا تستخدم بعض الدول دبلوماسية الرهائن رغم أضرارها. *اندبندت عربية*. تم الاسترجاع في 2023/6/2 من:
https://www.independentarabia.com/node/194791

الشريف، عابد. (2023). *لقاء الباحثة مع مدير فرع مكتبة الملك عبدالعزيز في بكين*، جامعة بكين، جمهورية الصين الشعبية.

الصباح، سالم عبدالله الجابر. (2023). *لقاء الباحثة مع وزير الخارجية الكويتي*. الكويت.

الصين والإمارات تتعهدان بتعزيز الشراكة الإستراتيجية الشاملة. (2017). تم الاسترجاع في 2023/4/15 من:
https://newsar.cgtn.com/n/BfIcA-BcA-FIA/BfbHEA/p.html

الطائي، سعاد. (2016). *الأويغور: دراسة في أصولهم التاريخية وأحوالهم العامة (127-656هـ/744-1258)*. بغداد: دار مكتبة عدنان.

العاني، ثامر محمود زيدان. (2014). *التعاون الإستراتيجي بين الصين والدول العربية*. القاهرة: سنابل الكتاب.

الغامدي، أميرة. (2021). *تحولات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط: الإستراتيجيات-المسارات-الشواهد-الآفاق*. جدة: شركة المعرفة.

الغواصات الأمريكية لا الفرنسية.. أسرار إستراتيجية وراء القرار الأسترالي. (2021). الحرة. تم الاسترجاع في 2023/4/18 من:
https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2021/09/17/%

الفلاحي، حاتم. (2022). صراع الكبار تحالف اوكوس دلالات ومؤشرات ترسم ملامح المواجهة المقبلة. مركز *الرافدين للدراسات الإستراتيجية*. تم الاسترجاع في 2023/6/23 من:
https://rasammerkezi.com/estimate-position/10066/

القبس. (2016). *احتجاج كويتي سعودي للأمم المتحدة: إيران تنتهك حدودنا البحرية*. https://www.alqabas.com/article/14548

القبلان، تركي. (2023). *لقاء الباحثة عبر الهاتف مع الباحث السعودي المختص في أمن الخليج*.

المكيمي، هيله. (2021). الصين والخليج ما بين الشراكة والجرأة الإستراتيجية. *مجلة آراء حول الخليج*. تم الاسترجاع في 5/5/2023 من:

https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=5774:2021-08-30-12-02-02&catid=4480&Itemid=172

المكيمي، هيله حمد. (2021). اوكوس فرصة لتعزيز العمل الخليجي المشترك وإيجاد موقع بين كواد وأوكوس والآسيان. *مجلة آراء حول الخليج*. تم الاسترجاع في 5/5/2023 من:

https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=5840:2021-10-28-12-20-17&catid=4497&Itemid=172

المكيمي، هيله، (2020). صفقة ربع القرن ما بين إيران والصين. *جريدة النهار*، الكويت. تم الاسترجاع في 5/5/2023 من:

https://www.annaharkw.com/annahar/Article.aspx?id=877171&date=10052018

النعيم، مشاري عبد الرحمن. (2012). *اتجاهات النخب السعودية نحو التحديث السياسي في المملكة العربية السعودية (2001-2011)*. بيروت: الإنتشار العربي.

انال، حسن. (2023). لقاء الباحثة –عبر الهاتف– مع أستاذ العلوم السياسية في جامعة انقرة.

إيراني، محمد. (2023). *لقاء الباحثة مع السفير الإيراني في دولة الكويت*. الكويت.

بايدن من قمة جدة: لن نترك فراغاً تملؤه الصين أو روسيا أو إيران. (2022). الحرة. تم الاسترجاع في 7/5/2023 من:

https://www.alhurra.com/arabic-and-

بن صقر، عبدالعزيز. (2023). *لقاء الباحثة مع رئيس مركز دراسات الخليج*. جدة، المملكة العربية السعودية.

بهبهاني. هاشم. (1984). *سياسة الصين الخارجية في العالم العربي* (1955-1975). بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية.

بيان مشترك بشأن تأسيس علاقات الشراكة الإستراتيجية الشاملة بين الصين الإمارات. (2018). تم الاسترجاع في 4/4/2023 من:
https://arabic.cgtn.com/news/3d3d674d6652444f35497a6333566d54/p.html

بينغ بينغ، وو. (2023). *لقاء الباحثة مع رئيس مركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة بكين*، جمهورية الصين الشعبية.

بينغ، دينغ شياو. (1987). *مسائل أساسية في الصين المعاصرة*. بكين: دار النشر باللغات الأجنبية.

بينغ. شي جين. (2014). *كلمة الرئيس الصيني خلال الاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني-العربي*.

بينغ. شي جين. (2013). حول الحكم والإدارة. كلمة الرئيس الصيني. بكين.

بينغ، وانغ كه. (2012). *جوهر التقاليد الصينية*. (ترجمة عباس جواد كديمي). الأردن: مؤسسة الفكر العربي.

تطورات المشهد الإيراني: تقرير دوري يعرض آخر تطورات المشهد الإيراني. (2023). مركز طروس، *وحدة الدراسات السياسية*. دولة الكويت.
https://torouscenter.com/656

تشومي. (2022). اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية..زخم قوي لإنعاش الاقتصاد بعد الجائحة. *الصين اليوم*. تم الاسترجاع في 18/4/2023
http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/jj/202203/t20220330_800280909.html

تشي، لي يونغ؛ تشينغ، يوان تشنغ. (2017). *دبلوماسية الدول الكبرى ذات الخصائص الصينية. (51-78)*. تحرير جانغ يون لينغ. الحزام والطريق: تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن 21. (ترجمة آية الغازي). القاهرة: دار صفصافة.

تشينغ، ين تشونغ. (2011). *النظام السياسي الصيني*.(ترجمة فريدة وانغ فو). بكين: دار النشر الصينية عبر القارات.

تيريل، روس. (2010). *الإمبراطوية الصينية الجديدة وما تعنيه للولايات المتحدة الأمريكية*. (ترجمة محمد العشماوي). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

جيا، تشانغ باي. (2017). *التجربة الصينية: الماضي والحاضر والمستقبل*. (ترجمة مريم محسن، أسماء صالح، آية عبدالله، جوزيف موسى). القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.

جيان وي، تشانغ. (2023). *لقاء الباحثة مع سفير جمهورية الصين الشعبية لدى دولة الكويت*.

جيه، ستيفن وآخرون. (2017). *حصري-ترامب يشكو عدم تحمل السعودية نصيباً عادلاً من تكلفة دفاع أمريكا عنها*. رويترز. تم الاسترجاع في 7/6/2023 من:
https://www.reuters.com/article/trump-saudi-dr7-idARAKBN17U20A

حسيني، سيد محمد. (2023). لقاء الباحثة مع السفير الإيراني الأسبق في السعودية والإمارات العربية المتحدة والسنغال.

دول أوبك+ تقرر خفض طوعي للإنتاج النفطي حتى نهاية 2023. (2023، ابريل2). سي ان بي سي عربية. تم الاسترجاع في 25/3/2023 من:
https://www.cnbcarabia.com/108417/2023/04/02

رؤية السعودية 2030. https://www.vision2030.gov.sa/ar/v2030/v2030-projects/

روحاني في الكويت: نرحب برسالة دول الخليجي..وأي سوء فهم يمكن تسويته بالحوار. (2017). *جريدة الراي*. تم الاسترجاع في 35/3/2023 من:
https://web.archive.org/web/20170725125518/http://www.alraimedia.com/ar/article/local/2017/02/16/745782/nr/kuwait

زيمينغ، فو. (2023). لقاء الباحثة مع نائب عميد كلية اللغات الأجنبية في جامعة بكين. بكين، جمهورية الصين الشعبية.

سليمان، نهال. (2019). لايستطيع أحد قصفه..تعرف على مفاعل فوردو النووي الإيراني. *الوطن* نيوز. تم الاسترجاع في 25/3/2023 من:
https://www.elwatannews.com/news/details/4410331

شانغلين، مو. (2023). لقاء الباحثة مع كبير الباحثين في معهد الصين للدراسات الدولية الإستراتيجية، بكين، جمهورية الصين الشعبية.

شنغ، شي جنغ ون تشن تشيو. (2010). *الثقافة الصينية*. بكين: دار النشر الصينية عبر القارات.

شينخوا. (2023). بتفويض شعبي..شي جين بينغ يقود حملة جديدة لتحديث الصين. *صحيفة الشعب اليومية اونلاين*. تم الاسترجاع في 23/6/2023 من:
http://arabic.people.com.cn/n3/2023/0317/c31664-10223744.html

صفقة الغواصات النووية: وزير خارجية فرنسا يهاجم أمريكا وأستراليا وبريطانيا ويتهمهم بالكذب والإنتهازية. (2021). *العربية سي ان ان*. تم الاسترجاع في 2023/6/23 من:
https://arabic.cnn.com/world/article/2021/09/19/france-fm-criticizes-us-australia-australia-aukus-submarines-deal

عبدالحي، وليد سليم. (2000). *المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2020*. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

عبدالشافي، عصام. (2012). الجرف القاري الكويتي-الإيراني: أبعاد سياسية تحركها مصالح اقتصادية. *جريدة الوطن*.
https://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?id=177003&yearquarter=20121

عبدالله، معتصم صديق؛ الصياد، محمد السيد. (2023). *مابعد خامنئي: المرشد القادم ومستقبل ولاية الفقيه. المعهد الدولي للدراسات الإيرانية (رصانة)*. الرياض: المملكة العربية السعودية.

عبدالله، يوسف. (2022). وزيرالخارجية: "قمة جدة للأمن والتنمية"، لم تبحث التعاون مع إسرائيل بتاتا". *جريدة عكاظ*. تم الاسترجاع في 2023/3/15 من:
https://www.okaz.com.sa/news/local/2110339

عربي بوست. (2022). *حقل الدرة ملف قديم يعود للواجهة..قصة النقاط الساخنة بين إيران ودول الخليج*. تم الاسترجاع في 2023/7/3 من:
https://arabicpost.live

غرايجيوسكي، نيكول. (2021). عضوية إيران في منظمة شانغهاي للتعاون: المحفزات والتداعيات. *معهد واشنطن*. تم الاسترجاع في 2023/4/4 من:
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/dwyt-ayran-fy-mnzmt-shnghhay-lltawn-almhfzat-waltdayat

فاكسين، لي. (2013). *عملية حراسة الملاحة البحرية لجيش التحرير الشعبي الصيني*. بكين: دار النشر عبر القارات.

في، تونق. (2023)، لقاء الباحثة مع رئيسة قسم الدراسات الأمنية في الأكاديمية الصينية للعلوم الإجتماعية. بكين، جمهورية الصين الشعبية.

قاسمي، فرزاد. (2023). العلاقة بين روسيا وإيران تتدهور. *جريدة الجريدة*. تم الاسترجاع في 2023/4/5 من:
https://www.aljarida.com/article/19811

كازمتسوف، فاسيلي. (2023). لقاء الباحثة مع نائب رئيس معهد الإستشراق الروسي في موسكو. روسيا الفيدرالية.

كوساتش، غريغوري؛ ميلوكوميان، يلينا. (2005). *تطور السياسة الخارجية السعودية من تأسيس الدولة إلى بداية الإصلاحات*. الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية- وزارة الخارجية السعودية.

للواني، سمير؛ جاكوب، هابيمون. (2023). هل تتخلى الهند عن روسيا. *اندبندت عربية*. تم الاسترجاع في 23/6/2023 من:
https://www.independentarabia.com/node/418296

ليان، وو جينغ وآخرون. (2014). *الصين في السنوات الثلاثين المقبلة*. (ترجمة وانغ فو) الأردن: مؤسسة الفكر العربي.

لي، تشاو. (2018). *مبادرة الحزام والطريق الصينية من منظور الاقتصاد الثقافي العالمي*. (ترجمة محمد بيج، شيه يانغ). بيروت: منشورات ضفاف.

منتدى التعاون الصيني-العربي.(2020). تم الاسترجاع في 23/6/2023 من:
http://www.chinaarabcf.org/ara/gylt/200904/t20090407_6402501.htm

"من الصين.. النص الكامل للبيان المشترك حول استئناف العلاقات بين السعودية وإيران." (2023). *موقع العربية سي ان ان*. تم الاسترجاع في 23 /6/ 2023 من:
https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2023/03/10/saudi-and-iran-agree-to-re-open-embassies-within-two-months-statement

منصور، عمرو. (2021). العلاقات السياسية الصينية-السعودية (2012-2016) وأبعاد التحول إلى الشراكة الإستراتيجية الشاملة. *مجلة الصين والعالم العربي*، *2*(1).
https://www.degruyter.com/document/doi/10.1515/caas-2022-2008/html?lang=en

ميان، يانغ جيه. (2017). *حول إعداد نظرية دبلوماسية تهدف إلى تحول الصين إلى دولة عظمى. (7-34)*. تحرير جانغ يون لينغ. الحزام والطريق: تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن 21. (ترجمة آية الغازي). القاهرة: دار صفصافة.

نادكارني، فيديا. (2010). *الشراكات الإستراتيجية في آسيا: توازنات بلا تحالفات*. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية. (2016). بكين: وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية. تم الاسترجاع في 23/6/2023 من:
https://www.fmprc.gov.cn/ara/zxxx/201601/t20160119_9598170.html

وزارة الخارجية الكويتية. (2023). سعادة السفير منصور عياد العتيبي، نائب وزير الخارجية، يلتقي بسعادة محمد إيراني، سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية الصديقة لدى دولة الكويت، بمناسبة انتهاء فترة عمله في البلاد.
https://www.mofa.gov.kw/ar/media-center/news/2023/5/2023-05-15/

وكالة الأنباء الكويتية (كونا). (2022). وزير الخارجية: إيران ليست طرفاً في حقل الدرة فهو حقل كويتي سعودي خالص وما ذكر بالمؤتمر الصحفي المقصود فيه مفاوضات الجرف القاري. تم الاسترجاع في 3/7/2023 من:
https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=3032563

ولعلو، فتح الله. (2017). *نحن والصين الجواب على التجاور الثاني*. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.

وي، وانغ يي. (2017). *العالم مترابط: منطق مبادرة الحزام والطريق*. (ترجمة عمرو جمال علي). بكين: دار النشر العالمية.

يونغ، مايكل. (2023). كيف يستقرئ خبراء كارنيغي تأثير الاتفاق السعودي-الإيراني علي مجالات تخصصهم. معهد كارنيغي للسلام.
https://carnegie-mec.org/diwan/issue/1628

يو، قوكينج. (2023). لقاء الباحثة مع الأستاذ المختص في الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، معهد دراسات غرب آسيا وافريقيا في المعهد الصيني للعلوم الإجتماعية، بكين، جمهورية الصين الشعبية.

يو، وي. (2023). لقاء الباحثة مع مساعد وزير دائرة العلاقات الخارجية المركزية للحزب الشيوعي الصيني. على هامش محاضرة "المسيرة الجديدة للصين والفرص الجديدة للعالم." الكويت.

Biden, J. (2022, July9). Why I'm Going to Saudi Arabia. *The Washington Post*. https://www.washingtonpost.com/opinions/2022/07/09/joe-biden-saudi-arabia-israel-visit/

Buchta, W. (2000). *Who Rules Iran? The Structure of Power in the Islamic Republic*. Washington, D.C: The Washington Institute for Near East Policy & the Konrad Adenauer Stiftung.

Clifford, M. L. (2022). *Today Hong Kong, Tomorrow the World: What China's Crackdown Reveals about Its Plans to End Freedom Everywhere*. NY: St. Martin's Press.

Convention on the Continental Shelf, (1958). United Nations, *Treaty Series*, 499, p311.

Diwan, K. S. Senior Resident Scholar, The Arab Gulf States Institute in Washington, *Washington. D,C. 1* September 2022.

Dourain, K. (2022, Octo19). Gulf Countries on the Front Line of Energy Seucirty. The Arab Gulf States Institute in Washington. https://agsiw.org/gulf-countries-on-the-front-line-of-energy-security/

Convention on the Continental Shelf, (1958). United Nations, Treaty Series, vol499, p311.

Frankopan, P. (2018). *The New Silk Roads: The present and Future of The World Bloomsbury*. NY: Bloomsbury Publishing.

Gittings, J. (1990). China Changes Face: The Road From Revolution 1949-1989. NY: Oxford University Press.

Goldberg, J. (2016, April). The Obama Doctrine: The U.S president talks through his hardest decisions about America's role in the world. *The Atlantic*. https://www.theatlantic.com/magazine/archive/2016/04/the-obama-doctrine/471525/

Halm, H. (1997). Shi'a Islam: From Religion to Revolution. NJ: Princeton.

Keddie, N. R. (1981). *Root of Revolution: An Interpretive History of Modern Iran*. NH: Yale University.

Karabell, Z. (2009). *Superfusion: How China and America became one economy and why the world's prosperity depends on it*. NY: Simons and Shutter.

Kuzio, T. (2017). *Putin's War Against Ukraine: Revolution, Nationalism, and Crime*. University of Toronto.

Lam, W. W. (2003, january1). China's 5th generation comes of age. CNN. http://www.cnn.com/2002/WORLD/asiapcf/east/12/31/china.fifth/

Macaes, B. (2018). *Belt and Road: A Chinese World Order*. London: Hurts & Company.

Obama, B. (2014, May28). *Remarks by the president at the United States Militray Academy Commecement Ceremony*. https://web.archive.org/web/20170121090259/https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2014/05/28/remarks-president-united-states-military-academy-commencement-ceremony

Pillsbury, M. (2016). *The Hundred-Year Marathon: China's Secret Strategy to Replace America as the Global Superpower*. NY: St. Martin's Griffin.

Proclamation By the Ruler of Kuwait of 12 June (1949). https://www.un.org/depts/los/LEGISLATIONANDTREATIES/PDFFILES/KWT_1949_Proclamation.pdf

Roebuck, W. V. (2022). *Executive Vice President*. The Arab Gulf States Institute in Washington, Washington, D.C, 1 September.

Spalding, R. (2019). *Stealth War: How China Took over While America's Elite Slept.* The U.S: Portfolio/Penguin

The Global Risks Report (2023) 18th Edition: Insight Report. World Economic Forum. https://www3.weforum.org/docs/WEF_Global_Risks_Report_2023.pdf

Wang Yi Proposes a Five-Point Initiative on Achieving Security and Stability in the Middle East. (2021, March26). Ministry of Foreign affairs, China. https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/wjb_663304/wjbz_663308/activities_663312/202103/t20210327_9168120.html

Abstract

This study **aims** to analyze the factors affecting the escalation of the Chinese role in the Gulf region during the period (2021-2023). The study argues that the Saudi-Iranian rapprochement came as a result of the emergence of regional and international leaders that played a major role in that rapprochement. **Methodology:** This study relied on the decision-making analysis approach. This research also relies on the structural approach in analyzing the global Chinese rise in the Gulf region. In addition to using secondary sources such as books, research, and studies, the research is a field study conducted by the researcher in the capital, Beijing, in the People's Republic of China, during the period between May 29-June 2, 2023, which included visiting a number of Chinese research centers with the aim of conducting personal interviews. **Results:** The study concluded that the Saudi-Iranian agreement came as a result of the influence of the political leaderships in Saudi Arabia, Iran and China, which adopted that agreement under the influence of regional and international changes and the promotion of their national, regional and international interests. Kuwait can also benefit from these regional changes in maximizing its sovereign gains, especially in resuming negotiations with Iran on the continental shelf and the Dorra field, with the participation of the Saudi side as a partner in the Dorra field.

Keywords: Gulf-Chinese relations, Gulf security, Tripartite Agreement 2023, Belt and Road Initiative, Regional Comprehensive Economic Partnership.

Dr. Haila Hamad Al-Mekaimi

- PhD in Political Science from Boston College, 2003.
- Acting Chair of the Department of Political Science - College of Social Sciences - Kuwait University
- Winner of the Republic of Azerbaijan Award for Writing on the Economic Policy of Founding President Heydar Aliyev (2023)
- Winner of the Palestinian President Mahmoud Abbas Award for Academic Diplomacy (2021)
- Winner of the Abdul Hameed Shoman Foundation Award of the Arab Bank, based in Jordan, as the best Arab researcher for the year 2013-2014
- Email: haila.almekaimi@ku.edu.kw

Publications:

- *Geopolitics in the International System*, Kuwait: Tarous Center for Publishing, (2023).
- "Digital Diplomacy in Kuwait's New Foreign Policy (2020-2024): Challenges and Opportunities," A Book Chapter for the upcoming book entitled, "*Innovations and Tactics for 21st Century Diplomacy*." IGI Publisher, (2024), (under publication)
- Continuity and change in Russian foreign policy towards the Palestinian issue since its inception until 2021. Derasat Journal: *Humanities and Social Sciences*. Amman: University of Jordan, Issue 30, No. 3, 2023.
- Characteristics of the legislative elite of the sixteenth Kuwaiti National Assembly resulting from the phenomenon of political change accompanying the results of the 2020 parliamentary elections. *Journal of Social Sciences*. Scientific Publication Council at Kuwait University. Volume 51, Issue 1, 2023.
- Roots of the fascist ideological conflict during the Russian wars on Ukraine (2014-2022): An analytical vision. *Journal of the Faculty of Arts*, Cairo University, Volume 82, Issue 5, July 2022.

Doi: https://doi.org/10.34120/aass.v45i657.85
Monograph (657)

Factors Affecting the Escalation of the Chinese Role in the Gulf Security (2004-2023) and its Impact on Kuwaiti National Security

Haila Hamad Al-Mekaimi
Political Science Department
College of Social Sciences
Kuwait

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES - KUWAIT UNIVERSITY

Editorial Board

- **Prof. Taghreed Alqudsi - Ghabra**
  Editor - in - Chief
  Department of Information Studies
  Kuwait University
  Taghreed.alqdsi@ku.edu.kw
- **Prof. Baqer Salman Alnajjar**
  Bahrain University - Bahrain
  Visiting Prof. Sociology and Social
  Service Department - Kuwait University
  baqer.alnajjar@ku.edu.kw
- **Prof. Numan M. Jubran**
  Irbid University - Jordan
  Visiting Prof. History Department
  Kuwait University
  numan.jubran@ku.edu.kw
- **Prof. Adnan Y. Alotoum**
  Psychology Department - Yarmouk
  University - Jordan
  atoum@yu.edu.jo
- **Prof. Mashael Al-Hamly**
  English Department and Literature
  Kuwait University
  mashael.alhamly@ku.edu.kw
- **Dr. Abdullah Mohamed Aljasmy**
  Philosophy Department
  Kuwait University
  abdulla.hasan@ku.edu.kw
- **Dr. Ibraheem Nagy Al-Hadban**
  Department of Political Science
  Kuwait University
  ibrahim.alhada@ku.edu.kw
- **Dr. Ahmed Mubarak AlHasem**
  Geography Department
  Kuwait University
  ahmed.hassam@ku.edu.kw
- **Dr. Asad H. Al-Saleh**
  Chair of the Middle Eestern Language
  and Cultures Department
  Indiana University
  alsaleha@indiana.edu
- **Maha Ibrahim Al-Msad**
  Editorial Manager
  Kuwait University
  maha.almsad@ku.edu.kw

Advisory Board

- **Prof. Ibrahim Al-Sa'afin**
  Department of Arabic Language
  and Literature - Jordan University
- **Prof. Hamdi Hasan Abul Enein**
  Faculty of Mass Communication
  Misr International University
- **Prof. Sari Hanafi**
  President of the International Sociological
  Association - American University- Beirut
  sh41@aub.edu.lb
- **Prof. Abdullah Al-Walee'i**
  Geography Department
  King Saud University
- **Prof. Ma'moun Fandi**
  Director of London Institute of
  Strategic Studies - United Kingdom
- **Prof. Suliman Hawamdeh**
  Regents Professor Information Science
  University of North Texas
  Suliman.hawamdeh@unt.edu
- **Prof. Maha Zaraket**
  Faculty of Information
  Lebanese University
  Maha.zaraket@ul.edu.lb

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

Academic Publication Council - Kuwait University

REFEREED SCIENTIFIC QUARTERLY THAT PUBLISHES TOPICS IN THE HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES

Volume 45, 2024

ANNALS OF THE
ARTS AND SOCIAL SCIENCES

A Refereed Academic Quarterly, Academic Publication Council - University of Kuwait

العوامل المؤثرة في تصاعد الدور الصيني في أمن الخليج (2004-2023) وأثره على الأمن القومي الكويتي

Factors Affecting the Escalation of the Chinese Role in the Gulf Security (2004-2023) and its Impact on Kuwaiti National Security

Haila Hamad Al-Mekaimi

Political Science Department
College of Social Sciences
Kuwait

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

Academic
Publication Council

ISSN: 1560 - 5248

Volume 45 - Monograph 657

Issue No. (2) - 1446 A.H/2024